الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

كلية: *العلوم الإنسانية والاجتماعية*
قسم: *التاريـــخ*
الرقم: .....

اتفاقية كامب ديفيد 1978 وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبتين:
- **الغربي خديجة**
- **عثماني هبة**

إشـــــراف الدكتور:
تـــاحي اسماعيل

لجنة المناقشـــــــــــــة		
إسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعيـــــة	الصفـــــة
جويبة عبد الكامل	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيـــــــــسا
تاحي اسماعيل	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
بومولة نبيل	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنـــــــــا

السنة الجامعية : 1437-1438 / 2016 -2017

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر شديدة في العالم بسبب الصـــراع العربـــي الإسرائيلي، الذي نشب كنتيجة حتمية لقيام الكيان الصهيوني في قلـــب الـــبلاد العربيـــة، مما أوجد ما يعرف بالقضية الفلسطينية التي تعد المحـــور الرئيســـي لتـــأزم الصـــراع، ولذلك فقد طرحت العديد من المبادرات الدولية والإقليمية من أجل تحقيق تسوية عادلـــة وشاملة للصراع و كحل بعد فشل استخدام القوة هذا ما تمثل في اتفاق كامب ديفيد الـــذي يعتبر تحولا تاريخيا في مجرى الصراع فللمرة الأولى توقع دولة عربية اتفاقـــا تعاقـــديا مع العدو تعترف فيه بشرعية وجوده وما ترتب على ذلك مـــن تنـــازلات والتزامـــات. أولها التنازل عن عروبة فلسطين وعن الحق العربي والتاريخي فيهـــا، ثانيهـــا القبـــول الضمني بالمشروع الصهيوني وحق إسرائيل في الوجود والأمن.

وعليه فإن البحث في موضوع اتفاقية كامب ديفيد والأطـــراف المشـــاركة فـــي إبرامه والظروف التي أدت إليه شكل لنا دفعا للبحث في مجرياته.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ميزات منها:

1. الشعور السيئ التي خلفته الاتفاقية سواء على الشعب الفلسطيني أو باقي الـــدول العربية و المسلمين خاصة وأنها مست كيان فلسطين مستغلة في ذلك التصـــريح والقوة التي استمدتها من الاتفاقية ما أدى ذلك للاعتداء على باقي الدول العربيـــة المجاورة فيما بعد.

2. كما تكمن أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من الارتباط الوثيق بين الـــو م أ وإسرائيل اللذان جعلا منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تأثرا وخلفت كثيـــرا من الانعكاسات على الساحة العربية.
3. تقديم موضوع يفيد ويهم الباحثين بالإضافة إلى دراسة جديـــدة تثـــري المكتبـــة الجامعية كما تساعد المهتمين بالقضية الفلسطينية على فهم حقيقة كامـــب ديفيـــد وذلك باعتبارها نقطة تحول وتغيـــر فـــي مجـــرى ارتبـــاط العـــرب بالقضـــية الفلسطينية.

دوافع الدراسة:

1. نعتقد أن هذا الموضوع قد نال حظا من الدراســـة و البحـــث فـــي تخصـــص الصحافة و العلوم السياسية و لكنه لم ينـــل الدراســـة الكافيـــة فـــي الكتابـــات التاريخية لذلك جاءت محاولتنا المتواضعة كإضافة لإلقاء الضوء على أهميـــة هذه الاتفاقية كونها تمثل نقطة محورية وهامـــة جـــدا فـــي تـــاريخ القضـــية الفلسطينية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي
2. الوقوف على طبيعة الاتفاقية وأثرها في تطور الأحداث السياسية الجارية فـــي الوقت الحاضر وأهم الإجراءات التي ساهمت فيها الـــو م أ لتســـوية القضـــية خاصة بعد نكسة 1967 وموقفها من الصراع.
3. إعطاء الصورة الواضحة عن المعطيات المترتبة لهذه الاتفاقيـــة كونهـــا تمثـــل اتفاق دولي ساهم في بناء علاقات سياسية بين مصر وإسرائيل ما أضر ذلـــك بمصالح وشؤون العرب.
4. وأهم دافع لتشبثنا بهذا الموضوع هو جدلية الأسئلة التي يطرحها باعتباره أبـــان السياسة و المطامح الإسرائيلية الأمريكية التي كرســـتها فـــي منطقـــة الشـــرق

الأوسط وكشف التباس الطروحات المغلوطة حول المسار الـــذي ســـار عليـــه السادات من خلال وصوله إلى توقيع الاتفاقية التي ساهمت في تحول الصراع وتحول أقطاره.

إشكالية الموضوع:

تعتبر اتفاقيات كامب ديفيد نقطة الفصل المحورية في تحول الصـــراع العربـــي الإسرائيلي خاصة وأن هذه الاتفاقيات جرت تحت مظلة الو م أ لأنها تمثل أخطر صور المؤامرة التي تحاك ضد العرب بصفة عامة والشعب الفلسطيني بمنظور خـــاص كونـــه أرضية الصراع، وعليه سعت إسرائيل والو م أ إلى تحقيـــق التمـــزق داخـــل صـــفوف العرب من خلال عزل مصر عن الأمة العربية لإضعافها والتخلص من أثقل طرف في معادلة هذا الصراع وعلى ضوء ذلك فإن الإشكالية تتمحور حول معرفة نوعية التســـوية المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الاتفاق الذي جرى بكامـــب ديفيـــد بالإضافة إلى معرفة النتائج المتوصل إليها سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

1. إلى أي مدى نجح اتفاق كامب ديفيد في التخفيف من حـــدة الصـــراع العربـــي الإسرائيلي ؟
2. ما هي دوافع وأهداف إبرام اتفاقيات كامب ديفيد وما مضمونها؟
3. ما هي أهم ردود الأفعال العربية والدولية؟
4. كيف أثرت الاتفاقيات غلى الصراع العربي الإسرائيلي؟

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن اجل التوصل إلى الحقائق التاريخيـــة تطلـــب منا الأمر إعطاء تقرير عن المعطيات التاريخية وتحليل الوقـــائع وتتبعهـــا كرونولوجيـــا والمقاربة بين المواقف وأيضا تحليل العلاقة بين أطراف الاتفاقية وعليه اعتمدنا أساســـا على:

المنهج التاريخي الوصفي: وذلك في اســـتعراض وتقصـــي التطـــورات والأحـــداث التاريخية خاصة وان الموضوع يعتبر موضوعا سياسيا أكثر منه تاريخي.

المنهج التحليلي: الذي اعتمدنا عليه في تحليل المواقف السياسية والربط بينهـــا وبـــين العلاقات التي وجهت الصراع بعد عقد الاتفاقية.

المنهج المقارن: و الذي استخدمناه لتوضيح مختلف وجهات النظر حول الاتفاقيات.

عرض الخطة:

يتكون هذا البحث من مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة متبوعـــة بملاحـــق تتصل بالموضوع:

خصص الفصل التمهيدي للتعرف على طبيعة حرب أكتوبر 1973 وأهم نتائجها خاصة وأنها تعتبر حرب تحريك للمواقف الدولية وليســـت حـــرب تحريـــر للأراضـــي الفلسطينية، ثم تطرقنا إلى المحادثات والمساعي حـــول مـــؤتمر جنيـــف 1973 وأهـــم اتفاقيات التي نجمت عنه والقينا نظرة على طبيعة رحلة الســـادات إلـــى القـــدس 1977 ونتائج ذلك.

أما الفصل الأول: فقد جاء بعنوان اتفاقية كامب ديفيد بين مصـــر وإســـرائيل و ردود الفعل حيث تناول المبحث الأول توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978 لنتطرق بعـــدها

إلى محادثات ما قبل الاتفاقية والتي تضمنت أطراف ونصوص وأهـداف الاتفاقيـة ثـم قمنا بعرض محتوى معاهدة السلام بمراحلها و عرجنا على الاتفاقيات السـرية ضـمن اتفاقية كامب ديفيد، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان ردود الفعل المحلية و الإقليمية و الدولية والذي تضمن ردود الفعل على أطراف الاتفاقية مصر وإسرائيل وأيضا فلسـطين كونها أرضية الصراع، ثم عرضنا ردود الفعل الإقليمية والدولية.

وفي الفصل الأخير من دراستنا تعرضنا فيه لأثار اتفاقية كامـب ديفيـد علـى الصراع العربي الإسرائيلي فكان المبحث الأول بعنوان آثـار الاتفاقيـة علـى أطـراف الصراع أما المبحث الثاني فعنوناه بآثار الاتفاقية على الأطراف الدولية متضـمنا أثرهـا على الدول العربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

وانهينا دراستنا بخاتمة تحوي مجموعة من الاستنتاجات التي تلخص الإجابة عـن الإشكالية المطروحة في المقدمة، كما دعمنا هذا البحث بمجموعة مـن الملاحـق التـي تخدم الموضوع.

مصادر ومراجع البحث:

تنوعت مصادر البحث ومراجعه كما تنوعت أشكاله فاعتمدنا في دراسـتنا أساسـا على مذكرات القادة والسياسيين الذين عايشوا و شاركو في أحداث الموضـوع وأيضـا على المذكرات التي درست الموضوع من جوانب مختلفـة بالإضـافة إلـى المجـلات والموسوعات والمواقع الالكترونية ومنها نذكر ما يلي:

- الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام لسيدني بيلي والذي يقـدم فيـه نظـرة شاملة لتطورات النزاع العربي الإسرائيلي واهم المساعي للوصـول إلـى تسـوية والجهود الخارجية التي بذلت بعد كل حرب من اجل التحرك نحو السـلام انتهـاء بكامب ديفيد حيث يعتبر هذا الكتاب صورة وافية للقضية الفلسطينية.

- اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي لأحمـد وافي الذي يقدم فيه الدوافع والظروف من وراء عقد اتفاقيات كامب ديفيد ومـدى تنفيذها على ارض الواقع.
- كما اعتمدنا على مجموعة من المذكرات الشخصية التي رصدت أحـداث الفتـرة المدروسة وتناولت قضية موضوع البحث منها مذكرات وزراء وسـفراء مصـر(محمد إبراهيم كامل، سعد مرتضى، طه الفرنواني...) فعلى الرغم من أهمية هذه المذكرات كمصدر تسجيل الأحداث فإنها تصطبغ لوجهات نظر شخصـية وعليـه فقد استفدنا من مادتها وتعاملنا معها بحذر بالإضافة إلى شخصيات سياسية كوليـام ب كوانت وهنري لورانس الذين استفدنا من مؤلفاتهم حول القضية الفلسطينية.

صعوبات البحث:

واجهتنا خلال البحث في هذا الموضوع الواسع الجوانب ومتعدد الأطـراف المـؤثرة التي خلفت أمامنا مجموعة من الصعوبات خلال البحث وجمع المادة العلمية نذكر منها:

1. الصعوبات التي تتعلق بموضوع البحث منها ما يتعلـق بتنـوع حقـول البحـث المعرفية بمعنى آخر تداخل موضوعنا مع(الحقوق، العلوم السياسـية، العلاقـات الدولية...).
2. تعدد أطراف الموضوع (إسرائيل، مصر، الولايـات المتحـدة، وبـاقي الـدول العربية) التي تعتبر جوهر الموضوع بالرغم من اختلاف السـمات التـي تحـدد سياسة كل طرف مما صعب علينا رصد مختلف هذه المواقف تجاه الاتفاقية.
3. وأهم الصعوبات تمثلت في افتقار المكتبة الجامعية للكتب والمراجع التـي تخـدم الموضوع وصعوبة الحصول عليها خاصة من مكتبة التاريخ كـون الموضـوع يكتسي طابعا سياسيا.

الفصل السادس

جذور إبرام اتفاقية كامب ديفيد

الفصل التمهيدي: جذور إبرام اتفاقية كامب ديفيد:

أولا. حرب أكتوبر 1973 ونتائجها:

بعد نهاية حرب جوان 1967 بنكسة عربية واحتلال إسرائيل لأراض عربية جديدة أصبحت أكثر تعنتا وابتعادا عن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967.[1] **(انظر الملحق01)**

ومن هنا كان على مصر أن تعمل لإعادة بناء قوات المسلحة والاستعداد لإزالة العدوان،[2] لذلك قررت أن تشن ما اصطلح على تسميته بحرب الاستنزاف* منذ مارس 1969 من خلال قصف متقطع وهجمات متفرقة ضد القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس، وكان هدف مصر في هذه المرحلة خلق حالة من عدم الاستقرار لتوريط الدول الكبرى،[3] واسترجاع الأراضي المغتصبة في حرب 1967.

وكانت نتائج الحرب ذات أثر على الفعل العسكري والسياسي في فترة مابين نهاية حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973،[4] وذلك بفعل توالي عمليات التصدي للقوات الإسرائيلية، فأصبحت خسائر هذه الأخيرة ملموسة، وخسائرها البشرية عادلت

---

[1]– حسين السيد حسين، **معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي**، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117–118، جوان 2012، ص450.

[2]– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص95.

* **حرب الاستنزاف:** هي الحرب التي يتخذ فيها الصراع شكل اشتباكات جزئية، تتم وفقا لاقتصاد كبير في القوى وتستهدف إلحاق خسائر محدودة بالخصم ولكنها مستمرة ومتكررة الحدوث على امتداد زمن طويل بحيث تؤدي إلى استنزاف في موارد الخصم المادية والمعنوية لتوجيه ضربة حاسمة حيث يتحول ميزان القوى لصالح الطرف الذي يتبع هذا الأسلوب **(ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية** ، ج2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، (د.ت)، ص179.)

[3]– سيدني بيلي، **الحرب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ترجمة إلياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي، بيروت، 1992، ص287.

[4]– حسين شريف، **الحرب التوسعية الصهيونية 1969/67/56/1948**، ج2،الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، 1995،ص499.

تقريبا خسائر حرب 1967، وانتهت هذه المرحلة بإصدار قرار وقف إطلاق النار لمدة 3 أشهر.[1]

1. مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر 1973:

لقوله سبحانه وتعالى:" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم".[2]

في هذه الفترة أصدر الرئيس المصري جمال عبد الناصر* قرار بضرورة الاستعداد للمعركة بعد الهدنة المؤقتة، وقد حدد موعدها في 1971 إلا أن وفاته المفاجئة مساء يوم 28 سبتمبر 1970، واختيار أنور السادات** رئيسا للجمهورية فوت الفرصة الأولى التي اعتبرت مناسبة لخوض المعركة.[3]

مدد السادات وقف إطلاق النار لمدة 3 أشهر أخرى وبحلول الأجل الجديد ألح على مواصلة المفاوضات وأعلن أن سنة 1971 ستكون سنة الحسم لإيجاد حل للنزاع مع إسرائيل سواء سلميا أو عسكريا لكن مرت هذه السنة دون حدوث شيء.

استمر الوضع إلى غاية ربيع 1973 حيث بدأ الرئيس السادات يدرك أن الحرب هي الطريق الوحيد للحل سبب فشل كل محاولات الحل السلمي، وقد بدأ يعد العدة لتشكيل وزراء حرب، وفي ذلك الوقت كانت الاتصالات مستمرة بين القاهرة ودمشق

---

[1]- هنري لورانس، **اللعبة (الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية)**، ترجمة عبد الحكيم الاربد، ط2، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2006، ص356.

[2]- القرآن الكريم، الأنفال، الآية60.

* **جمال عبد الناصر**: (1918-1970) زعيم عسكري وسياسي مصري، يعتبر مفجر ثورة 23 جويلية 1952،رئيس وزراء عام1954 ورئيس جمهورية(1956- 1970) أمم قناة السويس 1956، وبني السد العالي، استعان بالإتحاد السوفيتي على تزويد الجيش المصري بالسلاح الحديث، ونصر قضايا التحرر في أقطار متعددة. **(ينظر**: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد(موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدماء والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد)**، دار العلم الملايين، بيروت، 1992، ص283.)

** **محمد أنور السادات**: (1918-1981) زعيم عسكري وسياسي مصري كان أحد الضباط الأحرار الذين ثاروا على الملك فاروق عام 1952، رئيس الجمهورية (1970- 1981) خلفا للرئيس جمال عبد الناصر، قاد مع سوريا حرب 1973 ضد إسرائيل. **(ينظر**: منير البعلبكي، مرجع نفسه، ص228.)

[3]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص356.

للتنسيق بينها بخصوص المعركة المترتبة.[1] ما أدى إلى اجتماع السادات في سبتمبر 1973 بالرئيس السوري حافظ الأسد* وقررا بدء الحرب في6 أكتوبر ضد إسرائيل التي لم تدرك الخطر المحدق بها.

ففي3 أكتوبر كانت إسرائيل تستبعد أن العرب لديهم إمكانية لشن هجوم،[2] لأنها اتكلت على خط بارليف** وافترضت أن العرب ضعيفين جدا ومنقسمين فلن يشنوا هجوما واسعا.[3]

2. سير الحرب:

تم اختيار يوم 6 أكتوبر 1973 لبداية الحرب لعدم توقع العدو القيام بها في شهر رمضان، كما انه مشغول بمناسبات مختلفة من بينها انتخاباته العامة التي تشد اهتمام الجميع، وتم اتفاق الطرفين مصر وسوريا حيث صادق الرئيس حافظ الأسد على تحديد الساعة الثانية بعد الظهر موعدا لبداية الحرب.[4] ومن هنا حانت ساعة الجهاد

---

[1]– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص102.

* **حافظ الأسد:** ضابط ورجل دولة سوري ولد في 1931، أصبح عضوا قياديا في التشكيلات العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ 1960، وقائدا للقوات الجوية بعد 1963، ثم أصبح وزيرا للدفاع بعد 1966، أنتخب رئيسا للجمهورية في مارس 1971، وأدخل سوريا إلى إتحاد الجمهوريات العربية، شارك في تكوين جبهة الصمود والتصدي، وفي أكتوبر1980 وقع معاهدة صداقة وتعاون مع الرئيس السوفيتي بريجنيف مدتها 20 سنة. **(ينظر:** الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج2، مرجع سابق، ص151.**)**

[2]– سيدني بيلي ، مرجع سابق، ص302–303.

** **خط بارليف**، أقامته القيادة العسكرية الإسرائيلية على امتداد قناة السويس خلال المراحل الأولى من حرب الاستنزاف عام 1969 بهدف الدفاع عن القناة في وجه أية محاولة هجومية مصرية لعبورها مع استخدام اقل قدر ممكن من جنود الجيش الصهيوني، وقد سمي الخط باسم الجنرال حاييم برليف الذي كان يشغل وقت إذن منصب رئيس الأركان الإسرائيلية. **(ينظر:** الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، (د.ت)، ص467.**)**

[3]– سيدني بيلي، مرجع سابق، ص 305.

[4]– محمد حسنين هيكل، **عند مفترق الطرق لحرب أكتوبر... ماذا فيها وماذا حدث بعدها**، ط3، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص203.

لقوله تعالى:" جاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين ".[1]

ففي اليوم الأول للحرب 6 أكتوبر بدأت القوات الجوية ضربتها ضد مراكز القيادات ومناطق تجمع العدو وقد بلغت 54 هدفا، وأصابت أهدافها بنسبة 95%،[2] ومن ثم استطاعت تحقيق عملية العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وفي تمام الساعة 14:40 بعد الظهر تم غرس أعلام مصر على الضفة الشرقية للقناة[3] حيث نزل عليها 90 ألف جندي و 86 دبابة و11 ألف آلية عسكرية أخرى وبعدها بدا الهجوم العربي على جبهة الجولان بقصف جوي مدفعي عنيف.[4]

وفي هذا الوقت بدأ العدو بالتحرك والقصف الجوي مما أدى إلى إحداث خسائر كبيرة في الطائرات الإسرائيلية، ومن هنا فان اليوم الأول كان عبارة عن ضربة مفاجئة لإسرائيل بجسارة الهجوم المصري على طول خط المواجهة وبدقة التخطيط العلمي لعملية العبور.[5]

أما في اليوم الثاني 7 أكتوبر 1973 عززت القوات المصرية مواقعها شرق القناة بأعداد كبيرة من المدرعات والمدافع والأسلحة الثقيلة والبدء في استغلال هذا النجاح الكبير لتحقيق هدف عسكري وسياسي حقيقي.[6]

وكانت معظم قلاع خط بارليف قد سقطت وتمكنت القوات المصرية من تحطيم جميع الهجمات المضادة المحلية التي قام بها العدو.

---

[1]– القران الكريم، الحج، الآية 78.

[2]– عبد المنعم واصل، **الصراع العربي الإسرائيلي (من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل)**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص179.

[3]– مرجع نفسه، ص181.

[4]– سيدني بيلي، مرجع سابق، ص309.

[5]– محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص204.

[6]– محمد الجوادي، **مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية من أجل السلام (معارك التفاوض)**، ط1، دار الخيال للنشر والتوزيع، (د.م)، 2000، ص124.

وخلال يوم 8 أكتوبر فشلت جميع الهجمات المضادة الإسرائيلية بالـــدروع، وتـــم تدمير معظم الدبابات خاصة في النصف الجنوبي من الجولان*، وقد حلت في هذا اليـــوم أسوا هزيمة في تاريخ الجيش الإسرائيلي ويعود ذلك للخطط الموضـــوعة ســـلفا بعنايـــة لمجابهة الهجمات الإسرائيلية.[1]

بعدها توقفت العمليات في الجبهة المصرية التي وصفت بأنها "وقفة تعبوية" مـــن 9 إلى 13 أكتوبر، وواصلت التعرض شرقا صباح 14 أكتوبر بهدف الوصـــول لعمـــق 30 كيلو متر شرق القناة، وكان العدو قد استعاد توازنه بفصل جسر الإمداد الأمريكـــي خاصة الأسلحة الحديثة واستمرت المعركة في هذا اليوم دون تحقيق أي هدف.[2]

وفي يوم 15 أكتوبر كان أحد تلك الأيام التي يصدق عليها الوصـــف المشـــهور "ضباب الحرب" والمقصود به هو الأيام التي تسبق المعارك الكبرى التي ينشـــغل فيهـــا الأطراف بإعادة حساباتهم وبتأمل بخططهم، وفي هذا اليوم استوعب الـــرئيس الســـادات الصدمة العسكرية وأصبح مهتما بالمشاورات التي تجري فـــي مجلـــس الأمـــن بشـــأن مشروع قرار وقف إطلاق النار.[3]

أما صباح اليوم 16 أكتوبر نجحت جماعات صغيرة من العدو في العبـــور إلـــى الضفة الغربية وتم الهجوم بواسطة دبابات العدو عددا من كتائب الصواريخ المضـــادة

---

* **الجولان:** هضبة مرتفعة تبلغ مساحتها 1750 كلم2 وهي تبعد عن دمشق ب 60 كلم، وهي تشكل مركز دائرة يلامس محيطها أهم المراكز الحيوية القائمة ببلاد الشام وهي دمشق بيروت عمان القدس و تل أبيب ،ففي 1967 احتلت إسرائيل 1250 كلم2 من الجولان، ونتيجة حرب 1973 استعادت سوريا 100كلم2(مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج10، مؤسسة هانياد، بيروت،1997، ص266.)

[1]– يوسف كعوش، **الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية (1947– 1986)**، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1987، ص62.

[2]– مرجع نفسه، ص 64.

[3]– محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 1973 السلاح والسياسة**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص453.

للطائرات، وعجزت قيادة الجيش عند تحديد حجم ومكان القوة المعادية، لذا فقد أحدثت ثغرة في منظومة الدفاع الجوي المصري.[1]

وفي هذا اليوم ألقى الرئيس السادات خطابا أمام مجلس الأمة أعلن فيه أن مصر على استعداد لوقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة فورا، وأنها على استعداد فور الانسحاب من كل الأراضي أن تحضر مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة لوضع قواعد السلام في المنطقة.[2]

وفي 17 أكتوبر نجحت القوات الإسرائيلية في العبور غربا وجنوبا ولم يستطع قتال القوات من زعزعة تمسكه بالضفة الغربية للقناة، بينما نجحت في مقاومة تقدمه في اتجاه الإسماعيلية، وبنهاية هذا اليوم كان العدو قد تمكن من توسيع ثغرة الاختراق والتسرب إلى مناطق متفرقة شمال وشمال غرب، وتمكن من احتلال المصاطب شرق وغرب القناة،[3] وفي نفس اليوم كان وزراء البترول العرب يعقدون اجتماع في الكويت قرروا فيه أن يدخل البترول سلاحا في المعركة فقد قرروا رفع سعر البترول بنسبة 70% وقررت بعض دول العربية حظر تصدير البترول كله إلى الدول التي تثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة.[4]

ومن يوم 18 إلى 21 أكتوبر 1973 تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة الجوية على سماء منطقة القتال غرب القناة، وقامت بالهجمات على مناطق الإسماعيلية محاولة تطويق الجيش المصري الثاني بالوصول إلى الإسماعيلية حيث دمر عناصر الدفاع الجوي في المنطقة، وفي نهاية يوم 21 تمكنت القوات الإسرائيلية من الإستلاء على منطقة شرق القناة سيطرة كاملة، وشبه سيطرة كاملة غرب القناة.[5]

---

[1]– سعد الدين الشاذلي، **مذكرات حرب أكتوبر**، ط4، دار البحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو، 2003، ص279.

[2]– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص106.

[3]– عبد المنعم واصل، مصدر سابق، ص235.

[4]– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص107.

[5]– عبد المنعم واصل، مصدر سابق، ص238– 239.

وفي صباح يوم 22 أكتوبر وهو أخطر أيام تاريخ المصري المعاصر، فقد كانت كل مراكز صنع القرار في عزلة عن بعضها، وكان لا علم لها بكافة الحقائق العسكرية أو السياسية.[1]

حدث أمر مفاجئ في هذا اليوم لم يكن في الحسبان و هو قبول مصر لوقف إطلاق النار دون علم سوريا شريكتها في الحرب حيث وجدت نفسها أمام الأمر الواقع لاسيما أن أمر وقف إطلاق النار صدر من مجلس الأمن قرار رقم 338 في 22 أكتوبر 1973 **(انظر الملحق2)** ثم تبعتها بقبول بتثاقل في اليوم التالي بعد محاولة الرئيس حافظ الأسد الاتفاق مع السادات للاستمرار في الحرب.[2]

وخلال يوم 23 و 24 أكتوبر قام العدو بإتمام السيطرة على طريق السويس، كما قام العدو من يوم 25 إلى 28 بتجديد محاولاته لاقتحام مدينة السويس إلا أنه فشل فشلا ذريعا بفضل صمود المدافعين عنها، وبتمام الساعة 12:30 من يوم 28 أكتوبر توقفت الحرب نهائيا،[3] وبعد انسحاب القوات السورية من مرتفعات الجولان عادت إسرائيل وسيطرت عليها، وانتهت المعركة بخسائر كبيرة لكل الأطراف.[4]

وصفوة القول أن التغير المفاجئ في كفة الحرب في الساعات الأخيرة لحرب أكتوبر وما صاحبها من تحركات و تصريحات طرحت علامات استفهام لازالت غامضة إلى اليوم كما أنها أسهمت في كتابة عشرات الكتب و المقالات الصحفية و السياسية لمحاولة تفسير ذلك.

---

[1]– محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 1973 السلاح والسياسة**، مرجع سابق، ص526.

[2]– جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط (تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي)**، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص301.

[3]– يوسف كعوش، مرجع سابق، ص 63 –64 .

[4]– جيرهارد كونتسلمان، **حرب الأيام المقدسة المعركة تهدد إسرائيل**، ترجمة خالد غادري، دار الفرقد، دمشق، 2008، ص 41.

3. نتائج حرب أكتوبر1973:

ذكر في هذه الحرب الرئيس السوري حافظ الأسد أن الإنسان العربي تمكن لأول مرة أن ينفض على كاهله الخوف، وأن الأمة العربية مازالت حية، وبذلك قضت على أسطورة التفوق الإسرائيلي و جيش الدفاع الذي لا يقهر.[1]

أظهرت الأيام الأولى من الحرب أن العرب استطاعوا أن يتزعموا زمام المبادرة من أيدي العدو، وأن ينتقلوا بنجاح من الدفاع إلى الهجوم الإستراتيجي، و يثبتوا قدرتهم على التضامن لتحقيق هدف موحد، وهي من أهم النتائج.

فقدان الجيش الإسرائيلي نصف قوته المدرعة خاصة في 10 أيام الأولى من الحرب حيث فقد 900 دبابة، وأكثر من ثلث قوته الجوية 180 طائرة، وفقد الجيش من ضباطه قرابة سبعة آلاف قتيل وأكثر من عشرين ألف جريح إلى جانب مئات من الأسرى.[2]

كما حققت القوات العربية انتصارا على مستوى العمل العسكري المباشر تحقق في عملية العبور التي اكتسحت مانعا مائيا ضخما(قناة السويس)، وأطاحت في ساعات بخط دفاعي حصين (خط بارليف) على حافة الماء.[3] وهذا في ظرف أسبوع واحد من القتال وآمنت لنفسها بإقامة رؤوس كبار داخل سيناء* رغم تحصينات العدو على الضفة الشرقية للقناة وقوة من الأعمال القتالية التي أثارت إعجاب ودهشة العسكريين في مختلف أنحاء العالم.[4]

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**، كتب عربية للنشر الإلكتروني، (د.م)، (د.ت)، ص236.

[2]– محمد حسنين هيكل، **عند مفترق الطرق**، مصدر سابق، ص110.

[3]– محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 1973 السلاح والسياسة**، مصدر سابق، ص280.

* **سيناء:** تقع شبه جزيرة سيناء في المنطقة الممتدة شرقا من قناة السويس وخليج السويس إلى خليج العقبة، وخط الحدود بين مصر وفلسطين، تبلغ مساحتها حوالي 61ألف كم2 (ينظر: الكيالي **موسوعة السياسية**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص413.)

[4]– شوقي الجمل، مرجع سابق، ص108.

انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي، كما زالت خرافة الجندي الإسرائيلي بعد أن كانت تثبت في بعض الأذهان بطريقة خطيرة.

بالإضافة إلى كسر الجمود الذي كان يحيط بأزمة الشرق الأوسط، وتغيير صورة العرب أمام العالم كله.

كما طعنت حرب أكتوبر الكيان الصهيوني الإسرائيلي وموقفه، وأفقدت إسرائيل قوى الدعم الخارجي، وحولت الرأي العالمي لصالح العرب،[1] وفقدان إسرائيل لقيمتها وسيادتها كما قلت بتطور الصواريخ المضادة للدبابات وخصوصا الطرف الأمريكي.[2]

أثبتت الحرب على إفلاس السياسة التي أصرت إسرائيل على إتباعها، وبينت أن هدف العرب هو واحد على الرغم من تباين وجهات النظر بين أنظمتهم المختلفة، وأكدت أن العملاقين السوفيتي والأمريكي هما وحدهما اللذان يقبضان على مفتاح حل القضية الفلسطينية.[3]

كما أثبت النفط العربي أنه سلاح فعال وعملي في مواجهة القوة الإسرائيلية ومن يدعمها، وهز اقتصاد العالم العربي، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية والكويت في 05 نوفمبر 1973 أنه إذا اندلعت الحرب من جديد سوف نوقف إنتاج البترول كليا، وبذلك حقق العرب انتصارا في أول معركة في حرب البترول.[4]

خسارة السادات في مفاوضاته مع إسرائيل بعده العربي القومي الذي كان سنده الاقتصادي والسياسي في معركة مع إسرائيل وتعرضه لهجوم عربي عاصف مما أدى إلى توقيع منفرد على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية متجاهلا المشكلة الفلسطينية

---

[1]- أحمد شلبي، **مصر في حربين (1967- 1973) دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر**، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1975، ص269.

[2]- محمد حسنين هيكل، **عند مفترق الطرق**، مصدر سابق، ص217.

[3]- عاطف عبد، **موسوعة تاريخية جغرافية حضارية وأدبية قصة وتاريخ الحضارات العربية(8.7) فلسطين**، (د.د)، بيروت، 1998- 1999، ص188-189.

[4]- جيرهارد كونتسلمان، مرجع سابق، ص269-270.

التي هي لب الصراع العربي الإسرائيلي مما أدى إلى عزلة مصرية عن العرب وعزلة عربية عن مصر.[1]

هكذا انتهت حرب أكتوبر1973 التي فتحت المجال لعقد صلح بين مصر وإسرائيل فلا شك أن تطورات الحرب هي التي اقتضت لكلا الطرفين بأن السلام العادل هو السبيل لإتاحة الفرصة للتنمية والتقدم ولاشك أن معاهدة كامب ديفيد كانت هي ثمرة هذا القتال المرير.[2]

ثانيا. مؤتمر جنيف واتفاقيات فصل القوات:

1. مؤتمر جنيف 1973/12/21:

تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 338 وبعد اتصالات مكثفة ومذكرة من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي قام كورت فالدهايم* سكرتير العام للأمم المتحدة بتوجيه دعوة يوم 18 ديسمبر 1973 إلى كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل لحضور المؤتمر الذي يعقد في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة 21 ديسمبر في مقر قصر الأمم في جنيف.[3]

تطورت الأوضاع الخاصة بعقد المؤتمر الدولي للسلام والذي طالبت به مصر في قمة انتصاراتها في حرب أكتوبر 1973 وقد علمت بأن كيسنجر يجري اتصالاته مع السوفييت من أجل عقد مؤتمر السلام تحت إشراف الو م أ والإتحاد السوفياتي، كرئاسة مشتركة دون التدخل من مجلس الأمن ودون دعوة من الأمم المتحدة على أن

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص238-239.

[2]- شوقي الجمل، مرجع سابق، ص109.

* **كورت فادهايم:** من مواليد 1981، رجل دولة وسياسي ودبلوماسي نمساوي شغل منصب السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة من 1972- 1981، عرف بنزاهته وعدم انحيازه في تمرسه بمسؤوليات السكرتير العام للمنظمة الدولية أنتخب رئيس لجمهورية النمسا عام1986. **(ينظر:** الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص456.)

[3]- صلاح منتصر، **الطريق إلى السلام مدريد 1991**، دار المعارف، القاهرة، 1991، ص8.

ينحصر حضور الأمريكيين والسوفييت على الجلسة الافتتاحية ثم يتركون الموضوعات للمناقشة خلال اللجان الثنائية.[1]

وقد استندت الرحلة المكوكية الثانية لكيسنجر من 13 إلى 18 ديسمبر 1973 من أجل إعداد الدورة الأولى لمؤتمر جنيف وكانت المسألة تتعلق بتمثيل الفلسطينيين بالندوة، وأثناء هذه الجولة تمت المحادثات المباشرة الأولى بين الأسد وكيسنجر.[2]

وطالبت مصر وسوريا بحضور وفد لمنظمة التحرير مستقلة لهذا المؤتمر الأمر الذي رفضته إسرائيل وأمريكا.[3]

وفي اليوم المحدد افتتح كورت فالدهايم الجلسة الافتتاحية في الساعة الحادية عشر وعشرة دقائق متأخرين أربعين دقيقة عن الموعد المحدد بسبب أزمة وقعت حول جلوس الوفود على أساس سباعي الشكل. [4]

وقد عقد المؤتمر 3 جلسات يومي21 و22 ديسمبر بحضور مصر والأردن وإسرائيل والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام للأمم المتحدة، غير أن وجهات النظر كانت متباعدة فالدبلوماسي كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة أشار في كلمة الافتتاح إلى أن المؤتمر سيحقق تقدما حول الفصل بين القوات العربية والإسرائيلية وفك الارتباط بينهما على جبهة قناة السويس ثم ينتقل لبحث إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

أما ممثل الاتحاد السوفياتي فقد ألح على مشاركة ممثلي الشعب الفلسطينيين في المؤتمر إذ بدونهم لا يمكن التوصل إلى نتيجة إيجابية، وطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

---

[1]– طه الفرنواني، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص103.

[2]– هنري لورانس، مرجع سابق، ص385.

[3]– طه الفرنواني، مرجع سابق، ص104.

[4]– صلاح منتصر، مرجع سابق، ص9.

أما ممثل الولايات المتحدة الدبلوماسي هنري كيسنجر* فقد حصر المهمة الأولى التي تواجه المؤتمر في قضية فصل القوات العربية و الإسرائيلية في جبهة قناة السويس مشيرا أنه من خلال زيارته للشرق الأوسط قد خرج بانطباع أن المحاربين في كلا الطرفين لا يريدون إراقة المزيد من الدماء، ثم اقترح انه في مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ضمان حدود معترف بها دوليا ووجود مناطق منزوعة السلاح، واعترافا بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، واعترافا بالأماكن المقدسة في القدس للأديان الثلاث ثم حدد الهدف النهائي للمؤتمر في تطبيق الكامل للقرار 242.[1]

أما وزير خارجية مصر وممثلها في المؤتمر إسماعيل فهمي فقد حصر أسس السلام في المنطقة في النقاط الآتية:

الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في 1967 وتحرير مدينة القدس العربية وتمتع الفلسطينيين بحق تقرير المصير وحق كل دول المنطقة في سلامة إقليمها واستقلالها السياسي، وأخيرا ضمان الأمن والسلام في المنطقة من قبل الدول الكبرى أو منظمة الأمم المتحدة أو هما معا.[2]

أما زيد الرفاعي رئيس الوفد الأردني فقد حدد للمؤتمر أهداف منها:

انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في1967 والاعتراف بالحدود الدولية لدول المنطقة واحترامها، ورفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضمان حق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتحقيق الحقوق

---

* **كيسنجر**: (1923) أول يهودي أمريكي يتولى منصب الخارجية الأمريكية عمل مساعد مستشار لعدة رؤساء أمريكيين " انزهاور، كيندي، جونسون" وجه اهتمامه للشرق الأوسط ولعب دورا بارزا لوقف إطلاق النار في حرب 73، تحصل على جائزة نوبل للسلام.(**ينظر**: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، ج2، بيروت، 2003، ص45.)

[1]– مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول 1934-1974**، ط1، منشورات المكتبة المصرية، بيروت، 1975، ص564.

[2]–عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص353.

المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وضمان حق عودة اللاجئين أو تعويضهم وأخيرا بقاء القدس تحت السيادة العربية.[1]

أما آخر المتحدثين أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل الذي أعلن أن إسرائيل لن تتخلى عن كل الأراضي العربية من أجل ما وصفه (بتأمين الحدود آمنة لها) وقال انه بالنسبة للفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن تقام في الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي، كما أعلن أن إسرائيل لن تعيد القدس العربية إلى الأردن.

وبعد يومين من المداولات أصدر المؤتمر البيان التالي:

"بعد مداولات رسمية وغير رسمية، توصل المؤتمر إلى اتفاق على مواصلة عمل المؤتمر عن طريق تشكيل لجنة عسكرية ولجان عاملة أخرى قد يرغب المؤتمر في تشكيلها في تاريخ لاحق، وستبدأ اللجنة العسكرية البحث فورا في قضية فك ارتباط القوات وسترفع اللجان العاملة تقارير عن أعمالها وتوصياتها إلى المؤتمر الذي سيستمر على مستوى السفراء في بداية العام القادم وسيعود المؤتمر إلى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في جنيف إذا لزم الأمر".[2]

2. اتفاقيات فصل القوات:

بدأت أولى الرسائل المتبادلة بين السادات وهنري كيسنجر بعد ساعات قليلة من بدء المعارك وقد دارت من خلال القنوات الاتصال السرية، وفي يوم 11 أكتوبر 1973 تلقى السادات رسالة هامة من كيسنجر وكان فحواها أن الموقف الآن قد وصل إلى نقطة ملائمة يمكن أن تبدأ منها المفاوضات لتسوية مقبولة تبدأ بقبول وقف إطلاق النار ثم تنتهي بمؤتمر السلام.[3]

في 22 أكتوبر تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، وفي 23 أكتوبر دعا هنري كيسنجر الرئيس السادات وعرض عليه أن تدار المحادثات المتعلقة بفك الاشتباك بين

---

[1]– مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص555.

[2]–مرجع نفسه، ص564.

[3]– محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)**، ط8، (د.د)، (د.م)، 1984، ص145.

العسكريين المصريين والإسرائيليين بصورة مباشرة وهي أول محادثات عامة تجري بين الطرفين.[1]

2_1.الاتفاق الأول لفصل القوات (اتفاقيات سيناء الأولى):

توصلت الرحلة المكوكية الثالثة (10_18جانفي1974) إلى توقيع فك الارتباط المصري الإسرائيلي وقد اقتضى الأمر أن تجري هذه المحادثات ضمن خيمة وسط الصحراء قرب نصب يحمل عبارة (الكيلو متر101) ولهذا السبب لقبت هذه المحادثات بالكيلو متر 101.[2]

ووافقت إسرائيل على إجراء محادثات مباشرة مع مصر لحل مشكلتي وقف إطلاق النار، وإمداد المحاصرين على أن تحدد مصر المكان والموعد وممثلها في المباحثات.

وعليه تم تعيين اللواء محمد عبد الغني الجمسي ممثلا لمصر ووافقت إسرائيل على المقترحات المصرية بناء على مقترحات الجمسي وتشكل الوفد برئاسته.

وقد حدد الهدف من الاجتماع بتنفيذ قراري مجلس الأمن 338- 339.[3]

أما بخصوص النقاط التي شملها الاتفاق:

أولا: التزام الطرفين بوقف إطلاق النار، والامتناع عن القيام بأي عمل عسكري ضد الجانب الأخر.

ثانيا: انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الشرق (قناة السويس) لترابط قريبا من ممري مثلا والجدي غربا، أي إلى مسافة 15كلم تقريبا شرق القناة.

ثالثا: ترابط القوات المصرية على الشريط الشرقي لقناة السويس لمسافة لا تتجاوز بين 8 إلى 10 كلم شرط ألا يتجاوز عددها سبعة ألاف مع عدد محدود من الأسلحة الثقيلة.

---

[1]- محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 1973 السلام والسياسة**، مصدر سابق، ص52.

[2]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص285.

[3]- يحي الشاعر، **مباحثات كم 101 واتفاقيتي الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية**، 2002/12/22، على الرابط الإلكتروني(http://defense-arab.com/vp/rheads/2392 تمت الزيارة في 1017/2/20 على الساعة 15:35.

رابعا: يفصل بين الجيشين قوات طوارئ دولية.*

خامسا: لا تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة اتفاقية سلام، بل مجرد خطوة أولية نحو اتفاق نهائي لسلام عادل وذلك ضمن إطار مؤتمر جنيف.[1]

يعتبر هذا الاتفاق اتفاق مؤقت مرحلي ذو طبيعة عسكرية أريد منه أن يكون مقدمة لاتفاقيات أخرى إلى أن تتحقق التسوية الشاملة والنهائية المنشودة في القرار242.

أما من حيث طبيعة الاتفاق فأن فقرة منه تنص على أن مصر و إسرائيل لا تعتبران هذا الاتفاق أتفاق سلام نهائي، بل يشكل الخطوة الأولى نحو سلام عادل ودائم طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم338 وضمن إطار عمل مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في جينيف.[2]

2_2. اتفاق الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية:

بعد أربعة أشهر من إبرام اتفاقية سيناء الأولى ونتيجة المساعي كيسنجر تم إبرام اتفاق فصل للقوات السورية الإسرائيلية في 30 ماي 1974 وقع الاتفاق في جينيف برعاية الأمم المتحدة وحضور ممثل عن كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.[3]

كانت المفاوضات هذه المرة أطول وأعسر ولم تحصل جولة وزير الخارجية الأمريكي إلا على القليل من النتائج الملموسة باستثناء قبول الدول العربية يوم 18 مارس بإيقاف الحضر، بينما بدأت بوادر حرب استنزاف في الجولان، وفي إسرائيل

---

* **قوات الطوارئ الدولية:** هي البعثات والقوات العسكرية التي ترسلها الأمم المتحدة إلى مناطق النزاع بعد أن تستحوذ على رضا الأطراف المعنية وتكون مهمة هذه القوات وضع حد للعمليات العسكرية وذلك بالوسائل السلمية، كما تعمل على إعادة إحلال السلام. **(ينظر:** الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، (د.ت)،ص818.)

[1]– مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص567.

[2]– أحمد وافي، **اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، 1985، ص33.

[3]– المرجع نفسه، ص 35.

استقالت حكومة "غولدا مائير"* بسبب السخط الشعبي الموجه ضد المسؤولين عن الإهمال في حرب أكتوبر.[1]

وبعد جهود كيسنجر تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات السورية الإسرائيلية في جينيف في قصر الأمم بالمقر الأوربي للأمم المتحدة بسويسرا وقد تضمنت الاتفاقية النقاط التالية:

أولا: إن سوريا وإسرائيل ستراعيان بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، وستمتنعان عن جميع الأعمال العسكرية تنفيذا لقرار مجلس الأمن 338.

ثانيا: سيجري الفصل بين القوات لإسرائيل وسوريا وفقا للمبادئ:

1- ستكون القوات العسكرية الإسرائيلية كلها غربي الخط المشار إليه بالخط (أ) على الخريطة إلا في غربي منطقة القنيطرة (أ).
2- ستكون الأراضي الواقعة شرقي الخط (أ) كلها تحت إدارة سوريا وسيعود المدنيون السوريون إلى هذه الأراضي.
3- المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط المشار إليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة ستكون منطقة فصل وسوف ترابط في هذه المنطقة قوة مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة.**(انظر الملحق3)**
4- ستكون القوات السورية كلها شرقي الخط المشار إليه بالخط (ب).
5- ستكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات الواحدة على غربي الخط (أ) والأخر شرقي الخط (ب) وفقا للاتفاق.
6- يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحرك حتى خطوطهما دون تدخل.[2]

---

* **غولدا مائير**: (1898-1978) سياسية صهيونية تولت رئاسة الوزراء 1969- 1974 بعد موت أشكول اشتهرت بتشددها مع العرب والتمسك بالأراضي العربية المحتلة علم 1969 وإنكارها لوجود الشعب الفلسطيني استقالت في 1974 بعد زعزعة حرب 1973 مكانتها. (**ينظر** : الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص618.)

[1]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص387.

[2]- جريدة الأنباء الإلكترونية، **اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل عام 1978**، على الرابط الإلكتروني(http://anbaaonline .com/?p=10220) تمت الزيارة في 2017/02/20 على الساعة 12:45.

ويعد هذا الاتفاق هو الأخر مؤقت يتضمن حلولا وقتية ومرحلية ذات طبيعة عسكرية تمهيدا للتسوية النهائية بين الجانبين طبقا للقرار 242 وقد تضمن نفس الفقرة التي تضمنها اتفاق سيناء الأول.

لقد أكد أبا ايبان بأن فصل القوات السورية الإسرائيلية جاء بديلا للضغط من أجل إيجاد حل شامل، وكان فشل المفاوضات سيؤدي إلى إضعاف توجه مصر المتوازن نحو الغرب، بالمقابل فان شوكة المتطرفين الفلسطينيين ستقوى.[1]

2_3. اتفاق فصل القوات الثاني (سيناء الثانية):

تم التوقيع على هذا الاتفاق يوم 1 سبتمبر1975 وقعه على الجانب الإسرائيلي الجنرال مرد خاي غور رئيس الأركان الإسرائيلي إلى جانب توقيع أفرا هام كيدرون المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلي وصادق على التوقيعين إسحاق رابين * رئيس حكومة إسرائيل، ووقع هنري كيسنجر ووزير الخارجية الأمريكي الاتفاق كشاهد، ثم حمل الاتفاق وطار إلى الإسكندرية مساء اليوم ذاته، فوقع الاتفاق على الجانب المصري الفريق محمود على فهمي رئيس الأركان القوات المسلحة المصرية والسفير المصري لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة في جينيف أحمد عثمان وصادق على التوقيعين رئيس الحكومة المصرية .[2]

وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت تحاول إعطاء الاتفاق طابعا سياسيا لذلك طالبت بتوقيعه من سياسيين من الطرفين وهو ما رفضته مصر وتجنبته طوال المراحل السابقة كذلك لا يوجد علاقة سياسية مع إسرائيل بعد وتم التوقيع في البلدين البنود الرئيسية للاتفاق:[3]

---

[1]– أحمد وافي، مرجع سابق، ص35.

* **إسحاق رابين**: من مواليد 1922 عسكري وسياسي صهيوني بارز، لمع اسمه في حرب جوان 1967، وعين سفيرا لإسرائيل في واشنطن، تولى رئاسة الوزراء عام 1974، أغتيل في 1995.(**ينظر**: الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج2، مرجع سابق، ص777.)

[2]– عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص71.

[3]– يحي الشاعر، مرجع السابق.

- إن النزاع بين الطرفين في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية.
- يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة والتهديد بها أو بالحصار العسكري في مواجهة الطرف الأخر.
- المبادئ المحدد لتحريك قوات الطرفين المسلحة.
- استمرار الطرفين في مراعاة وقف إطلاق النار بدقة في البر والبحر والجو والامتناع عن أي أعمال عسكرية ضد الطرف الآخر.
- تعتبر قوة الطوارئ الدولية أساسية وتستمر في عملها وتجدد مدتها سنويا.
- ينشئ الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان الاتفاق وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط.
- يسمح بمرور شاحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل منها في قناة السويس(التي كانت قد تم افتتاحها).
- يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو السلام الدائم وعادل مع مواصلة الأطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جينيف للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم338.
- تسري الاتفاقية من توقيع البروتوكول وتضل سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة.[1]

ثالثا. زيارة السادات إلى القدس ونتائجها:

1. زيارة السادات إلى القدس عام 1977:

بعد مؤتمر جنيف الدولي واتفاقيات الفصل القوات اتجه الرئيس المصري أنور السادات إلى فتح قنوات اتصال سرية مباشرة مع إسرائيل، بدلا من انتظار حدوث تغيير،[2] .

[1]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص219–220.

[2]– مايكل بي اورين، **القوة والإيمان والخيال (أمريكا في الشرق الأوسط منذ 1886 حتى اليوم)**، ترجمة آسر حطيبة، ط2، كلمات عربية للنشر، القاهرة، 2012، ص525.

رغم التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر* وتعهده بالحصول على حقوق الفلسطينيين الشرعية في تقرير مصيرهم وتكوين دولة فلسطينية.[1]

مثلما ذكر السادات من خلال مذكراته "بقي شيء واحد أريد أن أقوله للشعب الأمريكي الصديق: نحن مستعدون للسلام نريده ونرحب به وقد مددت يدي في مبادراتي منذ سنة 1971 إلى الآن ... كما أتمنى أن تفعل إسرائيل نفس الشيء".[2]

ففي 9 نوفمبر أعلن السادات عن رغبته بزيارة الكيان الصهيوني في 1977،[3] بخطاب أمم المجلس الشعب المصري بحضور أكثر من 80 مراسلا أجنبيا أعلن السادات انه مستعد للذهاب إلى أي مكان من أجل السلام بل أنه مستعد للتكلم أمام البرلمان الإسرائيلي الكنيست *بالقدس.[4]

ومع أن مجلس الشعب صفق بحماسة لهذه العبارة فقد كان ظن الأعضاء بغير استثناء أنها مبالغة خطابية، فحتى رئيس الوزراء في ذلك الوقت ممدوح سالم وإسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية أصدروا تعليمات إلى مكتب الرقابة على الصحف لطلب حذف هذه العبارة تماما من خطاب الرئيس لكن الرئيس السادات بعد أن اطلع على الطباعات الأولى للصحف أصدر تعليماته غاضبا بأن على الصحف أن تبرز إبرازا كاملا ما يعتبره هو أهم جزء في خطابه.[5]

---

* **جيمي كارتر**: (1924) سياسي أمريكي من أركان الحزب الديمقراطي، الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة (1977- 1981) أنتخب عام 1970 حاكم لولاية جورجيا، واجهته منذ انتخابه العديد من الأزمات منها أزمة الشرق الأوسط وأزمة التضخم المالي وضعف الثقة بالدولار. (**ينظر**: منير البعلبكي، مرجع سابق، ص354.)

[1]- مايكل بي اورين، مرجع سابق، ص524.

[2]- أنور السادات، **البحث عن الذات (قصة حياتي)**، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص400.

[3]- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص97.

[4]- روان الضامن السلام المر بين مصر وإسرائيل، فلم وثائقي لقناة الجزيرة الوثائقية، على الرابط الالكتروني (http://www.youtube.com/watch?v=eh253kpzxpo) تمت الزيارة في 2017/02/24 الساعة 16:00.

[5]- محمد حسين هيكل، خريف الغضب، مصدر سابق، ص 238.

وبعد عدة أيام من إعلان السادات وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن** نص دعوة رسمية إلى السادات لزيارة القدس والتي جاء سطورها على النحو التالي:

"سيادة الرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، باسم حكومة إسرائيل أتشرف بتوجيه هذه الدعوة الودية إليكم لقدوم إلى القدس لزيارة بلدنا...".[1]

وفي 19 نوفمبر 1977 قام الرئيس أنور السادات بزيارته لإسرائيل، وبعد أن حطت طائرته في مطار تل أبيب تحت ضوء المئات من عدسات التصوير ليصبح أول قائد عربي يزور الدولة اليهودية.[2] وقد أعرب أغلب الأعضاء الإسرائيليين على ترحيبها بزيارة السادات حيث وافق 88 عضوا على مجيئه إلى الكنيست، والذين رفضوا ذلك ثلاثة أعضاء وقد كانوا أعضاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي.[3]

بعدها ألقى السادات خطابه في الكنيست معلنا أنه لم يأتي داعيا إلى سلام جزئي، ولا ليعقد اتفاقا منفردا بين مصر وإسرائيل وإنما جاء لبناء سلام دائم وعادل يقوم كما ذكر على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من أراضي التي احتلتها، وإحقاق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة وضمان حق كل دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها الآمنة.[4]

وبعد عودة السادات إلى القاهرة صرح في مذكراته"عدت من إسرائيل بعد إن اتفقت على شيئين أساسين:

---

* **الكنيست:** الهيئة التشريعية في إسرائيل منذ فيفري 1949 وعدد الأعضاء 120 عضو، ويحتل الكنيست أهمية دستورية شكلية كبرى نظرا لعدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل. **(ينظر:** الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج5، ص173.)

** **مناحيم بيغن:** (1913-1992) صهيوني زعيم حزب حيروت وتحالف الليكود، عضو الكنيست، زعيم سابق لمنظمة أرجون تقاسم مع السادات جائزة نوبل للسلام، من مؤلفاته الثورة 1964. **(ينظر:** عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية**، مرجع سابق، ص475.)

[1]- رشاد كامل، **السادات المبادرة والمنصة**، مطابع روز اليوسف الجديدة، (د.م)، 1994، ص78.

[2]- مايكل بي أورين، مرجع سابق، ص525.

[3]- رشاد كامل، مرجع سابق، ص80.

[4]- ماهر الشريف، **البحث عن الكيان(دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993)**، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995، ص 270-271.

1- أن تكون حرب أكتوبر آخر الحروب.

2- أتناقش حول منضدة المفاوضات في موضوع الأمن لهم و لنا".[1]

وقد حظيت زيارة السادات بترحيب شعبي واسع داخل مصر، على الرغم من المعارضة الخارجية وبغض النظر عما ذكر فأن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت وأدانت في بيان أصدرته في نوفمبر1977، كما اعتبرت اللجنة المركزية لحركة فتح أن عزم الرئيس المصري على زيارة القدس يشكل انعطافا خطيرا ومكسبا لمخططات الصهيونية العالمية.[2]

أما الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية اجتمعوا بنادي التحرير الدبلوماسي يؤكدون موقفهم بالتمسك بحقوق مصر والأمة العربية وشعب فلسطين، وبالسلام الدائم والعادل والشامل، الذي أكده الرئيس السادات في خطابه بالكنيست الإسرائيلي، كما عبروا عن رفضهم للاتفاقيات الثنائية أو الجزئية.[3]

2. نتائج زيارة السادات إلى القدس:

- إعلال السادات بطريقة غير مباشرة اعترافه بإسرائيل، وإلغاء المطالب المعادية لها مقابل التوصل إلى السلام في المنطقة.
- استقالة الوزير الخارجية إسماعيل فهمي، وعندما حاول السادات أن يستبدله بمحمد رياض الذي كان وزيرا للشؤون الخارجية استقال هو الآخر، وقد وقف الجيش إلى جانب الرئيس بشدة.[4]
- أدت زيارة السادات للقدس إلى حدوث انقسام عربي، فالعواصم الكبرى مثل الجزائر و طرابلس ودمشق وبغداد والمملكة العربية السعودية كلها كانت مستفزة وثائرة، وشلت حملت ضد السادات وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع مصر.[1]

---

[1]- أنور السادات ، مصدر سابق، ص413.

[2]- ماهر شريف، مرجع سابق، ص271.

[3]- طه الفرنواني، مصدر سابق، ص 212.

[4]- دان تشيرجي، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة رأفت عبد الحميد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص146.

- كما نتج عن هذه الزيارة أن الرئيس الليبي القذافي* دعا إلى اجتماع عاجل في طرابلس لشجب تصرف السادات واعتبار تصرفه (خيانة عظمى)، والمطالبة بنقل مقر أمانة الجامعة العربية من القاهرة، حيث كانت الزيارة بمثابة المسمار الأول الذي دق في نعش المقاطعة العربية لإسرائيل.[2]
- بدأت طاقة دفع جديدة ففي 27 نوفمبر 1977 دعا الرئيس السادات رسميا حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والأردن وسوريا والفلسطينيين لحضور الاجتماع التحضيري لمؤتمر جنيف المرتقب والذي حددت مصر مكان انعقاده ولم تحضره غير الولايات المتحدة وإسرائيل الذين اجتمع مندوبوهما في 14 ديسمبر 1977.[3]

---

[1]– محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواصف السلم)**، دار الشروق، القاهرة، 1968، ص367.

* **معمر القذافي**: (1943) زعيم عسكري وسياسي ليبي قاد حركة الضباط المحدودين الأحرار مفجرا ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 التي أطاحت بالملك السنوسي، جعل ليبيا جماهيرية شعبية اشتراكية تتمتع بمكانة مرموقة عربيا ودوليا، عرف بمقاومته العنيفة للاستعمار، وعمله الدائب لتحقيق الوحدة العربية، ومد يد العون لحركات التحرر في طليعتها حركة التحرر الفلسطيني، وكان في الصدارة لنصره الشعوب الإسلامية في كل مكان. **(ينظر**: منير بعلبكي، مرجع سابق، ص347.)

[2]– محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية**، مصدر سابق، ص379.

[3]– دان تشيرجي، مرجع سابق، ص147.

الفصل الأول

اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978/1979

الفصل الأول: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978/1979.

المبحث الأول: توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978 وردود الفعل:

أولا. محادثات ما قبل الاتفاقية 1977/1978

1- مؤتمر القاهرة التحضيري:

دعا الرئيس أنور السادات لعقد مؤتمر القاهرة التحضيري لمؤتمر جنيف، حيث أعلن يوم26 نوفمبر1977 في مجلس الأمن عن عقد هذا المؤتمر في القاهرة بفندق "الميناهاوس"، وأن الدعوة موجهة لكل الأطراف المعنية على أن يكون المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة وتحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وإسرائيل،ومن الدول العربية (مصر وسوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وجاء انعقاد المؤتمر في14 ديسمبر1977 للإعداد لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام، وتهيئة المناخ المناسب للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي بعد أن تحقق الوضع الاستراتيجي والسياسي الملائم لخطوات جديدة على الطريق نحو سلام عادل ودائم.[1]

وقد رغب السادات بإشراك الولايات المتحدة في محادثات التسوية منذ لحظة الأولى ظنا منه أن الإدارة الأمريكية ستمارس الضغط على إسرائيل لتحقيق مطالبه،[2] ولأنه صرح في أكثر من مناسبة بأن99% من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة.

وبعد بداية الخطوات العملية للمؤتمر رفضت الدول العربية السابق ذكرها الدعوة كما رفضت مبادرات السادات السلمية مع إسرائيل واعتبرت أن السادات لا يمثل إلا نفسه.[3]

رغم ذلك تجاهل السادات الدول العربية وقام بعقد المؤتمر بحضور وفدي مصر وإسرائيل بالإضافة إلى مندوب الولايات المتحدة ومراقبة الأمم المتحدة.[1]

---

[1]- طه مجدوب، **حرب أكتوبر طريق السلام**، ط2، مطابع الهيئة العامة الاستعمالات، (د.م)، 1993، ص125.

[2]- محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ط5، كتاب الأهالي رقم12، القاهرة، 1986،ص66.

[3]- زياد خضر العبد مطر، **اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية(1978-1993)**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص20-21.

أما موقف الاتحاد السوفياتي فقد كان معارضا ليس للمؤتمر وإنما لدولة مصر وموقفها مثلما هاجمت موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وشنت أجهزة الإعلام حملة قاسية ضدها، حيث انتقدت وكالة تاس مصر واتهمتها بأنها تسعى إلى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من الفلسطينيين العملاء وأنها مستعدة أن تدفع أي ثمن من أجل التوصل إلى تسوية منفردة والتضحية بالمصالح الحقيقية للشعب العربي الفلسطيني، كما هاجمت الولايات المتحدة وقالت أنه باشتراكها في مؤتمر القاهرة تشجع على تعميق الاتصالات المصرية الإسرائيلية المنفردة، وتعزز الانشقاق داخل صفوف الدول العربية، وهكذا قاطع الاتحاد السوفياتي مؤتمر القاهرة.[2]

فقد كان المؤتمر يهدف إلى إعداد الشق التنظيمي والإجرائي للعودة إلى مفاوضات التسوية امتدادا لاجتماعات مؤتمر جنيف، وليس مناقشة مضمون التسوية المصرية الإسرائيلية.[3]

وعليه فقد اقترح الوفد المصري القواعد القانونية للتسوية الشاملة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقراري مجلس الأمن242 و338، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضايا العربية والفلسطينية.[4]

ومنه حقق المؤتمر تقدما محسوسا في مجال المشكلات الإجرائية المتعلقة بانعقاد مؤتمر جنيف، إلا أن الخلافات بين الجانبين حول تصور كل منهما لأسس السلام استمرت في حاجة إلى جهد كبير.

وقد توقفت جلسات المؤتمر بعد أن أعلن عن عقد مؤتمر قمة مصري إسرائيلي في الإسماعيلية بناءا على اقتراح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن.[5]

---

[1]- محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص214.

[2]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص124.

[3]- بطرس غالي، **طريق مصر إلى القدس(قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط)**، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 1997، ص54.

[4]- طه الفرنواني، مصدر سابق، ص113.

[5]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص130-131.

2-مؤتمر الإسماعيلية:

وبالتعرض إلى الشأن السياسي الداخلي لإسرائيل فإن تولي حزب الليكود مقاليد الحكم في 1977 شكل دفعة جديدة لمشاريع الحكم الذاتي، فقبل زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل بتاريخ 20نوفمبر1977، وضع وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان المبادئ الإسرائيلية للتفاوض مع العرب، وقدمها لرئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن من أجل التوصل إلى اتفاقيات مرحلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين مدتها خمس سنوات، ومن خلال أفكار ديان بنا مناحيم بيغن مشروعه للحكم الذاتي*، والذي اكتملت صياغته بعد زيارة السادات للقدس المحتلة.[1]

وبعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية المشروع بالإجماع، توجه مناحيم بيغن إلى مدينة الإسماعيلية المصرية حيث طرح مشروعه للحكم الذاتي كحل لمشكلة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ودعت الخطة إلى احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات وحقول البترول يديرها مدنيون في سيناء.[2]

وفي25 ديسمبر التقى بيغن والسادات بالمدينة المصرية المشرفة على قناة السويس (الإسماعيلية)، والحق أن الفشل كان ملازما لهذا اللقاء، إذ بقي كل واحد عند مواقفه، وأكد بيغن أن القرار 242 لا يتضمن الانسحاب من كل الأراضي وأن مبدأ عام لاكتساب الأراضي بالقوة لا ينطبق على إسرائيل.[3]

واقترح بيغن في الجزء الأول من مشروعه الخاص بالانسحاب من سيناء أن تبقى المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في سيناء في أماكنها وهي مستوطنات رفح والعريش الأمر الذي أثار استياء أعضاء الوفد المصري.[4]

---

*- **الحكم الذاتي:** هو أن يحكم إقليم معين نفسه بنفسه وهو لا يرقى إلى مستوى الاستقلال الذي تمارس فيه الدولة كامل اختصاصاتها السيادية وذلك أن الصلاحيات التي تتمتع بها سلطة الحكم الذاتي لا تتجاوز بعض الاختصاصات ذات العلاقة بإدارة وتسيير شؤون الحياة اليومية للمواطنين (**ينظر:** أحمد وافي، مرجع سابق، ص105).

[1]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص157-158.

[2]- دان تشرجي، مرجع سابق، ص152.

[3]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص427-428.

[4]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص136.

أما الجزء الثاني الخاص بالحكم الذاتي في (ياهودا و السامرة) "الاسم العبري للضفة الغربية وقطاع غزة" ، وكان ذلك هو مشروع السلام الإسرائيلي.
والجزء الثالث من المشروع ينص على أن نهر الأردن هو الحدود الآمنة بالنسبة لإسرائيل.[1]

ورفضت هذه المقترحات من قبل السادات لأنها تعتبر تعزيز للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والمصرية، حيث برر بيغن موقفه بأنه ليس مساسا بسيادة مصر بل هو مبدأ يهودي مقدس بأن لا يترك المدنيون بدون حماية عسكرية لذلك يريد الاحتفاظ بقوات قليلة لحماية المستوطنين المدنيين.[2]

استمرت مصر في رفضها لمشاريع بيغن وطالبت بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقرار إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واتفق لتشكيل لجنتين إحداهما سياسية والأخرى عسكرية.[3]

وصفوة القول فإن نتيجة مؤتمر الإسماعيلية أوضحت مشروع السلام الإسرائيلي الذي قدمه بيغن أنه يهدف إلى ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية لها من خلال عقد اتفاق نهائي مع مصر.[4]

3-اجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية:

اتفق الزعيمان السادات وبيغن على تشكيل لجنتين مشتركتين،"لجنة سياسية" تجتمع في القدس وتواصل البحث عن مجموعة مبادئ مقبولة من الجانبين، وفي نفس الوقت تجتمع لجنة عسكرية في القاهرة لمناقشة ترتيبات الأمن بين الدولتين.

كانت الخلافات ببساطة أكبر من مثل هذا الحل البسيط، وقد توقفت اللجنة السياسية عن أداء عملها بعد اجتماعها الأول مباشرة في 17 جانفي 1978، إذ أن السادات بعد اقتناعه بعناد إسرائيل وتصلب بيغن وإصراره على بقاء جنوده في الضفة

[1]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص135.
[2]- محمد كامل إبراهيم، مصدر سابق، ص45.
[3]- طه الفرنواني، مصدر سابق، ص114.
[4]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص140.

الغربية وقطاع غزة أمر الوفد المصري بوقف عمله لذا فشلت اجتماعات اللجنة السياسية.[1]

كما عقدت اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية سبعة جلسات على مرحلتين الأولى شهدت أربع جلسات من 11 إلى 13 جانفي 1978، وشهدت الثانية ثلاث جلسات خلال الفترة 31 جانفي إلى 2 فيفري 1978.

ودارت المباحثات خلال المرحلة الأولى حول موضوعين رئيسيين هما:

الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وترتيبات الأمن المتبادلة، على أساس ما قدم من اقتراحات إسرائيلية حول الحل العسكري مع مصر، ثم المقترحات المصرية المضادة التي قدمت أثناء مباحثات اللجنة العسكرية، وقد أمكن التوصل خلال هذه المرحلة إلى بعض الجوانب الايجابية، ولكن بقيت معظم الموضوعات الأخرى دون اتفاق لذا أجلت مناقشتها للمرحلة الثانية،[2] والتي خصصت بإعادة بحث الموضوعات التي تعثرت بسببها مباحثات المرحلة الأولى وتركزت على تقديم المقترحات البديلة ومدى ما يمكن أن يقدمه كل طرف لصالح الطرف الأخر.[3]

فشلت اجتماعات اللجنة العسكرية أيضا بسبب أسلوب المراوغة الذي اتبعه بيغن في المحادثات، لأنه يرى بأن الأمن الإسرائيلي فوق كل الاعتبارات كما ركز على عدم تفوق مصر عسكريا، ومنع قيام دولة فلسطينية.[4]

---

[1]- دان تشرجي، مرجع سابق، ص152.

[2]- طه مجدوب، مصدر سابق،ص144.

[3]- مصدر نفسه، ص155.

[4]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص28.

ثانيا. اتفاقية كامب ديفيد وأهم أطرافها:

بعد انطلاق المحادثات بين الطرفين (المصري وإسرائيلي) حول إطار التسوية في الشرق الأوسط لم يتم التوصل إلى صيغة مشتركة للسلام وأدت هذه الخلافات إلى ما يشبه الجمود في المحادثات مما استدعى راعي السلام الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بدور المنشط فأرسلت الدبلوماسي الأمريكي "فانس سايروس"* إلى مصر وإسرائيل في أواخر جويلية 1978 حاملا دعوة الرئيس جيمي كارتر لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد التي بدأت في 5 ديسمبر 1978 واستمرت حتى 17 من نفس الشهر تم التوقيع على اتفاقيتين الأولى تحت عنوان إطار السلام في الشرق الأوسط والثانية بعنوان إطار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وفي هذا التاريخ وقعت مصر وإسرائيل بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية حملت اسم المكان الذي تم فيه اللقاء وهو "منتجع كامب ديفيد**" وكان هذا ميلاد مرحلة جديدة من المفاوضات لنقلها من الإطار الثنائي إلى الإطار الثلاثي تلعب فيه الولايات المتحدة دور الشريك بدل الوسيط.[1]

---

* **فانس سايروس (1917-2002):** سياسي أمريكي، شارك في الحرب الأمريكية الثانية، شغل منصب سكرتير خاص1957 وفي 1961 أصبح مستشار في وزارة الدفاع، عينه الرئيس كارتر وزير الخارجية في1977، وكان له دورا بارزا في مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل. **(ينظر:** عبد الستار جعيجر عبد، **سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط (1977-1979)**، مجلة كلية الأدب، العدد98، الجامعة العراقية، قسم التاريخ، (د.ت)، ص39.)

** **كامب ديفيد:** مقر صيفي في الو م أ يقع في إحدى جبال كاتو كستين بولاية ماريلاند يبعد عن مدينة واشنطن 70ميل بدأ استخدامه كمصيف من قبل الرئيس فرانكلين روزفلت عام1943 يسمى بديفيد نسبة إلى دوايت إيزنهاور الذي أطلق عليه إسم حفيده ديفيد. **(ينظر:** الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج5، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990،ص52.)

[1]- أمين مصطفى، **الاتصالات السرية العربية الصهيونية(1918-1993)**، ط1، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، (د.م)، 1991، ص110.

1- أطراف اتفاقية كامب ديفيد1978:

- **الطرف المصري:** يعتبر الطرف الرئيسي في اتفاقية كامب ديفيد ممثلا في الرئيس أنور السادات الذي أعرب منذ البداية عن رغبته في السلام وعن عزمه على إبرام صلح منفرد مع إسرائيل.
- **الطرف الإسرائيلي:** ممثلا في رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ففي السادس عشر من ديسمبر1978 أجرى لقاء مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر حينما أعلمه بيغن أنه مستعد للانسحاب من سيناء والقبول بالحكم الذاتي للفلسطينيين مقابل معاهدة سلام تبرم مع مصر.
- **الطرف الأمريكي:** ممثلا في الرئيس جيمي كارتر الذي كانت له مساعي من إطلاق عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وذلك من أجل تقييد وعزل الإتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة وهي أهم مسعى، وكذلك حماية حليفتها إسرائيل .[1]

بعد وصول الوفد المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد يوم5 سبتمبر1978، حيث انعزل كارتر والسادات وبيغن بالإضافة إلى كبار مستشاريهم، وكان كارتر قد أعد نفسه بعناية لهذه المحادثات واحتوى دفتر إحاطته بالمعلومات وورقة تحليلية بعنوان"القضية المحورية"،[2] ركزت على مسألة الربط بين الاتفاقيات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية، وأوضحت الورقة أن بيغن سيسعى للاطمئنان إلى أن أي اتفاق قد يتوصل إليه مع السادات بخصوص العلاقات المصرية الإسرائيلية لا يتوقف بأي

---

[1]- قصي أحمد حسن حامد، **دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحوله الديمقراطي في فلسطين(ولاية جورج بوش الأب 2001-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماستر في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص29.

[2]- Le Morzellec Joëlle**, les accords de camp David(17septembre1978) et le traité de paix israélo-égyptien(26 mars 1979),** in :aenuaire française de droit international, volume 26,1980, p 180.

شكل على حل المسألة الفلسطينية، لذلك حاول كارتر ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق في القمة وتبين موقف بيغن من المسألة الفلسطينية.[1]

وكان الوفد الأمريكي قد عين العديد من القضايا المحدودة التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد، أولها عدم استعداد بيغن للقبول بمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة حسب ما يدعو إليه القرار242، ينبغي أن ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية الفترة الانتقالية، والثانية مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية، والثالثة مسألة كيفية ربط الأردن وفلسطين بالجولات اللاحقة.[2]

وهذا ما ركز عليه المشروع مصري المقدم لإطار عمل لمِؤتمر كامب ديفيد يقضي بالانسحاب الكامل من سيناء والضفة الغربية بما فيها القدس وغزة والجولان وحق تقرير مصير الفلسطينيين وإقامة كيان وطن له بعد فترة انتقال خمس سنوات وإزالة المستوطنات، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع.[3]

لم يتوقع أحد من أعضاء الجانب الأمريكي مواجهة مشاكل عسيرة في التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء، وكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة، وأخذ كلام السادات بجدية عندما قال أنه لا يمكن أن يساوم على الأرض أو السيادة، وبناءا على هذا التقييم اتجه التفكير في الفريق الأمريكي في السعي لتحقيق اتفاق بين بيغن والسادات على المبادئ العامة بشأن كل من سيناء والضفة الغربية وغزة، وأن يسلم بيغن بشأن انطباق القرار242، وفي المقابل يكون السادات متعاون بشأن متطلبات الأمن الإسرائيلي في سيناء والضفة الغربية، وبعد محاولات مطولة دامت 12 يوم تم التوصل إلى إطار عام للمفاوضات والتوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد.[4]

---

[1]- وليام ب كوانت، **عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي1967)**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص264.

[2]- مصدر نفسه ، ص266.

[3]- طه الفرنواني، مصدر سابق، ص115.

[4]- وليام ب كوانت، مصدر سابق، ص265.

2-نص بنود وثيقة كامب ديفيد:

تولت كل من إسرائيل ومصر بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية إبرام اتفاقية كامب ديفيد وسوف نعرض فيما يلي الخطوط الرئيسية لها:

الإطار العام للسلام في الشرق الأوسط:

محورها القضية الفلسطينية والفلسطينيون، تبدأ الاتفاقية بمقدمة طويلة عن السلام وضروراته وشروطه، أكد فيها الفريقان أن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم242 بكل أجزائه، ثم تشير إلى انه ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها، ومن ثم حددت الاتفاقية ثلاث مراحل لتحقيق هذا الغرض وهي:[1]

أـ المرحلة الأولى:

تتفق مصر وإسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام إلى المباحثات على أساس هذا الإطار، ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي، واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.[2]

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص52-53.

[2]- منير الهور وطارق الموسى ، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، 1983، ص 177.

ب ــ المرحلة الثانية :

أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه.

- سيتفاوض الأطراف بشان اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي تبقى في مواقع امن معينة، وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي للنظام العام.
- سيتم تشكيل قوة أمنية من الشرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين.
- بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.[1]

جـ ــ المرحلة الثالثة:

ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن الدول المتعاطفة مع حق الفلسطينيين والمتمثلة في دول العالم الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.[2]

وستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي 242 بكافة أجزائه، وستعالج المفاوضات من بين الأمور الأخرى: موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.

---

[1]- محمد نصر مهنا، **السلام الإسرائيلي المراوغ وتهويد فلسطين**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2004، ص657.

[2]- جمال عبد الهادي محمد مسعود، **الطريق إلى بيت المقدس (القضية الفلسطينية)**، ج3، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة ،(د.ت)، ص98 .

ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة، وبهذا يشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:[1]

- أن يتم الاتفاق بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على الوضع النهائي للضفة الغربية والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.
- أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إتاحة الفرصة للمثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تماشيا مع نصوص الاتفاق.
- المشاركة كما ذكر أعلاه في اللجنة التي تتفاوض بشان معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.[2]
- سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها للمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقدم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة من الشرطة المحلية، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة، وستكون على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين و الأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.
- خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في 1967 مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

---

[1]- محسن محمد صالح، **فلسطين (سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)**، ط1 ، (د.د)، ماليزيا، 2002، ص266.

[2]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص656.

- ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض مع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والشامل لحل مشكلة اللاجئين.[1]

3-أهداف اتفاقية كامب ديفيد:

يمكن تلخيص أهداف كل طرف من عقد اتفاقية كامب ديفيد فيما يلي:

- أراد بيغن من عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر باستغلالها لفصل مصر عن الدول العربية الأخرى أولا وعلى استغلال الحكم الذاتي الشكلي من أجل ابتلاع الأرض الفلسطينية وتهويدها ثانيا، لذا الحكم الذاتي الذي خطط له كان الهدف منه تغطية تحييد السكان والرأي العام بينما هو يقوم بابتلاع الأرض والوصول إلى الاعتراف العربي بالأمر الواقع الإسرائيلي والتعامل مع هذا الواقع في علاقات كاملة ومفتوحة.[2]
- أما مصر فكان هدفها من عقد قمة كامب ديفيد أنها تخدم المصالح المصرية القاضية باستعمال السلام كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية المتجسدة بإعادة شبه جزيرة سيناء إلى السيادة المصرية وتحقيق انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل 1967 بالإضافة إلى تحديد معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل لاستعادة كامل سيادتها الوطنية.[3]
- وكانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في إرساء السلام في الشرق الأوسط، هذا السلام الذي نعتقد أنه ينحاز إلى إسرائيل لاعتبارات أولا تمليها المصالح وثانيا الظروف التاريخية و السياسية ونقصد الروابط والعلاقات الحيوية بين إسرائيل وحليفتها الو م أ، أما هدفها الباطني فهو تقييد نفوذ الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال إقامة تحالف مع الدول العربية مما يؤدي إلى عزله، كما تهدف إلى إبقاء النفط خارج حدود الصراع العربي الإسرائيلي، ولاسيما أن استخدامه كان له أبعاد على الاقتصاد العالمي من أجل السيطرة على النفط لاستعماله ورقة ضغط في

2- جمال عبد الهادي، مرجع سابق، ص 99.

[2]- شفيق ناظم الغبر، **إسرائيل والعرب (صراع القضايا وسلام المصالح)**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص118.

[3]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص431.

علاقاتها مع القوى الاقتصادية الأخرى في العالم، والتي تستطيع من خلالها أن تتحكم في توريده وأسعاره.[1]

- كما كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تقييد دور مصر العسكري في الصراع مع إسرائيل لاسيما أن جل الحروب العربية الإسرائيلية لعبت مصر دورا محوريا فيها، بالإضافة إلى أن التسوية السلمية مع مصر يتيح لإسرائيل أن تحض بالاستقرار على الصعيد الأمني ويقيها تهديد الدول العربية.
- وقد تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها بعد الاتفاقية وذلك من خلال إحداث تغيرات في إستراتيجية المصالح الصهيونية الأمريكية بإقامة السوق الشرق الأوسطية ولو مع مصر وحدها، كما فتحت الاتفاقية أمام الولايات المتحدة للقيام بدراسات تحت عنوان التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط بتطوير سوق الشرق الأوسط من منظور الصهيوني.[2]
- بالإضافة إلى أن كلا الطرفين كان لهما أهداف مشتركة المتمثلة في ضمان نقل السلطات في كنف السلم والنظام أخذا في الاعتبار أمن جميع الأطراف، والعمل مع أطراف أخرى ذات العلاقة لإعداد الترتيبات المتفق عليها للوصول إلى حل سريع عادل ودائم لمشكل اللاجئين الذي لا يزال معلقا إلى اليوم.[3]

---

[1]- قصي احمد حسن حامد، مرجع سابق، ص29-30.

[2]- محمد علي حوات، **العرب وأمريكا (من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير)**، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2006، ص56.

[3]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص429-430.

ثالثا. معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979:

أبرمت معاهدة السلام في26 مارس 1979 بواشنطن فإذ بها تبشر معظم الإسرائيليين[1] بحقبة جديدة وبفترة من الإخاء والتعاون المتين مع مصر وإسرائيل في مختلف المجالات وتقاربت التوقعات في مصر، فاعتقد بعض المصريين أن السلام سيضع حدا لمشاكل مصر الاقتصادية وسيؤدي إلى فترة من الازدهار واقتنع الزعماء المصريون بصفة خاصة أنهم بدءوا عملية ستؤدي إلى سلام أكثر شمولية، كما اعتبروا أن المحادثات المستقلة التي ستجرى وفقا لمعاهدة السلام ستكفل حل القضية الفلسطينية.[2]

وكان الشاهد على هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس جيمي كارتر، وقد احتوت المعاهدة على ديباجة أثارت إلى اقتناع كل من الطرفين مصر وإسرائيل بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل ودائم.[3]

1. مراحل تطبيق المعاهدة:

رسم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في موقع يتفق عليه الجانبان، تطبق كافة مبادئ قرار الأمم المتحدة رقم242 في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام من توقيع معاهدة السلام.[4]

وقد نصت المعاهدة على التفاوض بين مصر وإسرائيل من أجل انسحاب القوات من سيناء على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم الانسحاب في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر، تلي التوقيع على معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية التي يجب انجازها خلال ثلاثة أشهر من إعلان اتفاقية كامب ديفيد.[5]

---

[11]– Le Morzellec Joëlle, op.cit, p181.

[2]– دافيد كيمحي، **الخيار الأخير (1967-1991)، ط1**، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص119.

[3]– حسين السيد حسين، مرجع سابق، ص460.

[4]– جمال عبد الهادي محمد مسعود، مرجع سابق، ص101.

[5]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص53.

بالإضافة إلى الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.[1]

المرحلة الثانية: تنسحب القوات الإسرائيلية بصورة نهائية من سيناء خلال فترة تتراوح مابين عامين وثلاثة أعوام من تاريخ التوقيع على معاهدة السلام، وبعد أن يتم توقيع المعاهدة واثر إتمام الانسحاب المرحلي تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بما في ذلك الاعتراف الكامل متضمنا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص.[2]

كما نصت الاتفاقية على إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل غداة الانتهاء من مرحلة الانسحاب الأولي، والتعهد بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة والاعتراف الكامل وإلغاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية، و نصت أيضا على وجود الطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدة السلام، بالإضافة إلى دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك في المحادثات المتعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقية.[3]

2. الاتفاقيات السرية ضمن اتفاقية كامب ديفيد:

تتضمن بنود كامب ديفيد اتفاقيات سرية أخرى تتلخص فيما يلي:

- وعد أمريكي لمصر بزيادة المساعدات المالية والاقتصادية كلما استمر تنفيذ بنود المعاهدة، ويتضمن ذلك وعدا أمريكيا أخر بتعويض مصر عن المساعدات العربية التي يمكن أن تفقدها بإيقافها من قبل الدول العربية، والمعروف أن المساعدات الأمريكية لمصر منذ التوقيع على كامب ديفيد تبلغ 1,3 مليار دولار سنويا، وهي اقل من نصف المعونة الأمريكية للكيان الصهيوني.

---

[1]- جمال عبد الهادي محمد مسعود، مرجع سابق، ص 102.

[2]- عبد العظيم رمضان، **المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر 1949-1979**، مطابع روز اليوسف، القاهرة، 1982، ص115.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 54.

- اتفاق على تنسيق التعاون بين الاستخبارات المصرية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أل "سي أي أيه" ليس فقط يتعلق بالأوضاع في مصر، بل في إطار المنطقة العربية كلها.
- تعهد أمريكا بتحديث الجيش المصري وتزويده بالأسلحة الأمريكية التي تعوضه عن الأسلحة الروسية عند الاستغناء عنها.[1]
- وافق رئيس السادات على خفض عدد قواته المسلحة من 650 ألف إلى 450 ألف جندي بما في ذلك الاحتياطي، وعلى خفض عدد أفراد الجيش النظامي من 350 ألف إلى 250 ألف وذلك خلال العامين القادمين ضمن إطار الحالة السلمية التي نشأت مع إسرائيل.
- مقابل ذلك نالت إسرائيل وعدا أمريكيا بالحصول على كمية إضافية من طائرات ف 15 وف16 وأنوع أخرى من الأسلحة التي كانت قد طلبتها في مطلع عام 1978، كما نالت وعدا أمريكيا خاصا بالمساعدة في بناء صناعة أسلحة حديثة إسرائيلية.[2]
- السماح لأمريكا باستخدام بعض القواعد العسكرية التي ستتخلى عنها إسرائيل في سيناء.
- إعطاء أمريكا صلاحيات موسعة لاستخدام منطقة شرم الشيخ فيما يخدم إستراتيجيتها في المنطقة.[3]

[1]- عبد العزيز مصطفى كامل، **العلمانيون وفلسطين ستون عاما من الفشل وماذا بعد ؟**، مطابع أضواء المنتدى، الرياض، (د ت)، ص77.

[2]- منير الهور و طارق الموسى، مرجع سابق، ص181.

[3]- عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص78.

رابعا. نتائج اتفاقية كامب ديفيد:

- أول معاهدة سلام تبرمها إسرائيل مع دولة عربية منفردة.
- اعتراف مصر بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب بينهما.
- تدشين العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفارات بين البلدين.
- تحييد مصر أكبر دولة عربية في الصراع العربي الإسرائيلي.[1]
- انسحاب الكيان اليهودي من شبه جزيرة سيناء وهو الانسحاب الذي اكتمل عسكريا عام1982.
- عزل مصر عربيا وقطع أكثر الدول العربية علاقتها الدبلوماسية معها واتخاذ قرار بنقل مقر الجامعة العربية من مصر حتى تلغى الاتفاقية.[2]
- تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني لصالح إسرائيل.[3]
- موافقة مصر على إقامة علاقات سلام دائم وتطبيق العلاقات سياسيا واقتصاديا وثقافيا مع الكيان الصهيوني.
- تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على حساب الإتحاد السوفياتي الذي استبعد من عملية السلام المنفردة بين مصر وإسرائيل، والذي كان قد شارك في التأسيس لها باشتراكه في مؤتمر جنيف عام1973.[4]

---

[1]- مجدي حمادة، **الصراع العربي الإسرائيلي (الأصول والمستقبل)**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2013، ص119-120.

[2]- عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص79.

[3]- جمال عبد الهادي، مرجع سابق، ص107.

[4]- عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص80.

المبحث الثاني: ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية:

أثارت اتفاقية كامب ديفيد المبرمة بين مصر وإسرائيل برعاية الو م أ ردود أفعال متباينة، وذلك من خلال النتائج التي توصلت إليها جهود السلام حيث اختلفت حدة التعبير عن معارضتها بين انتقادات جادة من جانب مجموعة الرفض ومواقف متحفظة إلى جانب ذلك عبرت بعض الدول عن مواقفها المحايدة.

وعليه فان هذه المواقف أضافت تعقيدا عاما سواء على الصراع العربي الإسرائيلي أو خاصا ممثل في القضية الفلسطينية وهذا ما سنعرضه كالتالي:

أولا. ردود الفعل المحلية:

1. مصر: بعد عودة أنور السادات من كامب ديفيد إلى القاهرة تم ترتيب استقبال حار (مدبر) للسادات حيث كان موقف الوزراء في مصر سلبيا اتجاه الاتفاقية.[1]

ففي مصر استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضة الاتفاقية وسماها بمذبحة التنازلات وكتب مقال كامل في كتابه السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد "ما قبل به السادات بعيدا جدا عن السلام العادل" وانتقدها لكونها لم تشر بصراحة إلى انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية لعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.[2]

أما مراد غالب وزير خارجية مصر وخبير الشؤون السوفياتية رفض زيارة السادات للقدس، كما قام برفض اتفاقية كامب ديفيد مؤكدا انه حتى لو أن السوفيت أعطوا لأنور السادات ما يريد لكان أيضا فعل نفس النتيجة.[3]

---

[1]- بطرس غالي، مصدر سابق، ص 162.

[2]- أميرة إسماعيل العبيدي، **مؤتمر كامب ديفيد وأثره على القضية الفلسطينية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2011، على الرابط الالكتروني:
http://puipit .alwatanvoice.com./articles/2011/06/30/231645.html تمت الزيارة في يوم2017/02/27،على الساعة 13:54.

[3]- محمود فوزي، **كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص12.

أما محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر وهو يعتبر عميد وزرائها حيث يرى أن كامب ديفيد هي اذعانا للنفوذ الأمريكي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني ولهذا كانت النتيجة مؤسفة بسبب التنازلات.[1]

كما صرح إسماعيل فهمي رئيس وزراء مصر محللا المعاهدة فيقول:"يجب أن تعرف اتفاقية كامب ديفيد ليس فيها تقرير المصير... ليس فيها منظمة التحرير... ليس فيها الدولة الفلسطينية" "ان كامب ديفيد مخدر خدر الأعصاب بالكامل لكي تختنق الانتفاضة الفلسطينية".[2]

ولكسب تأييد الوزراء قام بطرس غالي بتضليل أعضاء المجلس الشعبي المصري من خلال إبلاغهم:

- أن الاتفاقية لم تتضمن أي بنود سرية.
- أن مصر ستستعيد سناء كاملة.
- وانه تم تجنيد الاستيطان طوال فترة المفاوضات.
- أن القدس جزء من الضفة الغربية.[3]

كما قيد السادات التجربة الحزبية في مصر من اجل حشد اكبر تأييد لمواقفه السياسية، فلم يسمح بقيام أحزاب ترفض برنامجه السياسي واشترط عند تأسيس أي حزب أن لا يكون احد مؤسسيه ممن يعترضون على المعاهدة.[4]

وعليه فقط كان موقف المنظمات الإسلامية والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات والنقابات المهنية وخاصة نقابات المهندسين والأطباء موقفا رافضا لكل ما يحدث على الساحة واستنكروا من مباحثات الاستسلام كما سموها.[5]

---

[1]- محمود فوزي، مصدر سابق، ص14.

[2]- مصدر نفسه، ص16.

[3]- بطرس غالي، مصدر سابق، ص163.

[4]- زياد خضر العبد المطر، مرجع سابق، ص86.

[5]- .جمال عبد الهادي محمد مسعود، مرجع سابق، ص111.

1_1. الأطراف المؤيدة للاتفاقية:

ظهر التأييد الكامل لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من قبل الطبقة الحاكمة، كما وافق مجلس الشعب وذلك من خلال الاستفتاء الشعبي للاتفاقية الذي طرحه السادات في 19 افريل1979، وكانت نتيجته الموافقة بنسبة 99,95%.[1]

فكان من الواضح أن نسبة الموافقة على الاستفتاء غير دقيقة وذلك لأن عددا من الأحزاب والهيئات المصرية رفضت تلك المعاهدة حتى أن أعضاء الوفد المرافق للسادات إلى كامب ديفيد أبدا تحفظه على بنود الاتفاقية.[2]

1_2. اغتيال أنور السادات:

تعرض الرئيس المصري أنور السادات في 6 أكتوبر 1981 لعملية اغتيال أثناء احتفالات الجيش المصري بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر،[3] وذلك قبل 7 أشهر من تنفيذ المرحلة الأخيرة لانسحاب إسرائيل من سيناء، وقد اغتيل السادات على حسب قول الصحافة المصرية على أيدي إسلاميين متطرفين في الجيش المصري،[4] وبحلول عام 1982 جمدت مصر مفاوضاتها مع إسرائيل حول الشق الفلسطيني و الحكم الذاتي الوارد في اتفاقية كامب ديفيد حيث كان لكل من مصر وإسرائيل فهمها الخاص حياله.[5]

2. إسرائيل:

بالنسبة للموقف الإسرائيلي من اتفاقية كامب ديفيد، فقد بدأت المناقشات الرسمية في إسرائيل الموافقة عليها في 20 سبتمبر 1978 بعد عودة الوفد الإسرائيلي بعد عودة

---

[1]- زياد خضر العبد المطر، مرجع سابق، ص88.

[2]- محمود فوزي، مصدر سابق، ص333-334.

[3]- أنور جمعة حرب أبو مور، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)**، مذكر لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص183.

[4]-هنري كيسنجر، **النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ)**، ترجمة: فاضل جنكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص133.

[5]- أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص184.

الوفد الإسرائيلي من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرى النقاش الرسمي للتصويت عليها بعد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن.[1]

تقدمت بعدها الحكومة الإسرائيلية بالاقتراح التالي للتصويت عليه في الكنيست " إن الكنيست توافق على اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها رئيس الوزراء في البيت الأبيض في 1978" وكانت نتيجة التصويت 84 لصالح الحكومة، و15 ضده وامتناع 17 عضو عن التصويت.[2]

وفي إسرائيل أيضا حدثت معارضة مماثلة من طرف الأحزاب اليمينية ضد كامب ديفيد وقد تفاقمت تلك الاعتراضات حيث رفض بعض أعضاء الكنيست على الاتفاقية لتخوفهم من تحول الاتفاق حول الاستقلالية الفلسطينية عن خطه الأساسي الذي اتفق عليه تهديدا الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.[3]

بالإضافة إلى الأعضاء المتطرفين من كتلة الليكود* والحزب الديني القومي عارضو الاتفاقية واعتبروا أنها تمثل خيانة لليهود وأنهم وصفو يوم تولي بيغن للسلطة وباليوم الأسود.[4]

أما رئيس الكنيست فقد أعرب عن تحفظه إزاء الموافقة على وثائق الاتفاقية.

وهناك جهات أخرى إسرائيلية وافقت على الاتفاقية ورأت أنها حققت نجاحات كبيرة لإسرائيل أهمها: إزالة خطر المواجهة على الجبهة المصرية وأنها عززت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.[5]

---

[1]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص113.

[2]- أنور جمعة حرب أبو مطر، مرجع سابق، ص184.

[3]- دافيد كيمحي، مصدر سابق، ص 153.

* **الليكود:** تجمع سياسي وبرلماني صهيوني انشأ في سبتمبر 1973 من كتلة غاحال وأحزاب المركز الحر، ينادي هذا التكتل بالاقتصاد الحر والتوسع على حساب الأراضي العربية تحت شعار استعادة ارض إسرائيل الكاملة (**ينظر:** الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5، مرجع سابق، ص598.)

[4]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص114.

[5]- مرجع نفسه، ص116.

3. فلسطين:

كان رد فعل الفلسطينيين اتجاه اتفاقية كامب ديفيد عنيفا لما حملته الاتفاقية من بنود تعارض توجه الشعب الفلسطيني كما هو الحال على جميع مشاريع التسوية خاصة أنها نهدف إلى تصفية الصراع العربي الإسرائيلي، والقضاء على ما يسمى القضية الفلسطينية، ومنه نلخص أسباب الرفض للاتفاقية قي أهم نقاط منها:

_ لم تعترف هذه الاتفاقيات بحق فلسطينيين في تقرير مصيرهم في إطار دولة مستقلة ولا بمنظمة التحرير الفلسطينية كقيادة شرعية والممثلة لهم.

_ نصت الاتفاقية على الانسحاب الكلي للإسرائيليين من الأراضي المصرية، لكن ليس من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

_ استثنت القدس الشرقية من الحكم المؤقت المقترح، بالرغم من وضعها المركزي للفلسطينيين والمسلمين.

_ كرست تفكيك الشعب الفلسطيني وتجزئته، إذ لم يعتبر فيها ككل وإنما كفرقاء مختلفين لهم مشاكل خاصة تتطلب حلولا خاصة.

_ فرضت الاتفاقية على الفلسطينيين تسوية ليسو في إعدادها وتنفيذها فريقا معنيا، ويعني ذلك أنها كانت ضد جميع القرارات التي اتخذتها القمم المختلفة العربية والإسلامية، والخاصة بالدول الغير منحازة التي اعترفت لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الناطق الرسمي الوحيد باسم الشعب الفلسطيني، والمؤهلة وحدها للكلام باسمه.[1]

منظمة التحرير الفلسطينية:

أعلنت رفضها لاتفاقية كامب ديفيد واعتبرتها إنكارا للحقوق الوطنية الفلسطينية وان مشروع الحكم الذاتي المقترح فيها يكرس أهداف إسرائيل الاستعمارية في المنطقة واعتبرت نهج السادات وكامب ديفيد بمثابة استسلام لإسرائيل، وضربة قاسمة للتضامن العربي والنضال الفلسطيني، وما نجم عنها هو خيانة استهدفت تصفية الثورة الفلسطينية.[2]

---

[1]-بشارة خضر، **أوروبا و فلسطين من الحروب الفلسطينية حتى اليوم**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ص288-289.

[2]- زياد خضر العبد المطر، مرجع سابق، ص93.

ثانيا. ردود الفعل الإقليمية(العربية):

1- سوريا:

كانت سوريا من بين الدول العربية الرافضة حيث أدانت بشدة اتفاقية كامب ديفيد فالرئيس حافظ الأسد نفر من مصر لأنه كان مشترك معها لانتزاع الأراضي المحتلة من إسرائيل، وفشل ذلك فظلت سيطرة إسرائيل على الجولان والضفة الغربية محكمة من ذي قبل، أما مصر التي كانت شريكته في الحرب فقد أصبحت شريكة إسرائيل في السلام، لذا انكسر العمود الفقري للقوة العربية وهو المحور المصري السوري.

وبسبب اتصالات السادات بإسرائيل في 1977 إلى حين توقيع معاهدة السلام في مارس 1979 لتعريض الأسد إلى خطرين واضحين، وهما التدمير المادي عن طريق هجوم إسرائيلي مباغت أو التدمير السياسي عن طريق تهميش سوريا، لذلك فقد كان من أوليات الأسد الحماية العسكرية وثانيا عزل مصر لمنع الاستسلام العام الذي كان يخشاه فقام بجمع ما بقي من الأصدقاء العرب في جبهة ذات اسم طنان هي (جبهة الصمود والتصدي)،[1] التي اجتمعت في عاصمة القذافي طرابلس في 06 ديسمبر1977 لإدانة السادات وتكون سوريا و منظمة التحرير نواتها وهي الجبهة التي أعلن عنها بمشاركة العراق، الجزائر، اليمن الجنوبي، ليبيا سوريا ومنظمة التحرير.[2]

وفي مطلع 1978 التقى ممثلو جبهة الرفض وقرروا الرد عمليا على خطوة السادات بتعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير استنادا إلى الأسس التالية.

- نناضل من اجل جبهة عربية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية وأدواتها العربية في المنطقة.
- نؤكد رفضنا لقراري مجلس الأمن رقم 242،338.

---

[1]- باتريك سيل، **الأسد(الصراع على الشرق الأوسط)**، ط10، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص501-502.

[2]- ماهر الشريف، مرجع سابق، ص271.

- نؤكد رفضنا لكل المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف أو غيره.
- نؤكد حقنا في العمل لإحقاق الحقوق للشعب الفلسطيني المشروعة وحق العودة وتقرير المصير في وطنه.
- ندين أي طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية.
- اتخاذ إجراءات المقاطعة السياسية ضد نظام السادات. [1]

وعليه فقد اتخذت تلك الدول موقفا متطرفا معاديا لمبادرة السادات واعتبرتها خيانة للقضية العربية، وسعيا منه وراء حل منفرد مع إسرائيل وقد قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول.[2]

أما بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا نبه منذ البداية إلى مخاطر الحلول الجزئية التي أرادت بها أمريكا و إسرائيل تطويق نتائج حرب أكتوبر 1973 وإفراغ مضامينها الايجابية من أي قيمة عملية، ولهذا ناضل الحزب ضد كل المفاهيم التي تعنيها الحلول الجزئية من الإخلال بمفهوم قومية المعركة ووحدة القضية العربية، وان اتفاقيات معسكر ديفيد لم تخرج مصر من المعركة فحسب بل حولتها عمليا وقانونيا إلى حليف لإسرائيل لهما مشاريع وبرامج عمل سياسية واقتصادية مشتركة بما يفرض واقعا جديدا قد تتحول فيه إسرائيل حليفة مصر إلى وسيلة للاتصال بين مشرق الوطن العربي ومغربه، لسيطرة إسرائيل على المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية في الوقت نفسه، فان سوريا أدانت الاتفاق المصري الإسرائيلي.[3]

2- لبنان:

تشاور مجلس الوزراء اللبناني في اتفاقات كامب ديفيد ودرس الموضوع من كل جوانبه فأبدى قلقه البالغ لما أعلن من اتفاقات خصوصا بالنسبة إلى ما قد يترتب على هذه الاتفاقات من انعكاسات على التضامن العربي، كما بالنسبة إلى إغفال الحقوق

[1]- ماهر الشريف، مرجع سابق، ص273.

[2]- محمد إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص62.

[3]- منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص189-190.

المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في وطنه على أرضه، ولاسيما قد ينطوي عليه هذا الموقف من نتائج قد تؤدي إلى توطين الفلسطينيين خارج أرضهم.[1]

3- تونس:

تتبعت الحكومة التونسية بكامل الاهتمام المحادثات التي دارت بمخيم ديفيد، وترى من واجبها التذكير بالمبادئ التي ينبني عليها الموقف التونسي إزاء القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط.

- احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الأمم المتحدة سنة 1947 الذي ينص على إحداث دولة فلسطينية مستقلة.
- احترام هذه الشرعية التي ترفض الاستيلاء بالقوة على أراضي الغير.
- احترام الإجماع الذي سجلته قمة الرباط الذي يقضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وعليه فان الحكومة التونسية تعتبر أن النتائج التي أسفرت عنها اتفاقية كامب ديفيد لا تضمن رجوع السلم والاستقرار للمنطقة.[2]

4- سلطنة عمان:

أيدت سلطنة عمان وثيقة كامب ديفيد، وأشارت بعض الصحف العربية بأن سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة التي أيدت الاتفاقية، حيث صرح الناطق الرسمي باسم الوزارة الخارجية العمانية إن ما أسفر عنه اجتماع كامب ديفيد لا يمكن اعتباره سلبيا بمجمله وأن هناك جوانب للاتفاق تمثل تقدما ملموسا في سير المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط.

وأضاف الناطق العماني أن بلاده ترى انه من حق كل دولة عربية أن تتبنى وجهة نظر التي تراها عن قناعة وتسعى لشرح موقفها ومبرراته للدول العربية

---

[1] _ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**، عرض وثائقي، ط1، (د،د)، بيروت، 1978، ص144.

[2] – مرجع نفسه، ص127-128.

الأخرى، بما يؤدي إلى التوفيق في وجهات النظر ويبقى التضامن العربي إطارا لكافة المساعي المبذولة للتوصل إلى حل عادل و شامل.[1]

أما الدول التي تحفظت عن دعم اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وهي المملكة الأردنية والمملكة السعودية، وحتى المملكة المغربية التي رعت الاتصالات المباشرة الأولى بين رسميين مصريين وإسرائيليين، وحضرت مؤتمر بغداد الذي أدان مصر بصورة رسمية، وبالطبع لم تشارك هذه الدول (دعامة الغرب) في مؤتمر قمة آخر عقد قبلا بعام واحد في طرابلس (ليبيا).[2]

ثالثا: ردود الفعل الدولية:

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

تحدد الموقف الأمريكي في الفترة التالية مباشرة لتوقيع كامب ديفيد بالعمل النشط على استثمار النتائج التي أسفرت عنها القمة من اجل بداية التفاوض للتوصل إلى التسوية الشاملة في المنطقة، وتجنب حدوث ردود فعل سلبية تعوق قوة الدفع التي تحققت في المؤتمر، وذلك بمحاولة استخدام نفوذ الإدارة الأمريكية للتأثير على الحكومة العربية التي تحفظت اتجاه نتائج كامب ديفيد.[3]

وبينما كانت الدول العربة تبلور موقف يقود في اتجاه جماعي لرفض الاتفاقية كانت الولايات المتحدة توفد مبعوثها إلى الدول العربية لنشر التفاؤل وتخفيف حدة النقد الموجه لها.[4]

أما من الناحية الثانية فان للولايات المتحدة مصالح حيوية في العالم العربي وفي منطقة الشرق الأوسط ويكفي الإشارة إلى أهمية استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط

---

[1]- منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص190.

[2]- جورج القرم، **انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2006، ص378.

[3]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص175.

[4]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص122.

إلى حلفائها الأوربيين واليابانيين، وخير ضمان لهذه المصالح هو استقرار المنطقة، ولن يأتي هذا إلا عن طريق حل النزاع العربي الإسرائيلي حلا شاملا وعادلا.[1]

2- الاتحاد السوفياتي:

يعتبر موقف الاتحاد السوفياتي ثابت و مؤيد للموقف العربي في وجوب الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته.[2]

حيث وجه الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف في خطاب ألقاه في مدينة باكو في 24 سبتمبر1978 انتقادا لاتفاقية كامب ديفيد، وطالب بعقد مؤتمر دولي لحل الصراع في المنطقة، وانتقد وزير الخارجية اندريه جروميكو السوفياتي اتفاقية كامب ديفيد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 سبتمبر1978 فقال:" أن كامب ديفيد زادت السعي لتسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط تعقيدا".[3]

وبعد الإعلان عن كامب ديفيد أخذت وسائل الإعلام السوفيتية في انتقادها والتشكيك في إمكان التوصل إلى سلام دائم على أساسها ووصفتها بأنها مؤامرة كاملة وحقيقية ضد شعوب المنطقة وضد السلام ذاته، وان وثيقتي المؤتمر تحققان الشروط الإسرائيلية.[4]

3- الهند :

صرح الناطق الرسمي للوزارة الخارجية الهندية بعد اطلاعه على نصوص اتفاقيتي كامب ديفيد انه يجب أن تشكل العناصر التي تتكون منها قرارات مجلس الأمن المتعلقة بموضوع إطار لتسوية دائمة، وهذا يشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية

[1]- محمد ابراهيم كامل، مصدر سابق، ص66.

[2]- مصدر نفسه، ص68.

[3]- أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص187.

[4]- طه مجدوب، مصدر سابق، ص 176.

المحتلة والاعتراف بالحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله وتمكين جميع الدول في المنطقة من العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها.[1]

4- اليابان :

صرح الأمين العام لمجلس الوزراء الياباني أن حكومة اليابان عبرت عن تصميميها الايجابي على دعم جهود السلام التي بذلتها الدول المعنية والتعاون معها وأنها تأمل بشدة أن يتم التوصل عاجلا إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 وكذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[2]

5- بريطانيا:

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد أرسل رئيس وزراء البريطاني جيمس كلاهان رسالة إلى جيمي كارتر يعبر فيها عن تقديره للنتائج التي توصل إليها مع الجانب المصري والإسرائيلي برعاية أمريكية في كامب ديفيد، كما طلب من كارتر أن تشارك دول السوق الأوربية المشتركة لاستعادة بلاده للمساهمة في إنجاح تلك الاتفاقية، ويكمن التأييد البريطاني في المصالح الحيوية التي تربطها بالولايات المتحدة و إسرائيل، وذلك من خلال استضافتها لجولات من المفاوضات الإسرائيلية المصرية في قلعة ليدز 1978.[3]

6- فرنسا :

صرح الرئيس فاليري جيسكار خلال جلسة لمجلس الوزراء الفرنسي في باريس يوم20 سبتمبر 1978 شكره وثنائه لجهود الرئيس الأمريكي كارتر بنتائج كامب ديفيد من اجل السلام، كما صرح بأن الحكومة الفرنسية تعتبر أن السلام الحقيقي إلى هذه المنطقة (الشرق الأوسط) لا يمكن أن يتأمن طبقا لقراري مجلس الأمن338_242 إلا باتفاق

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص222.

[2]- مرجع نفسه، ص224

[3]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص125.

شامل تشترك فيه كل الأطراف المعنية بما فيها الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية)

كما طرح وجهة نظره المتعلقة باتفاقية كامب ديفيد حول إيجاد حل لسيناء فقط وان المشكلة الأساسية لازالت قائمة وهي القضية الفلسطينية.[1]

7- ألمانيا :

عبر المستشار الألماني هيلموت شميدت أن السلام الذي ينشده السادات يحظى بتأييد الرأي العام العالمي لذلك شارك في قمة أسوان بين السادات وكارتر في 4 جانفي 1978 كما عبر قائلا: "نحن الألمان نشعر بان للشعب الفلسطيني حقا في تقرير مصيره بقدر ما لأي شعب آخر في العالم ... لابد من توفير وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا سنين عديدة." وقال أيضا:" لابد حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها والتي تتمثل في ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".[2]

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص223.

[2]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص130.

الفصل الثاني

آثار اتفاقية كامب ديفيد على الصراع العربي الإسرائيلي

الفصل الثاني: آثار اتفاقية كامب ديفيد على الصراع العربي الإسرائيلي

المبحث الأول: آثار اتفاقية كامب ديفيد على أطراف الصراع:

أولا. آثار الاتفاقية على مصر:

1. التطبيع:

1_1. **مفهوم التطبيع:** التطبيع هو تغيير ظاهرة ما بحيث تتفق في بنيتها وشكلها واتجاهها مع ما يعده البعض طبيعيا، وقد ظهر المصطلح لأول مرة في المعجم الصهيوني للإشارة إلى يهود المنفى (العالم) الذين يعدهم الصهاينة شخصيات منغمسة في أعمال هامشية مثل الربا، وقد طرحت الصهيونية نفسها على أنها ستقوم بتطبيع اليهود، أي إعادة صياغتهم بحيث يصبحون شعبا مثل كل الشعوب، ومع إنشاء الدولة الصهيونية اختفى المصطلح تقريبا من المعجم الصهيوني بسبب حاجة الدولة الصهيونية الماسة لدعم يهود العالم لها.[1] لكن المصطلح عاود الظهور مرة أخرى في عالم الصراع العربي الإسرائيلي في أواخر السبعينات بعد الزيارة التي قام بها أنور السادات للقدس 1977، والتي شكلت تتويجا لاتفاق كامب ديفيد ومنذ ذلك الزمن واليهود يركزون على ضرورة تطبيع العلاقات بين البلدين (مصر وإسرائيل).[2]

ويشمل التطبيع مع اليهود (كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين).

---

[1]– عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، مجلد 2، دار الشروق ، القاهرة، 2003، ص367.

[2]– محمد سرور زين العابدين، **المنظور الإسرائيلي للتطبيع**، مجلة السنة، العدد خمسون، (د.ت)، ص37.

2. أهداف التطبيع:

- يهدف إلى إعادة صياغة العقل والوعي العربي الإسلامي بحيث يتم تجريده من عقيدته وتاريخه ومحو ذاكرته خاصة في ما يتعلق باليهود، وإعادة صياغتها بشكل يقبل ويرضى بما يفرضه اليهود ومآله الاستسلام الغير مشروط للأمر الواقع.[1]
- التطبيع يهدف إلى ترويض العالم العربي والإسلامي للتسليم للعدو اليهودي ومن عاونه بحق الحياة الآمنة على الأرض المقدسة التي اغتصبها تحت سمع وبصر وبمعاونة من اغتصب دورهم وقتل نسائهم وأطفالهم وشبابهم.
- كما يهدف إلى إجبار الأمة على نسيان فلسطين المسجد الأقصى، وإقامة دولة يهودية من النيل إلى الفرات تمهيدا لدولة يهودية عالمية تمسك بزمام العالم.[2]
- يهدف إلى تقطيع الأواصر والروابط بين أبناء الأمة الإسلامية، بل وأبناء الوطن الواحد(إثارة الفتنة الطائفية).
- يهدف العدو من وراء التطبيع إلى تهيئة الأمة التي تتعرض للخطر بعد اغتصاب فلسطين لقبول التعايش والتعامل مع سارقي مقدساتها، قاتلي أبناءها، لنشر العادات والتقاليد الغير الإسلامية، (لتغريب المجتمع و صبغه بصبغة غير إسلامية).
- ويهدف العدو إلى إغراق الأمة بالمخدرات لتربية أمة مدمنة، وإلى التمكين من التحرك داخل العالم العربي والإسلامي.
- السيطرة على المؤسسات الاقتصادية وشراءها بهدف تملك وسائل الإنتاج لخدمة الاستثمار اليهودي في ديار العالم العربي والإسلامي.[3]
- يهدف العدو اليهودي من وراء التطبيع إلى إبقاء العالم العربي والإسلامي على حالة من التخلف والجهل والتنكيل والعبودية في ظل أنظمة حكم استبدادية تستخدم الحديد والنار لتكميم الأفواه ووأد الحريات.

---

[1]- عادل الراجحي، **التطبيع(أيصبح العدو اللدود صديقا حميما)**، على الرابط الالكتروني:
http://www.almoslim.net/node/83300 تمت الزيارة:2017/04/27على الساعة 14:15.

[2]- جمال عبد الهادي، مرجع سابق، ص115.

[3]- مرجع نفسه، ص117.

ومن أهم صور التطبيع (التطبيع السياسي والاقتصادي):

فالتطبيع السياسي يقصد به الاعتراف المتبادل، وفتح السفارات، وإرسال البعثات الدبلوماسية، والتعاون السياسي وتكمن أهميته بالنسبة لليهود من ناحيتين:

أولا: أنه بوابتهم للوصول المباشر إلى الشعب المسلم، ومحاولة تغيير عقيدته وأخلاقياته.

ثانيا: أنه طريق للضغط على الحكومات العربية للقضاء على ما يسمونه بالإسلاميين أو المتطرفين أو الإرهابيين.[1]

ففي ظل عمليات التطبيع السياسي نشطت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية داخل المجتمع المصري في محاولات لتهديد الوحدة الوطنية، ولأول مرة تقع اضطرابات طائفية بين المسلمين والمسيحيين الأقباط ثم تتكشف الخيوط الإسرائيلية المتداخلة مع هذه الاضطرابات.

كما كشفت المخابرات المصرية عددا من شبكات التجسس الإسرائيلية، أغلبها على صلة مباشرة بسفارة إسرائيل منها – على سبيل المثال– الشبكة التي كانت برئاسة المستشار العسكري الإسرائيلي بالسفارة، والتي كشفت في أوائل أوت 1985، وكانت تضم عددا من أعضاء البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية وغيرهم.[2]

والتطبيع الاقتصادي يقصد به إقامة العلاقات الاقتصادية مع اليهود، وتسهيل المبادلات التجارية، ورفع كافة أشكال المقاطعة عن اليهود وشركائهم، وإقامة مشاريع مشتركة من أجل رفع مستوى اقتصاد اليهود الذي يعاني من أزمات حادة (نقص الموارد الطبيعية، زيادة النفقات العسكرية والأمنية، مشكلة المياه، تكاليف الهجرة ...).[3]

لذلك جاءت المعاهدة المصرية الإسرائيلية التي وقعت في واشنطن، لتجعل حلم إسرائيل بالتعامل الاقتصادي مع العرب واقعا ملموسا، بالإضافة إلى ما نصت عليه المعاهدة من إزالة جميع الحواجز في وجه العلاقات الاقتصادية العادية وإنهاء المقاطعة

---

[1]– ناصر بن حمد الفهد، **التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين**، (د.د)، الرياض، 2002، ص31.

[2]– عادل الراجحي، مرجع سابق.

[3]– ناصر بن حمد الفهد، مرجع سابق، ص34.

الاقتصادية فقد تم التوقيع على الاتفاقية التجارية بالقاهرة في 20 أفريل 1980 التي تنص على حرية التبادل السلعي بين البلدين والسماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة.[1]

أما بالنسبة للقطاع الزراعي شهد أكبر عمليات التطبيع بين مصر وإسرائيل، حيث بدأ في مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد مباشرة، ففي 1979 أعدت وزارة الزراعة الإسرائيلية إطارا للتعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل، وقد تناول كل أمور الزراعة.

فتم التوقيع على اتفاقية التعاون الزراعي في 1980، وشمل الاتفاق على تعاون مصر وإسرائيل في مجال البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة، بما في ذلك تبادل الخبرة العلمية، والتعاون في مجالات تطوير الزراعة ومجالي الخدمات البيطرية، ووقاية النباتات...،[2] ولكن في مقابل ذلك تم تدمير البنية الاقتصادية لمصر، بحيث تم فتح الطريق أمام البذور الفاسدة، والمبيدات غير الصالحة، والأمراض الزراعية الفتاكة وضربت زراعة الطماطم والقطن والقمح، ودمرت خلايا عسل النحل لأول مرة في تاريخ مصر.[3]

بالإضافة إلى البيض المستورد من إسرائيل فقد أدخل أنواعا من الأمراض لم تعرف في مصر من قبل مما أدى إلى تدمير صناعة الدواجن، وانتشار أمراض جديدة في الدواجن وجميعها تؤثر على صحة الإنسان المصري.[4]

واستمرت عمليات التطبيع في زحفها على كل مجالات الزراعة معها تخريبها المستمر، بسبب كل هذا أدى إلى حظر الاستيراد من مصر من طرف السوق الأوروبي المشتركة وبعض المنظمات الدولية سواء للخضر أو الفواكه، وذلك لوجود آثر كيماوية قاتلة على الثمار.[5]

---

[1]- غسان حمدان، **التطبيع إستراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الأمان، بيروت،(د.ت)، ص23.

[2]- رباب يحيى عبد المحسن، **كامب ديفيد(خروج مصر إلى التيه)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص75.

[3]- جمال عبد الهادي، مرجع سابق، ص129.

[4]- رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق، ص81.

[5]- مرجع نفسه، ص 80.

كما لا ننسى التطبيع في الخدمات الطبيعية في النقل و المواصلات والسياحة مثل البريد والتلفون، حيث قام الطرفان بصيانة ومد السكك الحديدية بين البلدين،[1] مع ضمان أمن مرور الأشخاص والمركبات والسلع، كما أضيف شركة طيران خاصة تقوم برحلات جوية لنقل المسافرين بين البلدين ومع ذلك فقد امتنع السياح المصريين من زيارة إسرائيل بسبب الحاجز النفسي المتخلف عن العداء عكس الإسرائيليين الذين كانوا يرغبون في زيارة مصر بعد السلام.[2]

وعليه فان إسرائيل ترى العالم إن العالم العربي على أنه مجرد مكان لا تاريخ له ولا اتجاه وتعتبره سوقا للسلع و مصدرا للموارد الخام والعمالة الرخيصة وحسب.[3]

3. نتائج التطبيع:

- فتح التطبيع الطريق أمام العدو اليهودي ليدخل إلى أرض مصر بأعداد كبيرة ليمسح البلاد بطولها وعرضها.
- خسارة مصر دورها الطبيعي، تضاؤل حجمها إقليميا ودوليا، وخسر العرب قوتهم المركزية الدافقة، فازدادت خلافاتهم واستفرد بهم أعداؤهم في ظل هذا التمزق.[4]
- إفساد الاقتصاد لإغراق السوق المصرية بملايين الدولارات المزيفة، وعلى سبيل المثال فقد ضبطت 80 قضية للتهريب والترويج عملات مزيفة مهربة من تل أبيب إلى القاهرة، وفي عام 1989 ضبطت شبكة مكونة من 11 يهوديا بحوزتهم مليون دولار مزيفة، بالإضافة إلى ترويج المخدرات وتهريب المبيدات والأسلحة.[5]

---

[1]- سعد مرتضى، **مهمتي في إسرائيل (مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب)**، دار الشروق، (د.م) ، (د.ت)، ص154.

[2]- سعد مرتضى، مصدر سابق، ص158.

[3]- عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص367.

[4]- جمال عبد الهادي، مرجع سابق، ص138-139.

[5]- ناصر بن حمد الفهد، مرجع سابق، ص40.

- إصابة المزروعات المصرية بالهلاك وذلك بعد سنوات قليلة من التطبيع مثل: الخضراوات والقطن والقمح والذرة، وذلك نتيجة البذور الملوثة عمدا، وكذلك الأسمدة والمبيدات الفاسدة تسبب أمراض تصيب الإنسان.[1]
- قامت إسرائيل بردم أبار المياه المصرية، وأحرقت الزرع رغم أن الاتفاق كان ينص على تسليمها صالحة للعمل.[2]

الغزو الثقافي:

تم توقيع على اتفاقات التعاون الثقافي بين مصر واليهود في 8 ماي 1980 ينص على تدعيم التعاون في العلاقات الثقافية والعلمية عن طريق الاتصالات وتبادل المطبوعات الثقافية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والأشرطة والأفلام العلمية.[3]

ولكن كان ذلك من شأنه التأثير على العلاقات المصرية العربية بسبب تبادل مصر الأساتذة والطلبة، أو تستقبل المبعوثين الإسرائيليين في معاهدهم ولها عشرات الآلاف من الأساتذة والأطباء والمحامين في الدول العربية.[4]

إضافة إلى أنه تم إنشاء (المركز الأكاديمي اليهودي) في القاهرة ماي 1982 يقوم بتسهيل مهمة الباحثين اليهود، وتنظيم الرحلات إلى المعابد اليهودية في مصر، ويقوم بمراجعة البرامج الدراسية من الجانبين، وفحص ما يدرس وتحديد ما يجب حذفه، وإزالة المفاهيم السلبية في الإيديولوجية العربية تجاه اليهود، فقد قام بحذف كل ما يتعلق باليهود من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وحقائق تاريخية.[5]

---

[1]- ناصر بن حمد الفهد ، مرجع سابق، ص42.

[2]- رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق، ص77.

[3]- ناصر بن حمد الفهد، مرجع سابق، ص36.

[4]- سعد مرتضى، مصدر سابق، ص159.

[5]- ناصر بن حمد الفهد، مرجع سابق، ص40.

كما عقدت عدة اتفاقيات ثقافية بين مصر وإسرائيل واشترطت إن تزال من الكتب والصحف والمناهج المدرسية كل ما من شأنه أن يبدي الصهيونية عدوا للأمة العربية والإسلامية.[1]

كان حرص إسرائيل من قيام علاقات ثقافية حميمة مع مصر من أجل اقتلاع العداء لإسرائيل من الوعي والعقل المصري، وقيام العلاقات الثقافية من شأنه أن يمتص تدريجيا أفكار العداء الإسرائيلي من العقلية المصرية، فكانت عمليات غسيل الدماغ بالغة الإحكام في مجال الإعلام الرسمي، وهذه المصلحة تتصل أيضا بمصالح ثقافية للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا كله يصب في إطار واحد أضلاعه هيمنة النموذج الحضاري الثقافي الأمريكي في الأكل والملبس والموسيقى وأساليب الحياة اليومية.[2]

وقيام إسرائيل بهذه العلاقات الثقافية مع مصر كان الهدف منها تربية أمة بلا هوية عبر المقررات الدراسية، وعبر أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، كما يهدف إلى وأد اليقظة الإسلامية المتنامية في بلاد العالم العربي والإسلامي، اعتمادا على القمع والإرهاب والقوانين والأنظمة وقوى الأمن الداخلي.[3]

- إخراج مصر من دائرة الصراع الإسرائيلي، وابتعادها عن حركة التحرر الوطني العربية، وارتمائها في أحضان الإمبريالية، والإذعان لمخططاتها، وأحداث شرخ في وحدة الوطن العربي، وتصديع شامل في العلاقات المصرية السورية والمصرية الفلسطينية.[4]
- أدت كامب ديفيد إلى تعهد مصر بالعمل على إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفياتية في أقصر وقت ممكن حسبما تسمح به الإمكانيات.

---

[1]- غسان حمدان، مرجع سابق، ص103.

[2]- رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق، ص88.

[3]- جمال عبد الهادي، مرجع سابق، ص116.

[4]- إسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، مرجع سابق، ص246.

- كذلك تعتبر كامب ديفيد مقدمة من الناحية الفعلية لقبول الثقافة والإيديولوجية الصهيونية بمختلف أبعادها وإستراتيجياتها.
- أدت إلى بروز نزعات ونعرات غريبة داخل مصر خصوصا وبين الدول العربية.[1]
- سببت هذه المعاهدة في تراجع الدور المصري في القضايا العربية، وخروج مصر من كونها طرفا في الصراع العربي الإسرائيلي، لتصبح طرفا محايدا، وهو ما أوجد فراغا إستراتيجيا على مستوى الدول العربية لصالح المستوى الإستراتيجي العسكري الإسرائيلي.

وقد اتضح الدور المصري المحايد خلال العدوان الإسرائيلي على العراق عام 1981 واجتياح لبنان 1982...الخ، إلا أن معاهدة السلام ظلت قائمة واستمر العمل بها، وهذا يدل على تراجع كبير في الدور المصري في الشؤون العربية.[2]

- أسفرت كامب ديفيد عن خضوع مصر بشكل كامل للولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت أمريكا ترعى مباحثات السلام بقوة، وتحرص على مصلحة اليهود، لذا عرضت على مصر المساعدات الأمريكية (المعونة) لكي توقع الاتفاقية، ووقع المصريون وجاءت المعونة والتي كانت في البداية 200 مليون دولار سنويا.[3]
- عجز مصر عن مد يد المساعدة للشعب الفلسطيني خلال انتفاضته الشعبية الأولى التي اندلعت أواخر 1987.
- اختراق الأمن المصري من طرف الجواسيس، فضلا عن الزواج المصريين من إسرائيليات، ناهيك عن العاملين المصريين في إسرائيل، مما أسهم في انتشار المخدرات والآفات الزراعية في ربوع مصر.[4]

---

[1]- إسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، مرجع سابق، ص243.

[2]- لبني دار سلامة، **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013، ص64.

[3]- عادل عامر، **آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب**، واتا الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، على الرابط الإلكتروني: http://www.wata.cc/forums/show/hread.php?83217 ، تمت الزيارة يوم 2017/04/16 على الساعة 14:00.

[4]- رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق، ص90.

ثانيا. آثار اتفاقية كامب ديفيد على إسرائيل:

مما لا شك فيه أن توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 1978 ترك آثارا واضحة على إسرائيل فقد حقق الكيان الصهيوني نجاحا كبيرا من خلالها ومن بين النتائج التي ترتبت عن الاتفاقية لعل أبرزها:

- حازت إسرائيل على أول اعتراف رسمي بها من قبل أكبر دولة عربية، وهو ما أكسبها شرعية الوجود في المنطقة العربية الإسلامية، كما ضمت الاتفاقية كذلك ثلاثين سنة من السلام والأمن والاستقرار لدولة إسرائيل.[1]
- زيادة التطرف والعربدة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط بعد أن تمكنت[2] من توجيه ضربة قاسية للعرب من خلال إخراج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، بعدما كانت تلعب دورا رياديا في قيادة العمل العربي المشترك، وكان الشعب الفلسطيني قد وقع ضحية لذلك،[3] وعليه استغلت إسرائيل كامب ديفيد وبدأت تصول في المنطقة العربية لتصفية القضية الفلسطينية وصرحت بأهدافها المتعارضة مع معاهدة السلام.

ففي 1981 وقف مناحيم بيغن في الضفة الغربية وتعهد بأنه لن ينسحب من أي شبر من الضفة الغربية وقطاع غزة وجولان.[4]

- تحقيق المصالح الإسرائيلية في المنطقة العربية، ويرتكز هذا في تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل الذي يوفر المزيد من الاستقرار الأمني، وخفض الاتفاق العسكري، وتوسيع السوق الخارجية وتعويض فقر الموارد، مما ينجز عند زيادة معدل النمو تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

---

[1]- لبنى دار السلام، مرجع سابق، ص61.

[2]- عاطف السيد، **من سيناء إلى كامب ديفيد (1967- 1979)**، دار عطوة للطباعة، (د.م)، 1987، ص209.

[3]- رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق، ص82.

[4]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص209.

- بالإضافة إلى فتح أسواق مصر أمام المنتجات الإسرائيلية وتطلع إسرائيل إلى مد نشاطها إلى إفريقيا وعمق العالم العربي[1]، كما تم تخفيف وإلغاء المقاطعة الاقتصادية وذلك بعد إبرام اتفاقية كامب ديفيد.[2]

كما استفادت إسرائيل من مشاريع ضخمة عديدة مثل بيع حصة من مياه النيل لإسرائيل، مشاريع مشتركة لاستصلاح واستزراع مساحات واسعة من سيناء، مشاريع صناعية مشتركة...الخ.

وأصبحت لإسرائيل حصة منتظمة من النفط المصري أكثر من مليون طن سنويا[3].

- بإبرام الصلح بين مصر و إسرائيل تم منح هذه الأخيرة حق مرور سفنها التجارية و الحربية في قناة السويس، و حرية الملاحة و الطيران في مضيق تيران و فوقه باعتباره مياها دولية[4].
- نجحت إسرائيل في تكثيف المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة خاصة بعد التوقيع على كامب ديفيد لأنها لم تنص على عدم شرعية أو وجوب وقف بناء المستوطنات،[5] فقد أنشأت في فترة بين 1977 و 1984 تسعون مستوطنة يهودية جديدة.[6]
- بالإضافة إلى تدمير المفاعل النووي العراقي في 1980، وضم الجولان بعدما ضمت القدس الشرقية، واتخذت من مدينة القدس عاصمة لها[7]، كما نجحت إسرائيل

---

[1]– مرجع نفسه ، ص211–212.

[2]– حسين السيد، مرجع سابق، ص480.

[3] – عادل حسين، **العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، 1984، ص40.

[4] – أحمد وافي، مرجع سابق، ص 320.

[5] – سعد مرتضى، مصدر سابق، ص 227.

[6] – وليام ب كوانت، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص225.

[7] – عاطف السيد، مرجع سابق، ص 215.

في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عسكريا، بعدما أجبرتها على التخلي عن العمل العسكري بل وإجبارها على كبح جماح حركات المقاومة الأخرى.[1]

- من ناحية أخرى فإن إسرائيل حققت ما كانت تطالب به وهو تجزئة التسوية، فهي لم تدخر وسعا في سبيل إبرام تسوية مع الأطراف العربية التي ترى فيها خطرا، وإرجاء التفاهم مع الأطراف الأخرى بهدف أن تكون هذه التسوية وسيلة لتجزئة الصف العربي، واستيعاب الأطراف الأضعف بدلا من أن تتعامل معها جميعا كأطراف متكافئة متضامنة.[2]
- بعد اعتراف مصر بدولة إسرائيل أعقب ذلك بسنوات اعتراف الأردن والمغرب و تونس وجيبوتي وقطر و وموريطانيا. فقبل اتفاقية كامب ديفيد كان الحديث عن قضية الوجود الصهيوني في فلسطين، ثم بعدها أصبح الحديث عن الحدود و المستوطنات.[3]
- وكان من أهم نتائج كامب ديفيد بالنسبة لإسرائيل هو إزالة خطر العمليات الحربية عند حدودها الجنوبية، وبذلك تحررت أجهزتها الإستراتيجية من عبء الاستعداد الدائم لحالة نشوب الحرب في جبهتين.

كما أنها عززت العلاقة الخاصة بين إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المؤكد أن العقد الذي انقضى منذ إبرامها شهد تعاونا وثيقا بين البلدين خاصة في المجال السياسي و الاستراتيجي.[4]

- وفي ظل السلام المزعوم بدأ الكيان الصهيوني في تنمية قدراتها العسكرية واعتبرت هذه المرحلة مرحلة إعداد و تطور، ووصلت التقنية العسكرية اليهودية إلى درجة عالية جدا لا تخفى على أحد، فالكيان الصهيوني في عام 2007 كان رابع دولة على العالم في تصدير السلاح.

---

[1] – زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص179.

[2] – حسين السيد، مرجع سابق، ص 481.

[3] – عادل عامر، مرجع سابق.

[4] – وليام ب كوانت، **كامب ديفيد**، مصدر سابق، ص 275.

إضافة إلى حصول إسرائيل على مساعدة ودعم سياسي وعسكري واقتصادي من الولايات المتحدة مما مكنها من مضاعفة قدراتها وإمكانياتها لتشديد الضغوط على بقية أطراف الصراع الأخرى أكثر من ذي قبل.[1]

رغم النجاح الكبير الذي حققته كامب ديفيد لإسرائيل إلا أنها أثرت على مسار الحوار السياسي في إسرائيل، وعلى المواقف من الصراع العربي الإسرائيلي حيث تحولت جميع التكتلات السياسية إلى فصائل وأصيبت بالضعف عقب مفاوضات كامب ديفيد، فالحركة الديمقراطية من أجل التغيير انقسمت على نفسها، فخلال أشهر من توقيع معاهدة السلام 1979، انفصل عن الحكومة اثنان من المفاوضين السياسيين بين محادثات الحكم الذاتي.

وفي حزب بيغن كانت هناك منافسة بين المؤيدون والمعارضون لكامب ديفيد على المؤسسات الرئيسية للحزب، وتعرض الحزب الديني الوطني أيضا لهزة داخلية.[2]

ثالثا. آثار الاتفاقية على القضية الفلسطينية:

- لعل أخطر ما تتضمنه كامب ديفيد هو الاعتراف الرسمي بدولة إسرائيل، وما يعنيه ذلك من إقرار بحق الصهاينة في أرض فلسطين، والذي شكل سابقة حذت حذوها بعض الأقطار العربية التي اعترفت بالكيان الصهيوني وأقامت معه علاقات سياسية واقتصادية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تبادلت الاعتراف، لتتحول القضية الفلسطينية بعدها من كونها صراع وجود إلى صراع حدود ومستوطنات.
- كما شكلت خرقا لميثاق جامعة الدول العربية، وخروجا على مقررات القمم العربية خاصة قمتي الجزائر 1973، والرباط 1974 اللتان تم فيهما الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة.[3]

---

[1] – عادل عامر، مرجع سابق.

[2] – وليام ب كوانت، **كامب ديفيد**، مصدر سابق، ص 275.

[3] –أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص 177.

- خلت الاتفاقية من نص يحرم إنشاء المستوطنات اليهودية خلال الفترة الانتقالية، كما لم يحدد اتفاق إطار السلام في الشرق الأوسط موضوع القدس وموضوع السيادة و الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تجاهلت الاتفاقية موضوع السيادة وحصرت الحق في الحكم الذاتي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة.[1]
- حرمت الاتفاقية فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة من تقرير مصيرهم بأنفسهم وألزمتهم بالموافقة على الاقتراحات التي تقدم لهم من قبل أطراف الاتفاقية: إسرائيل ومصر والأردن مجتمعين، مما يعني تحكم إسرائيل في مستقبلهم ومصيرهم.[2]
- وبالنسبة للأمن فقد انصب أساسا على توفير الأمن لدولة إسرائيل، حيث تبقى قوات إسرائيلية في مواقع أمن معينة كذلك فأن الاتفاقية المفترض أن تسفر عنها المفاوضات بين الأطراف المختلفة تتضمن أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.[3]

تنكرت الاتفاقية في حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لوطنهم وفق قرار الجمعية العام للأمم المتحدة 194، فقسمت الشعب الفلسطيني إلى فئات منفصلة (نازحين ولاجئين) وقدمت صيغا مختلفة لمعالجة أوضاع كل فئة على حدة.[4]

يلاحظ أن نصوص اتفاقية كامب ديفيد خلت من أي بند يلزم إسرائيل بتنفيذ الحكم الذاتي خاصة أن الاتفاق بعيد عن دوائر الأمم المتحدة، كما يلاحظ من خلال دراسة مشروع الحكم الذاتي أن إسرائيل أصرت على تقسيم الاتفاق إلى مرحلتين انتقالية ونهائية، وثبت أنها كانت تستغل المرحلة الانتقالية لفرض سياستها وتنفيذ أهدافها

---

[1]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص197.

[2]-أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص 178.

[3]-عاطف السيد، مرجع سابق، ص 198.

[4]-أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص 179.

التوسعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض التي تكرس الاحتلال الإسرائيلي.[1]

إثر ذلك عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته 14 في دمشق في 15-22جانفي 1979، التي أسفرت على عدد من القرارات من بينها إقرار المجلس الوطني لمشروع(البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية)، أقر فيها التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب في وطنه فلسطين، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه والدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية.

بالإضافة إلى رفض جميع القرارات و الاتفاقيات التي لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه ورفض مشروع الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.[2]

كما عقدت الدولة 15 أيضا في دمشق في 11-19 أفريل 1981، حيث أصدر المجلس الوطني فيها نفس قرارات البرنامج السياسي مؤكدين من خلال هذه الدورة التشديد على أن منظمة التحرير هي الجهة المسؤولة على قضايا ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وبعد انتهاء الدورة 15 للمجلس الوطني تلقت منظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة عسكرية أساسية من قواعد الصراع في لبنان 1982، ووجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين.[3]

وخروج نحو 11 ألف مقاتل فلسطيني توجه والى معسكرات سورية العراقية اليمنية الجزائرية والسودانية.[4]

---

[1]- أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص180.

[2]- خالد خليل الشيخ عبد الله، **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر(1988-2012)**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 100.

[3]- مرجع نفسه، ص101-102.

[4]- شيباني فاتح، **القضية الفلسطينية في سياسة دولتي المواجهة مصر وسوريا للفترة 1964-2009**، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص187.

وبعد ذلك قامت القوات الإسرائيلية بقصف مقر قيادة منظمة التحرير في تونس عام 1985 ناهيك عن تصفية قيادات المقاومة والانتفاضة الفلسطينية 1987.[1]

وبوصول مفاوضات الحكم الذاتي إلى طريقها المسدود راحت إسرائيل تصعد عدوانيتها بتكثيف إنشاء واقع استيطاني لتغيير معالم الأرض المحتلة،[2]وعمدت على تكثيف إنشاء مستوطنات بعد اتفاقية كامب ديفيد، فالخطة التي اتبعتها تهدف إلى إقامة 85 مستوطنة جديدة في فترة الخمس سنوات الممتدة من 1980الى 1985.

وخلال الأربع سنوات الأولى التي تستلم فيها الليكود السلطة في إسرائيل والتي تتوافق مع إبرام اتفاقية كامب ديفيد زاد عدد المستوطنات المقامة من 34 إلى 92 مستوطنة.[3]

كذلك أدت الاتفاقية إلى سيطرة إسرائيل على كافة المقاومات الاقتصادية الفلسطينية، والتي تمثلت في احتواء أكبر عدد من القوى العاملة من سكان الأراضي المحتلة والسيطرة على قطاع الصناعة والزراعة، وضرب التجارة والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية.

كما حاولت إسرائيل ضرب البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني، من خلال نشر الانحراف والفساد في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 أدت إلى إفشال مخططات الاحتلال الإسرائيلي إلى حد كبير، وتمكنت أيضا من تنفيذ مخططاتها الرامية لتجهيل الشعب الفلسطيني.[4]

---

[1]-أحمد ثابت، **الحصاد المر للتفاوض (اختزال قضية فلسطين)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص152.

[2]- أحمد وافي، مرجع سابق، ص 325.

[3]- مرجع نفسه، ص 327.

[4]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 276.

المبحث الثاني: آثار الاتفاقية على الأطراف الدولية:

أولا. أثار اتفاقية كامب ديفيد على الأطراف العربية الأخرى:

- إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد خرجت أكبر قوة عسكرية عربية مواجهة للصهيونية من الصف العربي المتمثلة في الجيش المصري، مما أدى إلى توجيه ضربة قاسية للقضية العربية وذلك بسبب نشوء نوازع الزعامة الإقليمية و الشخصية في العالم العربي، و القضية الفلسطينية خاصة.[1]

وبموجب الاتفاقية يحضر على مصر بالمطلق الدخول في أي التزام يتعارض مع اتفاق السلام، وهو ما يحضر عليها أن تكون في جبهة المقاومة، أو أن تقدم الدعم بأشكاله المتنوعة للمقاومة.[2]

- وبالتالي نجحت كامب ديفيد في تحقيق أهداف اليهود منها الاعتراف بسيادة هذا الكيان على الأراضي الإسلامية التي اغتصبوها، والانفراد بالوضع العربي في غياب مصر.[3]

حيث أخذت إسرائيل تعد بعد خروج مصر من الصف العربي للقيام باعتداءات جديدة في المنطقة، ولذلك حضرت إسرائيل ونفذت الاعتداءات في مارس 1978 ضد الدول العربية المجاورة، وخاصة لبنان الذي كان يعاني من أزمة داخلية اثر الحرب الأهلية والذي رأت فيه حكومة تل أبيب الحلقة الضعيفة في سلسلة المقاومة العربية.[4]

ففي 15 مارس 1978 قامت القوات الإسرائيلية بهجوم خطير ضد الفدائيين في جنوب لبنان وسميت هذه العملية العسكرية (عملية الليطاني) نسبة إلى نهر الليطاني في الجنوب اللبناني والذي تطمح إسرائيل إلى ضمه كمصدر هام من مصادر المياه، وكان الهدف من هذه العملية هو اجتثاث قواعد المخربين وضرب قواعدهم وتطهير جنوب

---

[1]- أميرة إسماعيل العبيدي، مرجع سابق.

[2]- لبنى دار سلامة، مرجع سابق، ص 61.

[3]- ناصر بن حمد الفهد، مرجع سابق، ص 38.

[4]- رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق، ص 92.

لبنان منهم، وقد استعملت إسرائيل عددا ضخما من قواتها العسكرية وحشدت أكثر من 30 ألف جندي مزودين بالأسلحة البرية والجوية والبحرية.[1]

حيث تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال كامل الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني، وسرعان ما سيطروا على هذه المنطقة غير أنهم لم يفلحوا في سحق الفدائيين الفلسطينيين الذين تمكنوا من الانسحاب.[2]

كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشمة بتدمير 80% من مدن وقرى الجنوب اللبناني وقد أعرب الكثير من دول العالم عن احتجاجهم على العدوان الإسرائيلي، وأصدر مجلس الأمن قرار في 19 مارس 1978 والذي طالب بسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية ووقف جميع الأعمال العدوانية ضد الجمهورية اللبنانية، لكنه لم يدن إسرائيل إدانة صريحة لذا اضطرت إسرائيل أمام هذا الضغط العالمي إلى سحب قواتها في جوان 1978، ولكنها أبقت قواتها في كثير من المناطق الإستراتيجية في جنوب لبنان وخرقت بذلك قرار هيئة الأمم المتحدة فوضعت إسرائيل أسس للقيام باعتداءات جديدة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني.[3]

- وفي عام 1980 قرر الكنيست الإسرائيلي جعل القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية،[4] واعترضت مصر بشدة على صدور هذا القرار واعتبرته إجراء لا يخدم مسيرة السلام، وردد العالم العربي و الإسلامي استنكاره للقانون.[5]

واجتمع مجلس الأمن في أوت 1980 وأكد بأن القانون الذي أصدره الكنيست يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وأصدر قرار يدين فيه إسرائيل، واعتبر هذا القرار باطلا وطالب إسرائيل بإلغائه.[6]

---

[1]- رفيق شاكر النتشة وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر(المرحلة الثانوية)**، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 135.

[2]- هنري لورانس، مرجع سابق، ص 460.

[3]- رباب يحيى عبد المحسن، مرجع سابق، ص 92-93.

[4]- وليام ب كوانت، **كامب ديفيد**، مصدر سابق، ص 144.

[5]- سعد مرتضى، مصدر سابق، ص 224.

[6]- أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 218-219.

وعلى اثر صدور هذا القرار انعقد مؤتمر القمة الإسلامي في مكة المكرمة في 25جانفي 1981 حضرها 37 من ممثلي الدول الإسلامية، وأعلنوا في المؤتمر عزمهم على الجهاد في سبيل تحرير القدس وقررت دعم منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، والمقاومة بجميع الوسائل من أجل تحرير الدول العربية المحتلة.[1]

- قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي ثم قامت بقصف مقر قيادات الفصائل الفلسطينية في بيروت عام 1981 دون أن يحرك نظام السادات ساكنا.[2]
- وفي أوت 1981 قدم الأمير فهد ولي العهد السعودي حل النزاع في الشرق الأوسط حيث طرح مبادئ من ضمنها :
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في 1967.
- قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني من العودة إلى وطنه.[3]

من هنا فقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن مبادرة فهد تأتي في سياق فشل مؤامرة الحكم الذاتي، وتهدف لكسر النهوض الجماهيري والعربي، وفك العزلة عن نظام السادات ومأزق اتفاقية كامب ديفيد، في حين اعتبرتها الجبهة الشعبية بأنها مبادرة رجعية هدفها إسقاط الخيار العسكري، والتمهيد للاعتراف العربي بالكيان الصهيوني.[4]

- كما أصدر الكنيست في ديسمبر1981 قرار بضم الجولان وتطبيق القانون وقضاء الإدارة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية، وكان ذلك بمثابة ضم فعلي لهذه الأراضي لإسرائيل، وكان رد فعل سوريا عنيفا إذ اعتبرت هذا الإجراء بمثابة

---

[1]- رفيق شاكر النتشة وآخرون، مرجع سابق، ص 135.

[2]- وليام ب كوانت، **كامب ديفيد**، مصدر سابق،ص 144.

[3]- سامي يوسف أحمد، **المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية(1967-1993)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13 ، العدد1 ، 2011، ص1273.

[4]- مرجع نفسه، ص1275.

إعلان حرب وإلغاء لوقف إطلاق النار الموقع سنة1973، ووضعت سوريا قواتها أمام الجولان في حالة تأهب.[1]

وصدرت إدانة عالمية ضد إسرائيل لإصدارها هذا القانون ووافقت الولايات المتحدة محادثات التعاون الإستراتيجي مع مصر، وأصدر مجلس الأمن قرارا وصف فيه القانون بأنه غير مشروع وأدانه بإجماع الآراء.[2]

- الغزو الإسرائيلي للبنان: بعدما ضمت إسرائيل الجولان دون أن يترتب عليها رد فعل عرب موحد وحاسم، فقد توفر لديها إقناع تام بأنها في مركز قوة يؤهلها لانجاز مخططاتها الرامية إلى غزو لبنان، ففي جوان 1982 قامت إسرائيل بغزو لبنان بهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا عسكريا.[3]

وهدف الغزو الإسرائيلي إلى إرغام لبنان على إبرام معاهدة مع إسرائيل على غرار اتفاقية كامب ديفيد، تؤدي إلى انسحاب جميع القوات العربية ، ويعني هذا خروج جميع المقاتلين الفلسطينيين والانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان بتزامن انسحاب الجيش الإسرائيلي.[4]

وذلك بحجة إطلاق رصاصات على سفير إسرائيل في العاصمة الإسرائيلية على يد مجهول، وكانت هذه الذريعة التي تنتظرها إسرائيل لبدء عملية الغزو، ففي صباح يوم 6 جوان اجتازت الحدود اللبنانية في هجوم شامل لغزو هذا البلد.[5]

من هنا بدأت ما أسمته إسرائيل (عملية سلام الجليل)، حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، ثم توجهت طوابير الغزو إلى وسط لبنان، فأصبح الصدام مع السوريين أمرا لا مفر منه.

---

[1]- سعد مرتضى، مصدر سابق، ص225.

[2]- مصدر نفسه، ص227.

[3]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص209.

[4]- هيثم الكيلاني ، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت،(د.ت)،ص79.

[5]- سعد مرتضى، مرجع سابق، ص300.

وخلال اليومين التاليين وقعت مواجهات كبرى بين القوات الجوية السورية والإسرائيلية، ودمرت إسرائيل بطاريات الصواريخ السورية المضادة للطائرات وقيل أنها أسقطت 60 طائرة سورية حربية.

أما في يوم 9 جوان كان الجيش الإسرائيلي قد بلغ مشارف بيروت، بعد أن قضت على موقع فلسطيني حصين في قلعة (بوفور)، وسيطرت على مراكز سكانية داخلية هامة.

وفي يوم 14 للغزو ومع وجود ما يقارب 90 ألف جندي إسرائيلي في لبنان أصبحت بيروت معزولة برا وبحرا،[1] تلاها وقف إطلاق النار من 22الى25 جوان دفعت بالسوريين بعيدا عن العاصمة اللبنانية.[2]

غير أن القوات الإسرائيلية حققت أهدافها بشكل عام، حيث أنها نجحت في توجيه ضربة قاسية للمقاومة الفلسطينية على ارض لبنان، وإزالة وجودها تقريبا، وإبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وانتهى تقريبا الوجود الفلسطيني المسلح فيها.[3]

تمكنت إسرائيل من السيطرة على المخيمات المتعددة للاجئين الفلسطينيين حيث توجهت بمذبحة رهيبة في مخيمات اللاجئين في "صبرا وشتيلا".[4]

برئاسة أرييل شارون* وزير الدفاع الإسرائيلي، واستمرت المجزرة التي نفذتها مليشيات لبنانية، حيث سمح شارون بإدخال مجموعة قوات الكتائب اللبنانية إلى مخيمي

---

[1]– دان تشيرجي، مرجع سابق، ص195.

[2]– هنري لورانس، مرجع سابق، ص472.

[3]– حسين السيد حسين، مرج سابق، ص492.

[4]– بيدرو بريجر، **الصراع العربي الإسرائيلي(مئة سؤال وجواب)**، ترجمة إبراهيم صالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص86.

* **أرييل شارون**:1928 عسكري وسياسي إسرائيلي صهيوني بارز عضو الكنيست عن تحالف الليكود، شارك في نشاط الهاغاناه ثم في حرب 1948، وحرب 1956، ولمع اسمه في حرب 1973(مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج1، دار رواد النهضة للنشر و التوزيع، بيروت،1994، ص392.

صبرا وشتيلا ومع ليل 16سبتمبر 1982 بدأت المجزرة والتي أدت إلى استشهاد نحو 3297 شهيدا من المدنيين و الأطفال والنساء والشيوخ.[1]

أثارت مجازر صبرا وشتيلا موجة من الاحتجاجات العارمة في شتى أنحاء العالم ضد إسرائيل الدولة المحتلة لأنها كانت المسؤولة عما جرى في المدينة والمخيمات، واعدت الأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في 26 ديسمبر المجزرة إبادة جماعية.[2]

إن غزو إسرائيل للبنان أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة منها، وأوقعت الآلاف من القتلى والجرحى عدا الخسائر المادية الباهظة.[3]

كما أسفر عن نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة في كل من لبنان وإسرائيل، واثر على مصالح الدول الكبرى في هذا الجزء من العالم، وعلى تطور المشاكل التي تعاني منها المنطقة وأهمها النزاع العربي الإسرائيلي.[4]

بالإضافة إلى خسارة منظمة التحرير اكبر قاعدة عسكرية وسياسية لها في المنطقة وترحيل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتشتت أعضاؤها في كثير من الدول.[5]

على الرغم من النتائج الكارثية لحرب لبنان 1982 فقد أدت كامب ديفيد إلى تطبيع المشاعر لدى غالبية المصريين، وساهمت في درجة اقل في تحقيق شيء مماثل على مستوى الساحة العربية، حيث أبدى مؤتمر قمة فاس في 6 سبتمبر 1982 أول اعتراف عربي بوجود دولة إسرائيل ورغبة التعايش السلمي معها.[6]

والذي ألغى المواجهة مع إسرائيل وفتح الباب أمام التجاذبات والنزاعات السياسية العربية، حيث برزت نزاعات عربية عربية ذات طابع حاد مثل:

---

[1]- زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص188.

[2]- بيدرو بربيجر، مرجع سابق، ص87.

[3]- خضر خضر ، **السلم الإسرائيلي المسلح في أساسه وأهدافه** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2002، ص119.

[4]- سعد مرتضى، مصدر سابق، ص 306.

[5]- احمد ثابت، مرجع سابق، ص 152.

[6]- عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 48.

النزاع الحدودي بين ليبيا وتونس في صيف 1982 إلى النزاع السوري العراقي أثناء حرب الخليج الأولى إلى نزاعات بين سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بسبب تطورات القضية الفلسطينية إلى الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية في لبنان واليمن الجنوبي والعراق... وجميعها تفاقمت مع تراجع النظام العربي تحت وطأة كامب ديفيد.[1]

ثانيا. آثار اتفاقية كامب ديفيد على الولايات المتحدة الأمريكية:

أدت رعاية الولايات المتحدة لاتفاقية كامب ديفيد واحدة من أكبر الخدمات لإسرائيل التي مكنتها من شق الجبهة العربية وزعزعة استقرارها.[2]

وعلى ضوء هذا نستشف أن الدور السياسي الذي لعبته أمريكا من خلال التسوية بدأ ظاهرا قبل أن يأتي الرئيس رونالد ريغن* إلى الرئاسة فقد كان ملتزما بمساندة إسرائيل، فخلال الحملة الانتخابية سئل إذا كان سيتابع عملية كامب ديفيد للسلام فأجاب أنه سيستمر في تأييد تلك العملية طالما تجد إسرائيل منفعة فيها، ووعد بأن لا تستمر حكومته المقبلة في تزويد الحكومات العربية المعتدلة بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة.

كما نشر مقالا في أوت 1979 حدد فيه ثلاثة أشكال للتعاون الممكن بين إسرائيل و الولايات المتحدة:

- أن تستعمل الولايات المتحدة في حالات التأزم قواعد إسرائيل وإمكانياتها.
- تبادل أسرار الاستخبارات بصورة منتظمة بين الدولتين.
- اشتراك قوات الجيش الإسرائيلي مباشرة ضد القوات السوفيتية حتى خارج حدود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1]– عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، ط1، مطبعة سكيو، بيروت، 2001، ص 110–111.

[2] – زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص 123.

* **رونالد ريغن:** (1911) سياسي أمريكي من أركان الحزب الجمهوري، رئيس الجمهورية (1981–1989) خلفا للرئيس كارتر، عرف بنزعته اليمينية وبعدائه للشيوعية، عند انتخابه للرئاسة كان حاكما لولاية كاليفورنيا (**ينظر:** منير البعلبكي، مرجع سابق، ص216).

[3] – عبد الحكيم عامر محمود لافي، **الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948–1982)**، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص185.

ومن النتائج التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية بموجب المعاهدة وهي إبعاد السوفيات من المفاوضات التسوية مما جعل مجرد إبرام الاتفاقية بحد ذاته مكسبا سياسيا كبيرا لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، فبعد أن كانت في بدأ المفاوضات تقوم بدور الوسيط غدت فيما بعد طرفا في المعاهدة لأنها أصبحت ضامنا لتنفيذ المعاهدة من طرفيها.[1]

قصدت الولايات المتحدة اتفاقية كامب ديفيد جعلها نموذج يحتذ به لعقد تسويات منفردة مع العرب غايتها منه تحقيق هدفا رسمت له منذ أمد بعيد وهو نسف فكرة الوحدة العربية.[2]

فلا خلاف أن الدبلوماسية الأمريكية قد حققت مكاسب يمكن إجمالها في الآتي:

- صورت المفاوضات على تسوية سلمية إلى مفاوضات لبناء نواة حلف جديد في المنطقة هدفه الأساسي الحفاظ على المصالح الأمريكية فيها.
- ضربت التضامن العربي واستأثرت بالنظام المصري معزولا فدخل إلى الحلف شريكا ضعيفا بعد أن كان طرفا أساسيا وقويا في التضامن العربي والنزاع في المنطقة عامة.
- مهدت الطريق لعودة أمريكا عسكريا إلى المنطقة خاصة المناطق المحيطة بالجزيرة العربية.[3]

وقد حققت كامب ديفيد لصانعي السياسة الأمريكية ثلاثة أهداف وهي:

- قضت على خطر عسكري قائم ضد إسرائيل، على الأقل في المستقبل القريب وبالتالي جنبوا خطر الحرب الشاملة في الشرق الأوسط.
- شلت أي عمل عسكري عربي مشترك، لتحرير الأراضي العربية المحتلة.

[1]– حسين السيد حسين، مرجع سابق، ص483.

[2] – زياد خضر العبد مطر، مرجع سابق، ص123.

[3] – أحمد وافي، مرجع سابق، ص 284.

- نجحوا عن طريق ضم مصر إلى المعسكر الأمريكي، في تحقيق مكسب استراتيجي مهم للولايات المتحدة. فقد ربحت الولايات المتحدة حليفا ذو قدرة عسكرية كافية للوقوف ضد الأنظمة الوطنية لحماية المصالح الأمريكية في الوطن العربي[1].

- كما أن كامب ديفيد أدت إلى تعزيز الولايات المتحدة علاقتها مع إسرائيل، فمن المؤكد أن العقد الذي انقضى منذ إبرامها شهد تعاونا وثيقا بين البلدين، كما شهد مستوى لم يسبق من قبل في المعونة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل.

- أدى إبرام السلام بين مصر وإسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة بإعفاء الإدارة الأمريكية من الضغط المألوف بالقول أنه لا يمكن إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل إلى جانب علاقات مع الدول العربية[2].

- كما أدى التناسق في المصالح الأمريكية والصهيونية إلى إبرام اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما تمثل في مشاركة الولايات المتحدة في إعادة صياغة الاقتصاد[3] الإسرائيلي وتقديم كل سبل الحياة له، من تعاون علمي ورؤوس أموال وتكامل إنتاجي وتكنولوجي وأسواق لكي تصبح إسرائيل قاعدة مشتركة تنطلق منها لغزو أسواق البلاد العربية.[4]

- أما الإستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط فقد تمخضت من خلال الدور الذي لعبته خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد حيث وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مخططا تحت عنوان " التعامل الإقليمي في الشرق الأوسط" تمخض عنه تقرير أعلن فيه:

  - سيكون الدور الأمريكي حاسما في مجال التعاون الإقليمي، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.
  - تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي.

---

[1] – رباب يحي عبد المحسن، مرجع سابق.ص84-85.

[2] – وليام ب كوانت، **كامب ديفيد**، مصدر سابق، ص 275.

[3] – عاطف السيد، مرجع سابق، ص 210.

[4] – مرجع نفسه، ص212.

- إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح باستيعاب "إسرائيل" وانخراطها في النظام الإقليمي الجديد.[1]

وعلى ضوء ما سبق يتبين لنا أن الاتفاقية جعلت من مصر قاعدة إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وأصبحت مصر نقطة الارتكاز في الحفاظ على مصالحها.

وغالبية الدارسين لاتفاقيات الصلح المصرية-الإسرائيلية استنتجوا أن كامب ديفيد قد أقامت في المنطقة حلفا عسكريا سياسيا ذو طابع هجومي موجه ضد شعوب المنطقة، ولحماية نظم سياسية واقتصادية تتطابق مصالحها مع المصالح الأمريكية، وتتعارض مع مصالح وشعوب المنطقة.[2]

ويتضح فيما سبق أن الولايات المتحدة نجحت في التأكيد على دورها كشريك وحيد في المفاوضات بالإضافة إلى تقليص الاهتمام الأوربي في حل الصراع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تراجع الإتحاد السوفياتي في المنطقة.

[1] – غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير (بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص 29-30.

[2] – أحمد وافي، مرجع سابق، ص 441.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع اتفاقية كامب ديفيد و أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي رصدنا النتائج التالية:

1. جاءت حرب أكتوبر 1973 التي تشارك فيها الرئيس المصري السادات والرئيس السوري حافظ أسد من أجل تحرير الأراضي المحتلة عام 1967، لكن السادات سار في طريق أخر وهو التوصل إلى تسوية مهما كان نوعها مع إسرائيل، رغم أنه حقق نجاحا هائلا في الحرب.
2. بعد النصر الذي حققه السادات، ولتحقيق مسعاه الرامي إلى التسوية مع إسرائيل قام بزيارته للكنيست الإسرائيلي عام 1977 حيث ألقى خطابه، والذي ينطوي على اعتراف ضمني بإسرائيل، الذي رفضته جل الأطراف العربية الأخرى، ورغم ذلك ومن أجل إقامة سلام بين العرب وإسرائيل قام السادات بمفاوضات لتسوية مباشرة في منتجع كامب ديفيد والتي عرفت باسمه تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تتويجا لهذه الاتفاقية.
3. لم تكن اتفاقية كامب ديفيد اتفاقية سلام شامل وعادل كما ظن البعض في البداية، بل كانت مؤامرة من إسرائيل ضد الشعوب العربية وذلك من اجل تحقيق مبتغاها وأهدافها الرامية إلى تشويه الهوية العربية والقضاء على مصطلح الإسلام والتي بموجبها اعترفت مصر بدولة إسرائيل وهذا ما استغلته هذه الأخيرة بالإقدام على ارتكاب جرائمها.
4. قسمت كامب ديفيد الصف العربي وضربت تضامنه في الصميم، وذلك بعزل أكبر وأقوى دولة عربية(مصر) عن الصراع العربي الإسرائيلي لترتمي في أحضان الدول الغربية خاصة الوم أ.

5. كان رد فعل الدول العربية عنيفا ضد كامب ديفيد حيث سارع رؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر قمة في بغداد والذي قرروا فيه عدم الاعتراف باتفاقية كامب ديفيد وبنتائجها وبعد معاهدة الصلح عام 1979 اتفق العرب على فرض عقوبات سياسية واقتصادية على مصر.
6. كان لعزل مصر من الصراع العربي الإسرائيلي اثر كبير تمثل في تراجع الدعم المادي و المعنوي الذي كانت تقدمه هذه الدولة للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرئيلي.
7. نعتقد أن دور الوم أ كضامن وراع للتسوية السلمية لم يكن نزيها ولا محايدا إذ وظفت هذه الدولة وزنها وثقلها السياسي و الدبلوماسي لخدمة الأطماع الإسرائيلية و الضغط على الجانب العربي للحصول على تنازلات لصالح الطرف الآخر.
8. لم يكن تأثير اتفاقية كامب ديفيد محدودا في الطرف العربي أو الدول الغربية بل تعدى هذا التأثير إلى الجهة الواسعة للعالم الثالث حيث انقسمت هذه الجهة بين مؤيد و معارض و متحفظ.
9. نعتقد أن ما حققته اسرئيل من مكاسب في اتفاقية كامب ديفيد دبلوماسيا يفوق بكثير ما حققته عسكريا بمعنى أن الدبلوماسية في الكثير من الأحيان تتفوق و تحقق ما عجزت عن تحقيقه الحروب، بدليل أن هذه الاتفاقية حققت الأمن لإسرائيل وهو الهدف الذي كانت تنشده دولة العدو من خلال الحروب أو الاتفاقيات.
10. قيدت اتفاقية الأنظمة العربية وضعتها من مساندة الفلسطينيين سواء في الداخل أو في الشتات ومثال ذلك ما تعرضت له المخيمات الفلسطينية في بيروت أثناء اجتياحها سنة 1982 وكان أكثرها دموية مخيمي صبرا و شتيلا.

11. ساهمت اتفاقية كامب ديفيد في ظهور العديد من المشاكل في القضية الفلسطينية وفي الصراع العربي الإسرائيلي إذ طفت إلى السطح مشكلة الاستيطان مع تزايد حدة الهجرة اليهودية وإذا كانت هذه المشكلة قديمة فإنها أصبحت من المشاكل الأكثر ظهورا في القضية الفلسطينية.
12. بينت اتفاقية كامب ديفيد مدى ضعف النظام القومي العربي العاجز عن تحقيق مكاسب وإنجازات للشعب الفلسطيني هذا الأخير الذي سيحاول نقل القضية من الأنظمة إلى الشعوب بالاعتماد على النفس ونقل الصراع إلى داخل الأرض المحتلة وتوظيف الطاقات البشرية وكل الإمكانيات المتاحة وان لم يكن القصد منها تحرير الأرض وإنما التعبير عن رفض الاحتلال بكل أشكاله وتجسد هذا المسعى من خلال تفجير الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة عام1987.

الملاحق:

الملحق 1: قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967[1]

وفيما يلي، النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

«إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت العمل وفقاً لنص المادة ٢ من الميثاق.

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن (١٢)».

---

[1] – سمير حلمي سيسالم، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، ص 185.

الملحق 2:[1]

قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ *

فيما يلي نص القرار: ان مجلس الامن:

اولا : يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا الى وقف اطلاق النار بصورة كاملة وانهاء جميع الاعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

ثانيا: يدعو جميع الاطراف المعنية الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع اجزائه.

ثالثا: يقرر ان تبدأ فور اطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

[1] – سمير حلمي سيسالم، مرجع سابق، ص 186.

الملحق 3:[1]

خطـاب الرئيس
السادات فى الكنيست
(٢٠ – ١١ – ١٩٧٧)

السيد الرئيس
أيها السيدات والسادة
السلام عليكم . . ورحمـة الله
والسلام لنا جميعاً . . بإذن الله

السلام لنا جميعاً . . على الأرض العربية وفى إسرائيل . . وفى كل مكان من أرض هذا العالم الكبير المعقـد بصراعاته الدامية ، المضطرب بتناقضاته الحادة ، المهدد بين الحين والحـين بالحروب المدمرة ، تلك التى يصنعها الإنسان ليقضى بها على أخيه الإنسان وفى النهـاية ، وبين أنقاض ما بنى الإنسان وبين أشلاء الضحايا من بنى الإنسان ، فلا غالب ولا مغلـوب ، بل إن المغلوب الحقيقى دائماً هو الإنسان . . أرقى ما خلقه الله . . الإنسان الذى خلقه الله – كما يقول غانـدى قديس السلام – « لكى يسعى على قدميه « يبنى الحياة . . ويعبد الله » .

وقد جئت إليكم اليوم على قدمين ثابتتين ، لكى نبنى حياة جديدة لكى نقيم السلام وكلنا على هذه الأرض ، أرض الله : كلنا مسلمون ومسيحيون ويهـود . . نعبد الله ولا نشرك به أحداً . . وتعاليم الله . . ووصاياه . . هى حب وصدق وطهـارة وسلام .

وإننى الخص العذر لكل من استقبل قرارى عندما أعلنته للعالم كله ، أمام مجلس الشعب المصرى ، بالدهشة ، بل بالذهول بل أن البعض قد صورت له المفاجأة العنيفة أن قرارى ليس أكثر من مناورة كلامية للاستهلاك أمام الرأى العام العالمى ، بل وصفه بعض آخر بأنه تكتيك سياسى لكى أنحنى به نوايای فى شن حرب جديدة .

ولا أخفى عليكم أن أحد مساعدى فى مكتب رئيس الجمهـورية أتصل فى فى ساعة متأخرة من الليل بعـد عودتى إلى بيتى من مجلس الشعب ، ليسألنى فى قلق : ومادا تفعل يا سيادة الرئيس لو وجهت إليك إسرائيل الدعوة فعلا فأجبته بكل هدوء : سأقبلها على الفور . .

لقد أعلنت أننى سأذهب إلى آخر العالم . سأذهب إلى إسرائيل لإننى أريد أن أطرح الحقائق كاملة أمام شعب إسرائيل .

إننى الخص العذر لكل من أذهله القرار . أو تشكك فى سلامة النوايا وراء إعلان القرار فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية ، تتحمل العبء الأكبر والمسئولية الأولى فى قضية الحرب والسلام ، فى منطقـة الشرق الأوسط يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد إلى الذهاب إلى أرض الخصم . ونحن لا نزال فى حالة حرب ، بل نحن جميعاً لا نزال نعانى من آثار أربع حروب قاسية خلال ثلاثين عاماً ، بل أن أسر ضحايا حرب أكتوبر ٧٣ لا تزال تعيش مآسى الترمل وفقد الأبنـاء واستشهاد الآباء والأخوات .

كما أننى – كما سبق أن أعلنت من قبل – لم أتداول فى هذا القرار مع أحد من زملائى وأخوتى رؤساء الدول العربية ، أو دول المواجهة . . ولقد اعتذر عن اتصل بى منهم بعد إعلان القرار ، لأن حالة الشك الكاملة ، وفقدان الثقة الكاملة ، بين الدول العربيـة والشعب الفلسطينى من جهـة وبين إسرائيل من جهة أخرى ، لا تزال قائمة فى كل النفوس ويكفى أن أشير أ طويلة كان يمكن أن يحل فيها السلام ، قد ضاعت سدى ، فى خلافات ومناقشات لا طائل منها حول إجراءات عقـد مؤتمر جنيف ، وكلها تعبر عن الشك الكامل ، وفقدان الثقة الكاملة .

ولكنى – أصارحكم القول بكل الصدق أننى اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل ، وأنا أعلم أنه مخاطرة كبيرة ، لأنه إذا كان الله قد كتب لى قدرى أن أتولى المسئولية عن شعب مصر ، وأن أشارك فى مسئولية المصير بالنسبة للشعب العربى وشعب فلسطين ، فإن أول واجبات هذه المسئولية أن أستنفذ كل السبل ، لكى أجنب شعبى المصرى العربى ، وكل الشعب العربى ، ويـلات حروب أخرى محطمـة ، مدمرة ، لا يعلم مداها إلا الله .

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل ، أن أمانة المسئولية أمام الله ، وأمام الشعب ، تفرض على أن أذهب إلى آخر مكان فى العالم . . بل أن أحضر إلى بيت المقدس ، لأخاطب أعضاء الكنيست ممثلى شعب إسرائيل بكل الحقائق التى تعتمل فى نفسى ، وأتركـكم بعد ذلك لكى تقرروا لأنفسكم وليفعل الله بنا بعـد ذلك ما يشاء .

أيها السيدات والسادة :

إن فى حياة الأمم والشعوب لحظـات يتعين فيها على هؤلاء الذين يتصفون بالحكمة والرؤية الثاقبة أن ينظروا إلى ما وراء الماضى بتعقيداته ورواسبه من أجـل انطلاقة جسورة نحو آفاق جديدة .

وهؤلاء الذين يتحملون مثلنا تلك المسئولية الملقاة على عاتقنا هم أول من يجب أن تتوفر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية التى تتناسب مع جلال الموقف ، ويجب أن نرتفـع جميعاً فوق جميع صور التعصب وفوق خـداع النفس وفوق نظريات التفوق البالية فمن المهم ألا نقسى أبداً أن العصمة لله وحده . . وإذا قلت إننى أريد أن أجنب كل الشعب العربى ويلات حروب جديدة مفجعـة ، فإننى أعلن أمامكم بكل الصدق ، إننى أحمل نفس المشاعر وأحمل نفس المسئولية لكل إنسان فى العالم وبالتأكيد نحو الشعب الإسرائيل

ضحية الحرب : الإنسان . .

إن الروح التى تزهق فى الحرب ، هى روح إنسان ، سواء كان عربياً أو إسرائيلياً . .

إن الزوجة التى تترمل . . هى إنسانة من حقها أن تعيش فى أسرة سعيدة سواء كانت عربية أو إسرائيلية . .

إن الأطفال الأبرياء الذين يفقـدون رعاية الآباء وعطفهم هم أطفالنا جميعاً . على أرض العرب ، أو فى إسرائيل لهم علينا المسئولية الكبرى فى أن نوفر لهم الحاضر الهانىء والغد الجميل . .

من أجل كل هذا ، ومن أجـل أن نحمى حياة أبنائنا وأخواننا جميعاً .

من أجل أن تنتج مجتمعاتنا ، وهى آمنة مطمئنة . . من أجل تطـور الإنسان وإسعاده وإعطائه حقه فى الحياة الكريمة ، من أجل مسئوليتنا أمام الأجيال المقبلة .

من أجل بسمة كل طفل يولد على أرضنا .

من أجل كل هذا اتخذت قرارى أن أحضر إليكم – رغم كل المخاذير – لكى أقول كلمتى . .

ولقد تحملت واتحمل متطلبات المسئولية التاريخية ، من أجل ذلك أعلنت من قبل ومنذ أعوام وبالتحديد فى ٤ فبراير ١٩٧١ ، اننى مستعد لتوقيع إتفاق سلام مع إسرائيل ، وكان هذا هو أول إعلان يصدر من مسئول عربى منذ أن بدأ الصراع العربى الإسرائيلى وبكل هذه الدوافع التى تفرضها مسئولية القيـادة أعلنت فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣ وأمام مجلس الشعب المصرى ، الدعوة إلى مؤتمر دولى يقرر فيه السلام العادل الدائم .

ولم أكن فى ذلك الوقت فى وضع من يستجدى السلام ، أو يطلب وقف النار . وبهذه الدوافـع كلها ، التى يلزم بها الواجب التاريخى والقيادى ، وقعنا اتفاق فك الاشتباك الأول ، ثم اتفاق فك الاشتباك الثانى فى سيناء . ثم سعينا نطـرق الأبواب المفتوحة والمغلقة لإيجاد طريق معين نحو سلام دائم عادل وفتحنا قلوبنا لشعوب العالم كله لكى تتفهم دوافعنا ، وأهدافنا ، ولكى تقتنع فعلا أننا دعاة عدل ، وصناع سلام .

وبهذه الدوافع كلها ، قررت أن أحضر إليكم ، بعقل مفتـوح وقلب مفتوح وإرادة واعية ، لكى نقيم السلام الدائم القائم على العدل .

وشاءت المقادير أن تجيء رحلتى إليكم ، رحلة السلام ، فى يوم العيـد الإسلامى الكبير عيد الأضحى المبارك عيد التضحية والفـداء ، حين أسلم إبراهيم عليه السلام ، جد العرب واليهود . أقول حين أمره الله ، وتوجه إليه بكل جوارحه لا عن ضعف بل عن قوة روحية هائلة وعن إختيار حر للتضحية بفلذة كبده . . بدافع من إيمانه الراسخ الذى لا يتزعزع بمثل عليا تعلى الحياة مغزى عميقاً . ولعل هذه المصادفة تحمل معنى جديداً ، فى نفوسنا جميعاً ، لعله يصبح أملا حقيقياً فى تباشير الأمن والأمان والسلام .

[1] – أنور السادات ، **مرجع سابق**، ص446.

الملحق 4:[1]

أيها السيدات والسادة :

دعونا نتصارح ، بالكلمة المستقيمة ، والفكرة الواضحة التي لا تحمل أي التواء . دعونا نتصارح اليوم والعالم كله يقربه وشرقه يتابع هذه اللحظات الفريدة . التي يمكن أن تكون نقطة تحول جذرى فى مسار التاريخ فى هذه المنطقة من العالم ، إن لم يكن فى العالم كله .

دعونا نتصارح ونحن نجيب عن السؤال الكبير : كيف يمكن أن نحقق السلام الدائم العادل .

لقد جئت إليكم أحمل جوابى الواضح الصريح على هذا السؤال الكبير ، لكي يسمعه الشعب فى إسرائيل ، ولكى يسمعه العالم أجمع ، ولكى يسمعه أيضاً كل أولئك الذين تصل أصوات دعوات أصواتهم المخلصة إلى أذنى ، أملا فى أن تتحقق فى النهاية النتائج التى يرجـوها الملايين من هذا الاجتماع التاريخى .

وقبل أن أعلن لكم جوابى ، أرجو أن أؤكد لكم ، أننى أعتمد فى هـذا الجواب الواضـح الصريح ، على عدة حقائق لا مهرب لأحد من الاعتراف بها :

ـ الحقيقة الأولى : أنه لا سعادة لأحـد على حساب شقاء الآخرين .

ـ الحقيقة الثانية : إننى لم أتحدث ، ولن أتحدث بلغتين ولم أتعامل ولن أتعامل بسياستين ولست أتعامل مع أحد ، إلا بلغة واحدة ، وسياسة واحدة ، ووجه واحـد .

ـ الحقيقة الثالثة : إن المواجهـة المباشرة وأن الخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهـدف الواضح .

ـ الحقيقة الرابعة : إن دعوة السلام الدائم العادل ، المبنى على إحترام قرارات الأمم المتحدة ، أصبحت اليوم دعوة العالم كله ، وأصبحت تعبيراً واضحاً عن إرادة المجتمع الدولى ، سواء فى المواسم الرسمية التى تصنع السياسة وتتخذ القرار ، أو على مستوى الرأى العام العالمى الشعبى ، ذلك الرأى العام الذى يؤثر فى صنع السياسة واتخاذ القرار .

ـ الحقيقة الخامسة : ولعلها أبرز الحقائق وأوضحها أن الأمة العربية لا تتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم العادل ، من موقـع ضعف أو إهتزاز ، بل إنها على العكس تماماً تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها تابعـة من إرادة صادقة نحو السلام ، صادرة عن إدراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة ، علينا وعليكم وعلى العالم كله ، فإنه لا بديل عن إقرار سلام عادل ، لا تزعزعه الأنـواء ولا تعبث به الشكوك ، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا .

من واقع هذه الحقائق ، التى أردت أن أضعكم فى صورتها ، كما أراها ، أرجـو أيضاً أن أحذر كم بكل الصدق ، أحذركم من بعض الخواطر التى يمكن أن تطرأ على أذهانكم .

إن واجب المصـارحة يقتضى أن أقول لكم ما يلى :

أولا : إننى لم أجىء إليكم لكى أعقـد اتفاقاً منفـرداً بين مصر وإسرائيل . ليس هذا وارداً فى سياسة مصر ، فليست المشكلة هى مصر وإسرائيل ، وأى سلام منفرد بين مصر وإسرائيل أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل فإنه لن يقيم السلام الدائم العادل فى المنطقة كلها ، بل أكثر من ذلك ، فإنه حتى لو تحقق السـلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل ، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يحقق أبداً السـلام الدائم العادل الذى يلح العالم كله اليوم عليه .

ثانياً : إننى لم أجىء إليكم لكى أسعى إلى سلام جزئى ، بمعنى أن تبقى حالة الحرب فى هذه المرحلة . ثم نرجىء المشكلة برمتها إلى مرحلة تالية .

فليس هذا هو الحل الجذرى الذى يصل بنا إلى السلام الدائم .

ويرتبط بهذا أننى لم أجىء إليكم ، لكى نتفق على فض إشتباك ثالث فى سيناء . أو فى سيناء والجولان والضفة الغربية ، فإن هذا يعنى إننا نؤجل فقط إشتعال القتيل إلى أى وقت مقبل .

بل هو يعنى ، إننا نفتقد شجاعة مواجهـة السلام ، وإننا أضعف من أن نتحمل أعباء ومسئوليات السـلام الدائم العادل .

لقد جئت إليكم ، لكى نبنى معـاً ، السلام الدائم العـادل حتى لا تراق نقطة دم واحـدة من جسد عربى أو إسرائيلى .

ومن أجل هذا أعلنت إننى مستعد أن أذهب إلى آخر العالم .

وهنا أعود إلى الإجابة على السؤال الكبير : كيف نحقق السـلام الدائم العادل ؟

فى رأيى . . وأعلنها من هذا المنبر للعالم كله . أن الإجابة ليست مستحيلة ولا هى بالعسيرة على الرغم من مرور أعوام طويلة . . من ثأر الدم . والأحقاد والكراهية . وتنشئة أجيال على القطيعة الكاملة والعـداء المستحكم .

الإجابة ليست عسيرة ولا هى مستحيلة ، إذا طرقنا سبيل الخط المستقيم بكل الصدق والإيمان .

أنتم تريدون العيش معنا فى هذه المنطقـة من العالم .

وأنا أقول لكم بكل الإخلاص: إننا نرحب بكم بيننا .. بكل الأمن والأمان.

إن هذا فى حد ذاته يشكل نقطة تحول هائلة .. من علامات تحول تاريخى حاسم..

لقد كنا نرفضكم ، وكانت لنا أسبابنا ودعوانا . . نعم . .

لقد كنا نرفض الاجتماع بكم . . فى أى مكان . . نعم . .

لقد كنا نصفكم بإسرائيل المزعومة . . نعم . .

لقد كانت تجمعنا المؤتمرات أو المنظمـات الدولية ، وكان ممثلونا ولا يزالون لا يتبادلون التحيـة والسلام . نعم . .

حدث هذا ولا يزال يحدث .

لقد كنا نشترط لأى مباحثات وسيطاً يلتقى بكل طرف على إنفراد . نعم . .

هكذا تمت مباحثات فض الاشتباك الأول . . وهكذا أيضاً تمت مباحثات فض الاشتباك الثانى .

كما أن ممثلينا إلتقوا فى مؤتمر جنيف الأول ، دون تبادل كلمـة مباشرة . نعم . .

هذا حدث . .

ولكننى أقول لكم اليوم . . أعلن للعالم كله . . إننا نقبل بالعيش معكم فى سلام دائم وعادل . . ولا نريد أن نحيطكم أو نحيطـونا بالصواريخ المستعدة للتدمير أو بقذائف الأحقاد والكراهية .

ولقد أعلنت أكثر من مرة . إن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعـة أعترف بها العالم ، وحملت القوتان العظميان مسئولية أمنها وحماية وجودها .

ولما كنا نريد السلام فعلا وحقاً فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا فى أمن وسلام فعلا وحقـاً . .

لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفـع حاولتم أن تبنوه على مدى ربع قرن من الزمان ، ولكنه تحطم فى عام ١٩٧٣ ، كان جداراً من الحرب النفسية المستمرة فى النهايا وتصاعدها .

كان جداراً من التخويف بالقوة القادرة على إكتساح الأمـة العربيـة من أقصاها إلى أقصاها .

كان جداراً من الترويج بأننا أمة تحولت إلى جثة بلا حراك . . بل أن منكم من قال إنه حتى بعد مضى خمسين عاماً مقبلة ، فلن تقوم للعرب قائمة من جديد كان جداراً يهدد دائماً بالنزاع الطويلة القادرة على الوصول إلى أى موقع وإلى أى بعد .

كان جداراً يحذرنا من الإبادة والفناء إذا نحن حاولنا أن نستخدم حقنا المشروع فى تحرير أرضنا المغتلة .

وعلينا أن نعترف معاً . بأن هذا الجدار قد وقـع وتحطم فى عام ١٩٧٣ . ولكن بقى جدار آخـر .

هذا الجدار الآخر ، يشكل حاجزاً نفسياً معقداً بيننا وبينكم .

حاجزاً من الشكوك حاجزاً من التصـور ، حاجزاً من خشية الخداع حاجزاً من الأوهـام حول أى تصرف أو فعل أو قرار ، حاجزاً من التفسير الخاطىء لكل حدث أو حديث .

وهذا الحاجز النفسى هو الذى عبرت عنه ، فى تصريحات رسمية ، بأنه يشكل سبعين فى المائة من المشكلة .

وإننى أسألكم اليوم – بزيارتى لكم – لمـاذا لا نمد أيدينا بصدق وإيمـان وإخلاص ، لكى نحطم هذا الحاجز معاً؟

[1] – السادات أنور، مرجع سابق، ص447.

الملحق 5:[1]

لمـاذا لا تحقق إرادتنا ، بصدق وإيمان وإخلاص ، لكي تزيل معاً كل شكوك الخوف والغدر والتواء المقاصد وإخفاء حقائق النوايا ؟

لمـاذا لا نتصدى معاً بشجاعة الرجـال ، وبحـارة الأبطال الذين يهبون حياتهم لهدف أسمى ؟

لماذا لا نتصدى معاً بهذه الشجاعة والجسارة لكي نقيم صرحـاً شامخاً للسلام يحمي ولا يهدد . . يشع لأجيالنا القادمة أضواء الرسالة الإنسانية نحو البناء والتطور ورفعـة الإنسان ؟ . .

لماذا نورث هذه الأجيال نتائج سفك الدماء . . وإزهاق الأرواح ، وتيتم الأطفال وترمل الزوجـات ، وهدم الأسر ، وأنين الضحايا ؟

لمـاذا لا نؤمن بحكمة الخالق أوردها في أمثال سليمان الحكيم :

« الغش في قلب الذين يفكرون في الشر ، أما المشيرون بالسلام فلهم فرح » .

« لقمة يابسة ومعها سلام ، خير من بيت ملء بالذبائح مع الخصام » .

لمـاذا لا نردد معاً من مزامير داود النبي .

« إليك يا رب أصرخ . . أسمع صوت تضرعي إذا أستغثت بك ، وأرفـع يدي إلى محراب قدسك ، لا تجذبني مع الأشرار . ومع فعلة الإثم ، المخاطبين أصحابهم بالسلام والشر في قلوبهم ، أعطهم حسب فعلهم ، وحسب شر أعمالهم ، أطلب السلامة وأسعى وراءها » .

أيها السادة :

الحق أقول لكم أن السلام لن يكون اسماً على مسمى ما لم يكن قائماً على العدالة وليس على إحتلال أرض الغير .

ولا يسوغ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على غيركم .

وبكل صراحة . وبالروح التي حدث بي إلى القدوم إليكم اليوم فإني أقول لكم : إن عليكم أن تتخلوا نهائياً عن أحلام الغزو وأن تتخلـوا أيضاً عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب .

إن عليكم أن تستوعبوا جيداً دروس المواجهة بيننا وبينكم فلن يجديكم التوسع شيئاً .

ولكي نتكلم بوضوح فإن أرضنا لا تقبل المساومة ، وليست عرضـة للجدل . إن التراب الوطني والقومي يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام » ولا يملك أي منا ولا يقبل . أن يتنازل عن شبر واحد منه ، أو أن يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه » .

والحق أقول لكم أيضاً : إن أمامنا اليوم الفرصة السانحة للسلام وهي فرصة لا يمكن أن يجود بمثلها الزمان إذا كنا جادين حقاً في النضـال من أجل السلام .

وهي فرصة لو أضعناها أو بددنـاها فلسوف تحل بالمتآمر عليها ، لعنة الإنسانية ولعنة التاريخ .

ما هو السلام بالنسبة لإسرائيل ؟ أن تعيش في المنطقة مع جيرانها العرب . . في أمن وإطمئنان . .

هذا منطق أقول له نعم . .

أن تعيش إسرائيل في حدودها ، آمنة من أي عدوان .

هذا منطـق أقول له نعم . .

أن تحصل إسرائيل على كل أنواع الضمانات التي تؤمن لها هاتين الحقيقتين هذا مطلب أقول له نعم . .

بل إننا نعلن إننا نقبل كل الضمانات الدولية التي تتصورونها ومن ترضونه أنتم .

نعلن إننا نقبل كل الضمانات التي تريدونها من القوتين العظميين ، أو من إحداهما ، أو من الخمسة الكبار ، أو من بعضهم .

وأعود فأعلن بكل الوضوح أننا قابلون بأي ضمانات ترتضونها لأننا في المقابل ، سنأخذ نفس الضمانات .

خلاصة القول إذن عندما نسأل : ما هو السلام بالنسبة لإسرائيل ؟

يكون الرد هو أن تعيش إسرائيل في حدودها مع جيرانها العرب ، في أمن وأمان وفي إطار كل ما ترتضيه من ضمانات يحصل عليها الطرف الآخر .

ولكن كيف يتحقق هذا ؟

كيف يمكن أن نصل إلى هذه النتيجة لكي نصل بها إلى السلام الدائم العادل ؟ هناك حقـائق لابد من مواجهتها بكل شجاعة ووضوح .

هناك أرض عربية احتلتها – ولا تزال تحتلها – إسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الإنسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربيـة . . القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام . .

والتي كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث .

وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين .

وأهم من كل هذا فإن تلك المدينة يجب ألا تفصل عن هؤلاء الذين أختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون . . وبدلا من إيقاظ الحروب الصليبية فإننا يجب أن نحيي روح عصـر بن الخطـاب وصلاح الدين . . أي روح التسامح وإحترام الحقوق . . إن دور العبادة الإسلامية والمسيحية ليست مجرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر بل إنها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذي لم ينقطع في هذا المكان سياسياً وروحياً وفكرياً .

وهنا .. فأنه يجب ألا يغطى، أحد تقدير الأهمية والإجلال اللذين نكنهما للقدس نحن معشر المسيحيين والمسلمين . .

ودعوني أقول لكم بلا أدنى تردد أنني لم أجيء إليكم تحت هذه الفية لكي أتقدم برجاء أن تجلو قواتكم من الأرض المحتلة . إن الإنسحاب الكامل من الأرض العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ أمر بديهي لا نقبل فيه الجدل ولا رجاء فيه لأحـد أو من أحد . .

ولا معنى لأي حديث عن السلام الدائم العادل ولا معنى لأي خطـوة لضمان حياتنا معاً في هذه المنطقـة من العالم في أمن وأمان وأنتم تحتلون أرضاً عربية بالقوة المسلحة فليس هناك سلام يستقيم أو يبنى من إحتلال أرض الغير .

نعم . .

هذه بديهية لا تقبل الجدل والنقاش إذا خلصت النوايا وصدق النضال لإقرار السلام الدائم العادل لجيلنا ولكل الأجيال من بعدنا .

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فليس هناك من ينكر أنها جوهر المشكلة كلها وليس هناك من يقبل اليوم في العالم كله شعارات رفعت هنا في إسرائيل تتجاهل وجود شعب فلسطين بل وتتساءل أين هو هذا الشعب ؟ !

إن قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعـد اليوم موضع تجاهل أو إنكار من أحد . بل لا يحتمل عقل يفكر أن تكون موضع تجاهل أو إنكار . إنها واقع استفبله المجتمـع الدولي غرباً وشرقاً . بالتأييد والمسـاندة والإعتراف في مواثيق دولية وبيانات رسمية لن يجدي أحد أن يصم آذانه عن دويها المسموع ليل نهار أو أن يغمض عينيه عن حقيقتها التاريخية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية حليفكم الأول التي تحمل قمة الالتزام لحماية وجـود إسرائيل وأمنها والتي قدمت – وتقدم إلى إسرائيل – كل عون معنوي ومادي وعسكري .

أقول حتى الولايات المتحدة أختارت أن تواجـه الحقيقة والواقع وأن تعترف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة وأن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره وطالما بقيت معلقة دون حل فإن النزاع سوف يتزايد ويتصاعد ليبلغ أبعاداً جديدة وبكل الصدق أقول لكم إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين وأنه خطأ جسيم لا يعلم مداه أحد أن نغض الطرف عن تلك القضية أو أن نتحيها جانباً .

ولن أستطرد في سرد أحداث الماضي منذ صدر وعد بلفور لستين عاماً خلت فأنتم على بينة من الحقائق جيداً . . وإذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي على أرض لم تكن كلها ملكاً لكم فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه .

وحين يطالب بعض الغلاة والمتطرفين أن يتخلى الفلسطينيون عن هذا الهدف الاسمى .. فإن معناه في الواقع وحقيقة الأمر مطالبة له بالتخلي عن هويتهم وعن كل أمل لهم في المستقبل .

[1] – أنور السادات ، مرجع سابق ، ص448.

الملحق 6:[1]

إنني أحيي أصواتاً إسرائيلية . . طالبت بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وصولا إلى السلام وضمانا له .

ولذلك ، فإنني أقول لكم أيها السيدات والسادة أنه لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في إقامة دولته وفي العودة .

لقد مررنا نحن العرب بهذه التجربة من قبل . . معكم . . ومع حقيقة الوجود الإسرائيلي وانتقل بنا الصراع . . من حرب إلى حرب . . ومن ضحايا إلى مزيد من الضحايا حتى وصلنا اليوم – نحن وأنتم – إلى حافة هاوية رهيبة وكارثة مروعة إذا نحن لم نغتنم اليوم معاً فرصة السلام الدائم والعادل .

عليكم أن تواجهوا الواقع مواجهة شجاعة كما واجهته أنا .

ولا حل لمشكلة أبداً بالهروب منها أو التعامل عليها .

ولا يمكن أن يستقر سلام بمحاولة فرض أوضاع وهمية . . أدار لها العالم كله ظهره . . وأعلن نداءه الاجتماعي بوجوب احترام الحق والحقيقة .

ولا داعي للدخول في الحلقة المفرغة مع الحق الفلسطيني . . ولا جدوى من خلق العقبات . . إلا أن تتأخر مسيرة السلام . . أو أن يقتل السلام .

وكما قلت لكم . . فلا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين . . كما أن المواجهة المباشرة والخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح والمواجهة المباشرة للمشكلة الفلسطينية . . واللغة الواحدة لعلاجها نحو سلام دائم عادل هي في أن تقوم دولتهم .

ومع كل الضمانات الدولية التي تطلبونها فلا يجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج إلى معونة من كل دول العالم لقيامها . . وعندما تدق أجراس السلام فلن توجد يد تدق طبول الحرب وإذا وجدت فلن يسمع لها صوت .

وتصوروا معي إتفاق سلام في جنيف نرفه إلى العالم المتعطش إلى السلام . . إتفاق سلام يقوم على :

أولا : إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ .

ثانياً : تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته .

ثالثاً : حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق إجراءات يتفق عليها تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية ، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعاً : تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة . . وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .

خامساً إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة .

أيها السيدات والسادة .

إن السلام ليس توقيعاً على سطور مكتوبة ، إنه كتابة جديدة للتاريخ .

إن السلام ليس مباراة في المناورة به للدفاع عن أية شهوات أو لستر أية أطماع ، فالسلام في جوهره نضال جبار ضد كل الأطماع والشهوات .

ولعل تجارب التاريخ القديم والحديث تعلمنا جميعاً ، أن الصواريخ والبوارج والأسلحة النووية لا يمكن أن تقيم الأمن ولكنها على العكس تحطم كل ما يبنيه الأمن .

وعلينا :

من أجل شعوبنا .

من أجل حضارة صنعها الإنسان ، أن نحمي الإنسان في كل مكان . . من سلطان قوة السلاح .

علينا أن نعلي سلطان الإنسانية بكل قوة القيم والمبادئ التي تعلي مكانة الإنسان .

وإذا سمحتم لي أن أتوجه بندائي من هذا المنبر إلى شعب إسرائيل فإني أتوجه بالكلمة الصادقة الخالصة إلى كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل . . أني أحمل إليكم من شعب مصر الذي يبارك هذه الرسالة المقدسة من أجل السلام . أحمل إليكم رسالة السلام رسالة شعب مصر الذي لا يعرف التعصب ، والذي يعيش أبناؤه من مسلمين ومسيحيين ويهود بروح المودة والحب والتسامح .

هذه هي مصر التي حملني شعبها أمانة الرسالة المقدسة . . رسالة الأمن والأمان والسلام .

فيا كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل شجعوا قيادتكم على نضال السلام ، ولتتجه الجهود إلى بناء صرح شامخ للسلام ، بدلا من بناء القلاع والمقابر المحصنة بصواريخ الدمار .

قدموا للعالم كله ، صورة الإنسان الجديد ، في هذه المنطقة من العالم ، لكي يكون قدوة لإنسان العصر . . إنسان السلام في كل موقع ومكان .

بشروا أبناءكم . . أن ما مضى ، هو آخر الحروب ونهاية الآلام وإن ما هو قادم هو البداية الجديدة ، الحياة الجديدة حياة الحب والخير والحرية والسلام ويا أيتها الأم الثكلى .

ويا أيتها الزوجة المترملة .

ويا أيها الأبن الذي فقد الأخ والأب .

يا كل ضحايا الحروب .

املأوا الصدور والقلوب ، بآمال السلام . . أجعلوا الانشودة حقيقة تعيش وتنمو . . أجعلوا الأمل دستور عمل ونضال . . وإرادة الشعوب هي من إرادة الله . .

أيها السيدات والسادة .

قبل أن أصل إلى هذا المكان ، توجهت بكل نبضة في قلبي ، وبكل خلجة في ضميري ، إلى الله سبحانه وتعالى ، وأنا أؤدي صلاة العيد في المسجد الأقصى وأنا أزور كنيسة القيامة توجهت إلى الله سبحانه وتعالى بالدعاء أن يلهمني القوة : وأن يؤكد يقين إيماني بأن تحقق هذه الزيارة أهدافها التي أرجوها من أجل حاضر سعيد ، ومستقبل أكثر سعادة .

لقد اخترت أن أخرج على كل السوابق والتقاليد التي عرفتها الدول المتحاربة ، ورغم أن إحتلال الأرض العربية لازال قائماً ، بل كان إعلاني عن إستعدادي للحضور إلى إسرائيل مفاجأة كبرى هزت كثيراً من المشاعر ،وأذهلت كثيراً من العقول ، بل شككت في نواياها بعض الآراء ، برغم كل ذلك فإنني استلهمت القرار بكل صفاء الإيمان وطهارته وبكل التعبير الصادق عن إرادة شعبي ونواياه واخترت هذا الطريق الصعب ، بل أنه في نظر الكثيرين أصعب طريق .

اخترت أن أحضر اليكم . . بالقلب المفتوح والفكر المفتوح .

اخترت أن أعطي هذه الدفعة لكل الجهود العالمية المبذولة من أجل السلام . . واخترت أن أقدم لكم – وفي بيتكم – الحقائق المجردة عن الأغراض والأهواء .

لا لكي أناور .

ولا لكي أكسب جولة ، أخطر الجولات والمعارك في التاريخ المعاصر .

معركة السلام العادل والدائم .

إنها ليست معركتي فقط ، ولا هي معركة القيادات فقط ، في إسرائيل .

ولكنها معركة كل مواطن على أرضنا جميعاً ، من حقه أن يعيش في سلام . . إنها التزام الضمير والمسئولية في قلوب الملايين .

ولقد تساءل الكثيرون ، عندما طرحت هذه المبادرة عن تصوري لما يمكن إنجازه في هذه الزيارة وتوقعاتي منها .

وكما أجبت السائلين ، فإنني أعلن أمامكم إنني لم أفكر في القيام بهذه المبادرة من منطلق ما يمكن تحقيقه أثناء الزيارة وإنما جئت هنا لكي أبلغ رسالة ألا هل بلغت اللهم فأشهد .

اللهم أنني أردد مع زكريا قوله «أحيوا الحق والسلام» .

واستلهم آيات الله العزيز الحكيم حين قال : «قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون» .

«صدق الله العظيم»

والسلام عليكم .

[1] – أنور السادات ، مرجع سابق، ص449.

الملحق 7:

جبل الشيخ (حرمون)
المنطقة العازلة
تحت سيطرة
القوات
الدولية
مجدل
شمس
حيانا الشمالي
أوفانيا
القنيطرة
هضبة
الجولان
الخط أ
الخط ب
الجليل
صفد
طبريا
بحيرة
طبريا
الحمة
الحدود الدولي 1923
متنازع عليها السلاح 1949-1967
خط الهدنة السوري الإسرائيلي 1967
التغييرات في خط الهدنة السوري الإسرائيلي 1974
منطقة عادت إلى سيطرة مدنية سورية 1974
منطقة UNDOF

الملحق 8: الموقعون على اتفاقية كامب ديفيد

الصورة رقم 01[1]

من اليمين إلى اليسار: رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات.

الصورة رقم 02:

[1] المصدر: الرابط الالكتروني
http://www.itfarrag.com/Articles/Details/-بنود-اتفاقية-كامب-ديفيد-سر-انقلاب-الشارع-العربي-على-السادات/46950

الملحق 9: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و إسرائيل

1/ نص الوثيقة المتعلقة بوضع إطار للسلام في الشرق الأوسط كما وقعت في كامب دايڤيد

بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٨

"إجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية في كامب دايڤيد من ٥ إلى ١٧ أيلول ١٩٧٨ واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي إلى الإنضمام إليه.

المقدمة:

ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالآتي:

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) بكل اجزائه.

يرفق القراران الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨) بهذه الوثيقة.

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاماً وعلى رغم الجهود الإنسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الأوسط، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة، بعد بنعم السلام. ان شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والإستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات، ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها إذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وان تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والأمن معها هي أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) و(٣٣٨).

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف. وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الإقتصادي وفي الحفاظ على الإستقرار وتأكيد الأمن.

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية. وإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام، يمكن الأطراف - على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود وعطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي تتفق على أنها ذات فائدة.

ان الأطراف، اذ تضع هذه العوامل في الإعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) و(٣٣٨) بكل فقراتهما، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمراً يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثر، لذا فإنها تتفق على ان هذا الإطار مناسب في رأيها ليشكل أساساً لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل كذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف اذ تضع هذا الهدف في الإعتبار قد اتفقت على المضي قدماً على النحو الآتي:

أ - الضفة الغربية وغزّة:

١ - ينبغي ان تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحلّ المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزّة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ الإهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف في الإعتبار، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزّة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزّة، فان الحكومة الإسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرّد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن

سيدني بيلي، مرجع سابق، ص424.

طريق الإنتخاب الحرّ لتحلّ محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الإنتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة إلى الإنضمام إلى المحادثات على أساس هذه الإطار. ويجب ان تعطي هذ الترتيبات الجديدة الإعتبار اللازم لكل من بدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي ولاهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب) ان تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزّة. وقد تضم وفداً يضم مصر والأردن ووفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزّة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزّة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة. وسيتضمن الإتفاق أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتمّ تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين. اضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأدرنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

(ج)وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزّة في أسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزّة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة وعلاقاتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الأردن التي ستشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزّة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في شأن الضفة الغربية وغزّة وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢).

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١ ـ أن يتمّ الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزّة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ ـ أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزّة.

٣ ـ إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزّة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشياً مع نصوص الإتفاق.

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

د) سيتم اتخاذ كل الأجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها، خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزّة. وستكون قوة الشرطة محل اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

هـ) خلال الفترة الإنتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها بإستمرار وتقرر بإتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزّة في ١٩٦٧ مع إتخاذ الأجراءات الضرورية لمنع الإضطراب واوجه التمزق. ويجوز ايضاً لهذه اللجنة ان تعالج الأمور الأخرى ذات الإهتمام المشترك.

ب ـ مصر ـ إسرائيل:

١ ـ تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم معالجتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار فيما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع إلى التقدم في الوقت نفسه إلى التفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة.

وإن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف على التشكيلات والجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة.

ج ـ المبادىء المرتبطة:

١ ـ تعلن مصر وإسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة أدناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الأخرى.

وعند هذا الحدّ ينبغي ان يتعهدوا بالإلتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

سيدني بيلي، مرجع سابق، ص425.

أ ـ إعتراف كامل.
ب ـ الغاء المقاطعات الإقتصادية.
ج ـ ضمان ان يتمتع المواطنون في ظلّ السلطةالقضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء.
٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الإقتصادي في إطار اتفاقات السلام النهائية.

2/ نص الوثيقة الثابتة المتعلقة بـ «إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل» كما وقّعت في كامب دايڤيد بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٨

«توافق إسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار.

وقد تمّ الإتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كل مبادىء قرار الأمم المتحدة (٢٤٢) في هذا الحلّ للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية:

أ) ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب) ـ إنسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء

ج) ـ إستخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د) ـ حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول. وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كل الدول للملاحة والطيران من دون إعاقة أو تعطيل.

هـ) ـ إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والأردن.

تمركز القوات العسكرية كما يأتي:

أ) ـ ألاّ تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومتراً شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب) ـ تتمركز القوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة فقط لأداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلومتراً.

ج) ـ أن توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز أن تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء إلى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومتراً وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران. ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الابعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع إتفاق سلام وبعد إتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك.

قيام علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون».

محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص659.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم

2. قائمة المصادر والمراجع بالعربية:

1. إبراهيم كامل محمد، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ط5، كتاب الأهالي رقم12، القاهرة، 1986.
2. ب كوانت وليام، **عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي1967)**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994.
3. ب كوانت وليام، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989.
4. بن حمد الفهد ناصر، **التبيين لمخاطر التطبيق على المسلمين**، (د.د)، الرياض،2002.
5. بي اورين مايكل، **القوة والإيمان والخيال (أمريكا في الشرق الأوسط منذ 1886 حتى اليوم)**، ترجمة آسر حطيبة، ط2، كلمات عربية للنشر، القاهرة، 2012.
6. بيدرو بروييجر، **الصراع العربي الاسرائيلي(مئة سؤال وجواب)**،ترجمة ابراهيم صالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
7. بيلي سيدني، **الحروب العربية الإسرائيلية و عملية السلام**، ترجمة الياس فرحات، ط1،دار الحرف العربي، بيروت،1992.
8. تشرجي دان، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة رأفت عبد الحميد**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993.
9. ثابت أحمد، **الحصاد المر للتفاوض (اختزال قضية فلسطين)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2003.
10. جمال عبد الهادي محمد مسعود، **الطريق إلى بيت المقدس (القضية الفلسطينية)**، ج3، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة (د.ت).
11. الجمل شوقي وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

12. الجوادي محمد، **مذكرة الرجال الدبلوماسية المصرية من أجل السلام (معركة التفاوض)**، ط1، دار الخيال للنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2006.
13. حسين عادل، **العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، 1984.
14. حسين عدنان السيد، **العربي في دائرة النزاعات الدولية**، ط1، مطبعة سكير، بيروت، 2001.
15. حمادة مجدي، **الصراع العربي الإسرائيلي (الأصول والمستقبل)**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2013.
16. حمدان غسان، **التطبيع إستراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الأمان، بيروت، (د.ت).
17. خضر بشارة، **أوروبا وفلسطين من الحروب الفلسطينية حتى اليوم**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت، 2003.
18. خضر خضر ، **السلم الاسرائيلي المسلح في اساسه واهدافه** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2002.
19. رمضان عبد العظيم، **المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر 1949-** 1979، مطابع روز اليوسف، القاهرة، 1982.
20. السادات أنور، **البحث عن الذات (قصة حياتي)**، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.
21. سولت جيرمي، **تفتيت الشرق الأوسط (تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي)**، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، دمشق، 2008.
22. السيد عاطف، **من سيناء إلى كامب ديفيد (1967- 1979)**، دار عطوة للطباعة، (د.م)، 1987.
23. سيل باتريك، **الأسد(الصراع على الشرق الأوسط)**، ط10، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

24. الشاذلي سعد الدين، **مذكرة حرب أكتوبر**، ط4، دار الحوت الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو، 2003.
25. شريف حسين، **الحرب التوسعية الصهيونية 1969/67/56/1948**، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، 1995.
26. الشريف ماهر، **البحث عن الكيان(دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993)**، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995.
27. الشريف ماهر، **البحث عن الكيان(دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908_1993)**، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1995.
28. شفيق ناظم الغبر، **إسرائيل والعرب (صراع القضايا وسلام المصالح)**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.
29. شلبي أحمد، **مصر في حربين (1967- 1973) دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر**، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1975.
30. صالح محسن محمد، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
31. صالح محسن محمد، **فلسطين (سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)**، ط1 ، (د.د)، ماليزيا، 2002.
32. عبد الرحيم مصطفى أحمد، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
33. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**، كتب العربية للنشر الإلكتروني،(د.م)،(د.ت).
34. عبد الهادي مهدي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول 1934-1974**، ط1، منشورات المكتبة المصرية، بيروت، 1975.

35. العثمان عثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
36. علي حوات محمد، **العرب وأمريكا (من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير)**، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2006.
37. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2005.
38. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير (بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية)**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005.
39. غالي بطرس، **طريق مصر إلى القدس(قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط)**، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 1997.
40. الفرنواني طه، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
41. القرم جورج، **انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2006.
42. كامل رشاد، **السادات المبادرة والمنصة**، مطابع روز اليوسف الجديدة، (د.م)، 1994.
43. كعوش يوسف ، **الدرس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية (1947-1986)**، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1987.
44. كونتسلمان جيرهارد، **حرب الأيام المقدسة المعركة تهدد إسرائيل**، ترجمة خالد غادري، دار الفرقد، دمشق، 2008،
45. كيسنجر هنري، **النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ)**، ترجمة فاضل جنكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.
46. الكيلاني هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، مركز الدراسات العربي الاوروبي، بيروت،(د.ت).
47. كيمحي دافيد، **الخيار الأخير (1967-1991)، ط1، مكتبة بيسان**، بيروت، 1992.

48. لورانس هنري، **اللعبة الكبرى المشرق العربي والإطماع الدولية**، ط2، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2006.

49. مجدوب طه، **حرب أكتوبر طريق السلام**، ط2، مطابع الهيئة العامة الاستعمالات، (د.م)، 1993.

50. محمود فوزي، **كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).

51. مرتضى سعد، **مهمتي في إسرائيل (مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب)**، دار الشروق، (د.م) ، (د.ت).

52. مصطفى أمين، **الاتصالات السرية العربية الصهيونية(1918-1993)**، ط1، دار وسيلة للنشر والتوزيع، (د.م)، 1991.

53. مصطفى كامل عبد العزيز، **العلمانيون وفلسطين ستون عاما من الفشل وماذا بعده ؟**، مطابع أضواء المنتدى، الرياض، (د.ت).

54. منتصر صلاح، **الطريق إلى السلام مدريد 1991**، دار المعارف، القاهرة، 1991.

55. النتشة رفيق شاكر وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر(المرحلة الثانوية)**، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1991.

56. نصر مهنا محمد، **السلام الإسرائيلي المراوغ وتهويد فلسطين**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2004.

57. الهور منير وطارق الموسى ، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، 1983.

58. هيكل محمد حسين، **أكتوبر 1973 السلاح والسياسة**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

59. هيكل محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواصف السلم)**، دار الشروق، القاهرة، 1968.

60. هيكل محمد حسنين، **خريف الغضب بداية ونهاية عصر أنـــور الســـادات**، ط8، (د.د)، (د.م)، 1984.

61. هيكل محمد حسنين، **عند مفترق الطرق لحرق أكتوبر... ماذا فيها وماذا حدث بعـــدها ؟**، ط3، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

62. واصل عبد المنعم، **الصراع العربي الإسرائيلي (من مذكرات وذكريـــات الفـــرق عبـــد المنعم واصل)**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

63. يحيى عبد المحسن رباب، **كامب ديفيد(خروج مصر إلى التية)**، ط1 مكتبـــة مـــدبولي، القاهرة، 2005.

3. المراجع بالفرنسية:

1. Le Morzellec Joëlle**, les accords de camp David(17septembre1978) et le traité de paix israélo-égyptien(26 mars 1979),** in :aenuaire française de droit international, volume 26,1980

4. المذكرات:

1. أحمد حسن حامد قصي، **دور الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي أحـــداث تحولـــه لديمقراطي في فلسطين(ولاية جورج بوش الأب 2001-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماستير في التاريخ، كلية الدراســـات العليـــا جامعـــة النجـــاح الوطنيـــة، فلسطين، 2008

2. حرب أبو مور أنور جمعة، **التطـــور التـــاريخي لمشـــروع الدولـــة الفلســـطينية (1964-1999)**، مذكر لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحـــديث والمعاصـــر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

3. سلامة لبني دار ، **المواقف الإسرائيلية من التحول الثوري في جمهورية المصرية العربية**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجـــاح الوطنيـــة، فلسطين، 2013.

4. الشيخ عبد الله خالد خليل، **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر(1988-2012)**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية جامعة الأزهر، عزة، 2013.
5. العبد مطر زياد خضر، **اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية(1978-1993)**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
6. فاتح شيباني، **القضية الفلسطينية في سياسة دولتي المواجهة مصر وسوريا للفترة 1964-2009**، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
7. محمود لافي عبد الحكيم عامر، **الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1982-1984)**، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011.
8. وافي أحمد، **اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، 1985.

5. المجلات:

1. حسين السيد حسين، **معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي**، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117-118، جوان 2012.
2. زين العابدين محمد سرور، **المنظور الإسرائيلي للتطبيع**، مجلة السنة، العدد خمسون، (د.ت).
3. سامي يوسف أحمد، **المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولي الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية(1967-1993)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13 ، العدد1 ، 2011.

4. عبد الستار جعيجر عبد، **سابروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط (1977-1979)**، مجلة كلية الأدب، العدد98، الجامعة العراقية، قسم التاريخ، (د.ت).

6. المواقع *الإلكترونية:*

1. جريدة الأنباء الإلكترونية، **اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل عام 1978**، على الرابط الإلكتروني:http://anbaaonline .com/ ?p=10220 .
2. الراجحي عادل، **تطبيع(أيصبح العدو اللدود صديقا حميما)**، على الرابط الالكتروني: http://www.almoslim.net/node/83300
3. الشاعر يحي، **مباحثات كم 101 واتفاقيتي الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية**، 2002/12/22، على الرابط الإلكتروني:
http : // defense-arab.com/vp/rheads/23926/
4. عامر عادل، **آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب**، واتا الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، على الرابط الإلكتروني:
http://www.wata.cc/forums/show/hread.php?83217
5. العبيدي أميرة إسماعيل، **مؤتمر كامب ديفيد وأثره على القضية الفلسطينية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تاريخ النشر 2011، على الرابط الإلكتروني:
http : //pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/06/30/231645.html

7. التسجيلات *السمعية البصرية:*

1. روان الضامن، **السلام المر بين مصر وإسرائيل**، فلم وثائقي لقناة الجزيرة الوثائقية، على الرابط الالكتروني:
http://www.youtube.com/watch?v=eh253kpzxpo

8. الموسوعات:

1. البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدماء والحدثين مستقاة من موسوعة المورد**، دار العلم الملايين، بيروت، 1992.
2. عبد عاطف ، **موسوعة تاريخية جغرافية حضارية وأدبية قصة وتاريخ الحضارات العربة(7.8) فلسطين**، (د.ط)، (د.د)، بيروت، 1998- 1999.
3. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).
4. -،ج1،(د.ت).
5. -،ج2، (د.ت).
6. -،ج3، (د.ت).
7. -،ج4، (د.ت).
8. ط2،ج5، 1990.
9. المسيري عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، مجلد 2، دار الشروق، القاهرة، 2003.
10. الخوند مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج1، دار رواد النهضة للنشر و التوزيع، بيروت،1994.
11. -،ج10، 1997.

فهرس الأعلام:

أبا ايبان 24 ,20 ,
أحمد عثمان 24 ,
حافظ الأسد 102 ,53 ,18 ,15 ,14 ,10 ,
إسماعيل فهمي 49 ,28 ,19 ,
ليونيد بريجنيف 57 ,10 ,
بطرس غالي 104 ,49 ,48 ,32 ,
بمحمد رياض 28 ,
مناحيم بيغن 97 ,72 ,69 ,51 ,42 ,38 ,37 ,35 ,34 ,33 ,32 ,27 ,
جمال عبد الناصر 9 ,
محمد عبد الغني الجمسي 21 ,
جيمس كلاهان 58 ,
موشيه ديان 33 ,
إسحاق رابين 24 ,
زيد الرفاعي 19 ,
أنور السادات ,ب, د, 9, 10, 12, 13, 14, 16, 20, 25, 26, 27, 28, 29, 31, 33, 34, 37, 38, 46, 48, 49, 50, 52, 53, 54, 59, 61, 78, 87, 92, 93, 94, 95, 97, 102, 104, 106
أرييل شارون 80 ,
هيلموت شميدت 59 ,
مردخاي غور 24 ,
كورت فالدهايم 18 ,17 ,
فاليري جيسكار 58 ,
فانس سايروس 36 ,
معمر القذافي 53 ,29 ,
جيمي كارتر 97 ,82 ,58 ,44 ,38 ,37 ,36 ,26 ,
أفراهام كيدرون 24 ,
كيسنجر هنري 104 ,50 ,24 ,23 ,22 ,20 ,19 ,17 ,
غولدا مائير 23 ,
محمد إبراهيم كامل ,ه, 31, 48, 54, 57
محمد صلاح الدين 49 ,
مراد غالب 48 ,
ممدوح سالم 26 ,

فهرس الأماكن:

إسرائيل ,أ, ج, و, 8, 9, 10, 12, 14, 16, 18, 19, 20, 21, 22, 24, 25, 26, 27, 31, 33, 34, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 46, 47, 50, 51, 52, 53, 54, 57, 58, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 87, 102, 103, 104, 105 ,
الإتحاد السوفياتي 18, 22, 32, 37, 42, 47, 57, 85 ,
الأردن 20, 38, 39, 71 ,
الإسكندرية 19, 24, 104 ,
الإسماعيلية 13, 32, 33, 34 ,
البيت الأبيض 51 ,
الجزائر 22, 28, 53, 72, 74, 107 ,
الجولان 11, 12, 14, 22, 53, 70, 78, 79 ,
الرباط 55 ,
السعودية 16, 28, 56 ,
السويس 8, 9, 10, 11, 14, 15, 18, 19, 21, 25, 33, 56, 70, 104 ,
الشرق الأوسط ,أ, ب, 13, 14, 16, 18, 22, 25, 26, 28, 36, 39, 42, 43, 53, 55, 56, 57, 58, 69, 73, 78, 82, 83, 84, 85, 101, 102, 103, 104, 108
الضفة الغربية 12, 33, 34, 35, 38, 39, 40, 41, 49, 51, 69, 73, 74 ,
العراق 53, 68 ,
القدس ,د, 12, 19, 20, 25, 27, 28, 32, 34, 38, 49, 52, 70, 73, 77, 78, 104
الليطاني 76, 77 ,
المسجد الأقصى 62 ,
الميناهاوس 31 ,
النيل 62, 70 ,
الولايات المتحدة ,ه, و, 13, 17, 19, 25, 29, 31, 32, 36, 37, 39, 42, 43, 44, 45, 47, 51, 56, 71, 72, 79, 82, 83, 84, 85, 87, 103, 106
اليمن 53 ,
بارليف 10, 11, 15 ,
بغداد 56, 88 ,
بيروت 8, 9, 10, 12, 16, 17, 19, 22, 23, 24, 26, 36, 39, 42, 44, 47, 50, 53, 55, 56, 64, 77, 78, 79, 80, 82, 88, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 109 ,
تل أبيب 12, 27, 65, 76, 105 ,

تونس 80 ,75 ,74 ,71 ,55 ,
جنيف ,د, 17, 18, 20, 22, 25, 29, 31, 32, 47, 54
دمشق 104 ,102 ,85 ,74 ,14 ,12 ,
رفح والعريش 33 ,
سلطنة عمان 55 ,
سوريا 108 ,82 ,79 ,78 ,54 ,53 ,23 ,14 ,12 ,10 ,9 ,
سيناء 102 ,70 ,69 ,50 ,47 ,46 ,45 ,44 ,42 ,38 ,37 ,35 ,33 ,24 ,22 ,21 ,15 ,
شرم الشيخ 46 ,
طرابلس 102 ,81 ,56 ,53 ,29 ,28 ,
غزة 107 ,106 ,90 ,74 ,73 ,69 ,51 ,50 ,48 ,41 ,40 ,38 ,35 ,34 ,33 ,31 ,
فلسطين ,أ, د, 16, 28, 37, 40, 41, 52, 62, 68, 71, 72, 74, 75, 77, 82, 90, 101, 103, 105, 106, 107, 109
قلعة ليدز 58 ,
لبنان 104 ,82 ,81 ,80 ,79 ,77 ,76 ,74 ,68 ,56 ,54 ,
ليبيا 105 ,82 ,56 ,53 ,29 ,9 ,
مثلا والجدي 21 ,
مدينة باكو 57 ,
مصر ,ب, ج,د, ه, و, 8, 10, 11, 13, 14, 16, 17, 18, 19, 21, 22, 24, 26, 27, 28, 29, 31, 32, 34, 35, 36, 37, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 53, 54, 56, 61, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 74, 76, 77, 79, 84, 85, 87, 88, 98, 101, 102, 103 ,107 ,106 ,105 ,104 , 108
مضيق تيران 70 ,
منتجع كامب ديفيد 87 ,36 ,
نهر الأردن 34 ,
واشنطن 63 ,36 ,24 ,
ياهودا و السامرة 34 ,

فهرس المحتويات:

مقدمة: .....أ

الفصل التمهيدي: جذور إبرام اتفاقية كامب ديفيد: 8

أولا: حرب أكتوبر 1973 ونتائجها: 8

1.مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر 1973: 9

2.سير الحرب: 10

3.نتائج حرب أكتوبر1973: 15

ثانيا: مؤتمر جنيف واتفاقيات فصل القوات: 17

1.مؤتمر جنيف 1973/12/21: 17

2.اتفاقيات فصل القوات: 20

ثالثا: زيارة السادات إلى القدس ونتائجها: 25

1.زيارة السادات إلى القدس عام 1977: 25

2.نتائج زيارة السادات إلى القدس: 28

الفصل الأول: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1979/1978. 31

المبحث الأول: توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978 وردود الفعل: 31

أولا: محادثات ما قبل الاتفاقية 1978/1977 31

ثانيا– اتفاقية كامب ديفيد وأهم أطرافها: 36

ثالثا: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979: 44

رابعا: نتائج اتفاقية كامب ديفيد: 47

المبحث الثاني: ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية: 48

أولا: ردود الفعل المحلية: 48
ثانيا:ردود الفعل الإقليمية(العربية): 53
ثالثا: ردود الفعل الدولية: 56
الفصل الثاني: آثار اتفاقية كامب ديفيد على لصراع العربي الإسرائيلي..... 61
المبحث الأول: آثار اتفاقية كامب ديفيد على أطراف الصراع: 61
أولا: آثار الاتفاقية على مصر: 61
ثانيا: آثار اتفاقية كامب ديفيد على إسرائيل: 69
ثالثا: آثار الاتفاقية على القضية الفلسطينية: 72
المبحث الثاني: آثار الاتفاقية على الأطراف الدولية: 76
أولا: أثار اتفاقية كامب ديفيد على الأطراف العربية الأخرى:..... 76
ثانيا: آثار اتفاقية كامب ديفيد على الولايات المتحدة الأمريكية. 82
خاتمة: 87
الملاحق: 90
قائمة المصادر والمراجع: 101
فهرس الأعلام: 110
فهرس الأماكن: 111
فهرس المحتويات: 113